جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

اتجاهات العلاقات التركية-السورية بين (2002-2016)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية
تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:
- خرميمون هجيرة
- عماري صبرينة

إشراف الأستاذ:
محمد عمرون

لجنة المناقشة

أ.عليوة جمال.....رئيسا
أ .محمد عمرون، .....مشرفا ومقررا
أ.جوابي مراد.....مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وعملا بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

صدق الله العظيم

"سورة إبراهيم الآية 7"

الحمد لله على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة وأشكره على ما من علي به من واسع فضله أن يسر لي إتمام هذه الدراسة، كما يطيب لي وقد انتهيت من إنجازها أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل بعد الله عزّ وجلّ في إنجاز فصولها أستاذي الفاضل عمرون محمد الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بالنصائح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لجميع أساتذتي بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية وإلى كافة العاملين بها، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم التكرم بمناقشة مذكرتي.

كما أشكر إدارة جامعة مولود معمري ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل، على جهودهم الكبيرة في رعاية الطلبة. وجزيل الشكر والعرفان والثناء لعائلتي الكريمة التي أحاطتني بالرعاية والاهتمام والدعم الكبير لإنجاز هذه المذكرة، سائلا الله العلي القدير أن يحفظهم ويعينني على رد بعض من هذا الجميل.

شكرا

الإهداء

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل.... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاءها سر نجاحي إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله إلى أغلى الحبايب.

**** أمي الحبيبية****

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من كلله ا لله بالهيبة والوقار.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار يا من أودعتني لله ستبقى كلماته كنجوم أهتدي بها اليوم وغدا وإلى الأبد أرجو من الله أن يغمره برحمته وفسيح جنانه *** أبي العزيز ***

إلى من بوجودهما اكتسب القوة والمحبة إلى من عرفت معها معنى الحياة بحلوها ومرها إليكما أختاي أمينة ووحيدة.

إلى أختي أمينة وخطيبها حمزة.

إلى أخي فاتح وخطيبته حفصة.

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته إليك أخي محمد أمين.

إلى خالتي وزوجها وأبنائهم إيمان وأشرف وملكية وزوجها صفيان.

إلى خالي وزوجته وأبناهما نهال، إبراهيم.

إلى عمي وجدي وجدتي رحمهم لله.

إلى صديقاتي حياة وسعاد ودليلة.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من سرت الدرب معها خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن صديقتي صابرينة.

إلى من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي

هجيرة

الإهداء

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل.... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاءها سر نجاحي إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله إلى أغلى الحبايب ** أمي الحبيبية**

إلى من جاع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

* أبي العزيز *

إلى أخي الوحيد والعزيز سعيد حفظه الله.

إلى أخواتي: مليكة، زاهية، كهينة، رزيقة و أزواجهم وأولادهم (خدوجة وبوسعد، بلال و سعاد، طارق و أنيس، حمزة

إلى أختي ليندة وخطيبها رابح الذي وقف بجانبي ودعمني.

إلى أختي الصغيرة فريزة.

إلى جدتاي وجداي رحمهم الله.

إلى جدتي فاطمة أطال الله بعمرها.

إلى كل عائلة عماري وكعنان وأوشن.

إلى مرزوق ونادية.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من سرت الدرب معها خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن صديقتي هجيرة.

إلى من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي

صبرينة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : دراسة جيوسياسية لتركيا وسوريا.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لتركيا.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لتركيا.

المطلب الثاني : تاريخ تركيا.

المطلب الثالث : دور تركيا إقليميا.

المبحث الثاني : دراسة جيوسياسية لسوريا.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لسوريا.

المطلب الثاني : تاريخ سوريا.

المطلب الثالث : دور سوريا إقليميا.

الفصل الثاني: البعد التاريخي للعلاقات التركية–السورية وتطورها من 1923–2010م.

المبحث الأول: البعد التاريخي للعلاقات التركية–السورية 1923–1998م.

المطلب الأول: قضية لواء اسكندرونة وأثرها على العلاقات التركية–السورية.

المطلب الثاني: قضية المياه المشتركة وأثرها على العلاقات التركية–السورية.

المطلب الثالث: القضية الكردية وأثرها على العلاقات التركية–السورية.

المبحث الثاني: تطور العلاقات التركية–السورية منذ اتفاق أضنة 1998–2010.

المطلب الأول: العلاقات التركية–السورية من 1998–2001.

المطلب الثاني: العلاقات التركية–السورية من 2002–2007.

المطلب الثالث: العلاقات التركية–السورية من 2008–2010.

الفصل الثالث: منحى تطور العلاقات التركية-السورية على ضوء الأزمة السورية

المبحث الأول: الأزمة السورية والمواقف الإقليمية الدولية منها.

المطلب الأول : المواقف الدولية الإقليمية من الأزمة السورية.

المطلب الثاني : الموقف التركي من الأزمة السورية.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية-السورية على ضوء المستجدات الحالية.

المطلب الأول: سيناريو التدخل الدولي المباشر في سوريا.

المطلب الثاني: سيناريو التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا.

المطلب الثالث: سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية

خاتمة.

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول وكلّ فصل ينقسم إلى مبحثين وكلّ مبحث مكون من ثلاث مطالب بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

حيث تضمن **الفصل الأول** دراسة جيوسياسية لكل من تركيا وسوريا وتناولنا فيه المحددات الداخلية والإقليمية التي تحكم العلاقات بين البلدين.

أما الفصل الثاني فتضمن البعد التاريخي للعلاقات التركية–السورية من 1923م–2010م حيث تناولنا فيه أهم القضايا التي أثرت سلبا على طبيعة العلاقات بين البلدين إلى غاية اتفاقية أضنه 1998 م وعودة العلاقات الطبيعية بينهما وصولا إلى التقارب الشديد بينهما في الفترة من 2008م–2010م.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان منحى تطور العلاقات التركية_ السورية على ضوء الأزمة السورية والمواقف الدولية والإقليمية منها ومستقبل العلاقات التركية السورية على ضوء المستجدات الحالية التي تشهدها سوريا، حيث قمنا باستشراف مستقبل العلاقات بين البلدين.

تعتبر العلاقات الدولية علاقات صراع وتعاون، ويتحكم في مسارها العديد من العوامل سوءا كانت جغرافية، تاريخية، حضارية، اقتصادية، والمصالح المشتركة، وتعتبر العلاقات السورية التركية واحدة من بين الظواهر التاريخية التي قدمت نموذجا للعلاقات الدولية على المستوى الإقليمي وبين دولتين متجاورتين.

بالرغم من الارتباط الكبير بين سوريا وتركيا سواء من ناحية الحدود المشتركة أو من ناحية الروابط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تبين مدى امتزاج البلدين امتزاج يصعب فصله في أسوء الظروف، إلا أن العلاقات السورية التركية اتسمت بالتوتر منذ سنوات ما قبل استقلال سوريا سنة 1946 م حتى نهاية القرن العشرين.

وصل توتر العلاقات بين البلدين إلى حشد القوات العسكرية التركية على الحدود السورية سنة 1957 م حيث وصلت العلاقات بينهما إلى حافة الهاوية خاصة بعد التهديدات التركية باجتياح سورية، بعدها وقفت الدولتان كطرفي نقيض في التحالفات الإقليمية والدولية جعلت من الحدود التركية السورية حدودا بين معسكرين دوليين من جهة وحدودا بين حليفين متصارعين الأول حلف بغداد والثاني معسكر القومية العربية تحت زعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وتكرر ذلك سنة 1998م بهدف التزام الحكومة السورية بطرد «**عبد الله أوجلان**" زعيم حزب العمال الكردستاني التركي وإغلاق مقراته العسكرية والذي تحقق بعد معاهدة أضنة عام 1998م، والتي قام بموجبها الرئيس السوري حافظ الأسد بوقف التعاون مع حزب العمال الكردستاني وتراجع سوريا عن مطالبها التاريخية (لواء اسكندرونة) التي تعتبر نقطة الخلاف بين الطرفين.

و قد عرفت العلاقات السورية التركية نوع من التقارب الجدي سنة 2004 م خاصة مع العزلة التي فرضتها الدول العربية على سوريا وفي مقدمتها مصر، ما دفع سوريا إلى التقارب مع أنقرة للعب دور الوسيط بينهما وبين الغرب وبالتالي مساعدتها على عبور العزلة والحصار.

ومن هنا بدأت علاقات الثقة تتنامى تدريجيا حتى أصبحت أنقرة راعية المفاوضات السورية الإسرائيلية والمدافع الأكثر حماسا عن النظام السوري في وجه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ولم يقف التعاون بين سوريا وتركيا في الميدان السياسي بل تعدى ذلك ليشمل الميادين الاقتصادية والإستراتيجية ويظهر ذلك من خلال إنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي في 2009 م، بالإضافة إلى قيام الدولتان بمناورات عسكرية مشتركة وغير مسبوقة اعتبرت مؤشرا للتعاون بين البلدين.

عرفت العلاقات التركية السورية تطورا ايجابيا حتى 2011 م وظهور مستجدات جديدة على الساحة العربية عامة وسوريا خاصة " الربيع العربي" ما جعل آلاف السوريون يفرون إلى الحدود التركية هربا من الخطر ، أدى بتراجع العلاقات السورية التركية مرة أخرى، حيث أعلنت تركيا عن إيقاف علاقاتها مع سوريا، وفي أفريل 2012 م استدعت أنقرة الملحق العسكري لديها بعد إطلاق القوات العسكرية النار على السوريين الموجودين داخل الحدود التركية، ولقد تأزم الأوضاع أكثر بعد إسقاط سوريا لطائرة عسكرية تركية في يونيو 2012م، باعتبار أن الطائرة اخترقت الأجواء السورية، إلا أن أنقرة نفت ذلك وأكدت حقها بالرد على هذا الاعتداء في أي وقت.

على العموم فان المرحلة المقبلة هي التي تبين طبيعة العلاقات السورية التركية، خاصة وأن تركيا وجدت نفسها في ظل تعاظم حدة الأحداث السياسية في الدول العربية وخاصة في سوريا، وذلك من أجل تحقيق أجندتها الإقليمية في المنطقة العربية.

أولا/ الإشكالية:

تكمن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في بحثنا هذا في السؤال الرئيسي التالي :

كيف أثرت المتغيرات الداخلية والإقليمية على مسار العلاقات التركية السورية من 2002م-2016 م ؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة وهي:

- هل يمكن اعتبار البعد الجيوسياسي عامل ذو تأثير على العلاقات التركية_ السورية؟
- ما طبيعة العلاقات السورية التركية من الفترة الممتدة من 1923م_ 2010 م؟
- كيف أثر الربيع العربي على العلاقات السورية التركية ؟
- ما مستقبل العلاقات السورية التركية في ظل التحولات الدولية الراهنة ؟

ثانيا/الفرضيات:

- ترتهن العلاقات التركية–السورية على المتغيرات الداخلية والإقليمية سلبا وإيجابا.
- تقارب العلاقات التركية–السورية يرتبط بتباعد العلاقات التركية–الإسرائيلية.
- بقاء و استمرار النظامين التركي و السوري يزيد من حدة الصراع بين البلدين.

ثالثا/أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن هذا البحث تم عبره التطرق للبعد التاريخي للعلاقات السورية التركية إضافة إلى ذلك محاولة إعطاء رؤية مستقبلية لما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين البلدين.

يسمح هذا البحث بمتابعة دور تركيا المتصاعد في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الذي يبين التصاعد الواضح لظاهرة الإسلام السياسي المعتدل الذي بدأ في الظهور على مستوى الدول العربية والإسلامية.

يجمع هذا البحث في آن واحد بين الدراسة التاريخية للعلاقات التركية السورية من جهة والأحداث الحالية التي تشهدها المنطقة بما فيها الأزمة السورية.

رابعا/حدود الدراسة:

الإطار الزماني: سنقوم بدراسة الموضوع بالتركيز على طبيعة العلاقات السورية التركية في الفترة الممتدة من 2012 م إلى 2016 م مع العودة إلى فترة 1923 م وما بعدها للتعرف على البعد التاريخي للعلاقات بين البلدين.

الإطار المكاني: فيما يخص الإطار المكاني فالدراسة تنصب على دراسة كل من سوريا وتركيا.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي أدت بنا إلى اختيار موضوع العلاقات التركية–السورية منها:

الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع العلاقات التركية–السورية من المواضيع التي تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي كونها تقدما نموذج للعلاقات الدولية بين دولتين متجاورتين.

الأسباب الذاتية:

يعود اهتمامنا بموضوع العلاقات التركية–السورية للاندراج في إطار تخصص دراسات أورومتوسطية، حيث أصبحت هذه العلاقات قضية معقدة خاصة مع تزامن الأحداث التي تشهدها سوريا والتي أثرت بشكل سلبي على تطور العلاقات بين الدولتين.

سادسا/أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على بلدين مهمين في الشرق الأوسط سوريا وتركيا، كما يهدف إلى إبراز أهمية العلاقات التي قامت بينهما في التاريخ المعاصر، والعمل على دراستها بشكل موضوعي لمعرفة أهم الأحداث التي أثرت عليها إيجابا أو سلبا.

عموما تتبلور أهداف هذه الدراسة على النحو التالي:

- دراسة جيوسياسية لكل من تركيا وسوريا.
- دراسة تاريخية للعلاقات السورية التركية .
- إبراز دور المتغيرات الداخلية والإقليمية في العلاقات السورية التركية.
- إبراز الموفق التركي اتجاه الأزمة السورية ومحاولة إعطاء نظرة مستقبلية للعلاقات بين البلدين.

سابعا/الدراسات السابقة:

1) كتاب **عقيل سعيد محفوض** بعنوان "**السياسة الخارجية التركية الاستمرارية–التغيير**"، حيث تناول فيه الاتجاهات والعمق الإستراتيجي في الفترة العثمانية المتأخرة والفترة الانتقالية والفترة الجمهورية بتطوراتها التي تتضمن إعادة النظر في اتجاهات السياسة الخارجية، كما تناول علاقات تركيا اتجاه الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، آسيا الوسطى، جنوب القفقاس، الشرق الأوسط ومسار العلاقات بينهما.
2) كتاب **أحمد داوود أوغلو** بعنوان: "**العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، حيث يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب، تناول فيه إستراتيجية شاملة لسياسة تركيا داخليا وإقليميًا ودوليًا، حيث اعتبره الكثير من الباحثين على أنه نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة.

3) كتاب **وليد رضوان** تحت عنوان: "**العرب والأتراك من نور الدين أرسلان إلى الأسد غول أردوغان**" حيث ناقش فيه أسباب الانقلاب الاتحادي على عبد الحميد ودور اليهود في هذا الانقلاب، كما ناقش فيه العلاقات التركية–العربية عموما والتركية–السورية خصوصا في العهد الجمهوري، والعداء الذي أظهره مصطفى كمال أتاتورك للعرب والمسلمين كما عالج فيه أهم القضايا التي أثرت على طبيعة العلاقات التي قامت بين البلدين والتعاون التركي– الإسرائيلي وأثره على العلاقات العربية بشكل عام والتركية–السورية بشكل خاص، كما استعرض العلاقات التركية–السورية بدءًا من قمة الصراع في صيف وخريف 1998م إلى مرحلة التطبيع الكامل لهذه العلاقات بعد توقيع اتفاقية أضنه: بين الدولتين في العام نفسه، وأخيرا تطرق إلى العلاقات العربية التركية عموما في القرن الحادي والعشرين والتركية–السورية خصوصا.

4) كتاب **وليد رضوان** تحت عنوان: "**العلاقات العربية–التركية**" الصادر عام 2006م، حيث تناول فيه دراسة للعلاقات العربية–التركية بشكل عام والعلاقات التركية–السورية بشكل خاص، حيث عالج فيه أهم القضايا التي أثرت على طبيعة العلاقات التي قامت بين البلدين ومنها (قضية المياه المشتركة القضية لواء اسكندرونة) والتعاون التركي–الإسرائيلي وأثره على العلاقات التركية–السورية.

ثامنا/مناهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** هو أداة للوصول إلى القوانين والتعميمات التي تفيدنا في الدراسات المستقبلية (التنبؤ).

وسنقوم في دراستنا باستخدام هذا المنهج من خلال تفسير البعد التاريخي لطبيعة العلاقات التركية_ السورية 2002م–2016م، والمتغيرات التي تحكم هذه العلاقات

مع الكشف عن تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية سلبا وايجابا على مسار العلاقات بين البلدين

- **اقتراب صنع القرار:**

يعتبر هذا المنهج عملية معقدة لا تقتصر فقط على أولئك الذين اتخذوا القرار فعلا، بل تمتد إلى عناصر أخرى لها دورها في عرض المشكلة في إطار معلومات محددة، وطريقة العرض، وتكامل عناصرها وتوقيتها وأولئك الذين قاموا بالتداول والتشاور، والبحث والتفكير والتدقيق في البدائل والحلول الممكنة.

ولقد عمد عليه في دراستنا من خلال تحليل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية لكل من تركيا وسوريا، حيث أخذنا بعين الاعتبار المراحل والعوامل المؤثرة في صنع القرار، ودوافع صنع القرار.

- **اقتراب تحليل النظم** يستند تحليل النظم " كايلن " على تفسير طبيعة الأنظمة القائمة وتحليل النظم في العلاقات بين الدّول، وتحليل الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات.

كما يقوم اقتراب تحليل النظم بتحليل العلاقات الدولية بين الدول المختلفة على أساس مفهوم النظام وتطبيقه على العلاقات بين هذه الدول، كما يسعى هذا الاقتراب إلى اكتشاف الأنماط المتكررة بشكل منتظم، للعلاقات بين الدول، وذلك حتى يمكن بناء تنظيم فكري للمعلومات المتعلقة بظواهر العلاقات الدّولية في إطار يمكن من التحليل والتنبؤ، ومن الواضح أن هدف هذه المنهج ينصرف إلى الكشف عن القواعد النظامية لتحرك وتطور النظام الدّولي، وكيفية تأثير تلك القواعد على سياسات الدّول الخارجية.

قمنا باستخدام هذا الاقتراب في دراستنا من خلال تفسير الطبيعة القائم عليها النظام في كلّ من سوريا وتركيا، بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية والخارجية على السياسات القائمة على هذه الأنظمة، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين الأنظمة وبين المؤثرات والمتغيرات المختلفة.

تاسعا/الإطار النظري للبحث:

- **نظرية الدور والمكانة:** يرجع أصل وجذور نظرية الدور الإقليمي إلى فلسفة النازية التي ترى أن لكلّ دولة مركزية (مجالا حيويا) تلعب فيه دورا بحكم تاريخها وجغرافيتها، وأنّ لهذه الدولة أن تسيطر عليه بالغزو المسلح للأقاليم إن لم يكن بممارسة النفوذ السياسي، وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية.

وتبدو خطورة هذه النظرية في أن تعريف المجال الحيوي لقوة عظمى محددة يعتمد على إدراك النخبة السياسية الحاكمة لحدود هذا المجال، وقد تؤدي الأطماع الاستعمارية إلى توسيع هذا المجال من خلال غزو أقطار مجاورة، وضمها إلى أراضي القوة العظمى.

واعتمدت دراستنا على نظرية الدور والمكانة، في تفسير العلاقة بين الدولتين المتجاورتين، حيث تساهم هذه النظرية في فهم وتحليل دوافع الدور التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وبحثه عن دور إقليمي فاعل بحيث هذه الدراسة ستعمل على إثبات أن تركيا تتطلع إلى التوسع من خلال –الحدود الشفافة– في محيطها العربي دون اللجوء إلى التوسع العسكري، وذلك لممارسة دورها السياسي التي كادت أن تفقده ببروز قوى جديدة في المنطقة، وهي بالتالي تعمل على استعادة بعض ما فقدته من إرثها القديم.

عاشرا/المصطلحات:

- **تعريف الدور:**

لغة: يأتي من دار، يدور، دوار، الدور هو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد.

اصطلاحا: شارك بنصيب كبير، شارك في عمل ما أو أثر في شيء ما.

إجرائيا: يشير الدور إلى إمكانية قيام كل من تركيا وسوريا يلعب دور إقليميا وما يحمله ذلك من فرص وتحديات قد تواجهها أثناء قيام بذلك الدور الإستراتيجية.

- **تعريف الإستراتيجية:**

لغة: لفظ الإستراتيجية "Strategy" مشتق من الكلمة اليونانية "Strato" بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة "stratego" والتي تعني ضمن القيادة ومن مشتقاتها أيضا "stratagem" والتي تعني الخدمة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو وعملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخططات غير ذلك المعلن.

اصطلاحا: تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد، واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الأهداف.

إجرائيا: هي عبارة عن الخطة الموضوعة والتي حددت السياقات وأسلوب التصرف الذي تسعى الدول إلى تحقيقها لكي تلعب دورًا جديدًا.

- **التعريف بمنطقة الشرق الأوسط:** ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902م حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي ألفريد تايد هامان ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركز الخليج العربي.

اصطلاحا: الشرق الأوسط هو مصطلح سياسي في المقام الأول من حيث نشأته واستخدامه حيث لا يشكل وحدة جغرافية متجانسة، وهذه التسمية غير مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية والثقافية ولكن من حيث علاقاتها بالغير إذ يعرف بأنه:

<المنطقة الإقليمية التي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية>.

وهي أيضا خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية تدخل في تكوينه دول عربية وأخرى غير عربية مثل تركيا وقبرص وأفغانستان، باكستان وإيران وإسرائيل فيما تخرج منه دول المغرب العربي.

- **السيناريو:** هو مجموعة من التنبؤات المحكومة بتحقيق مجموعة من الشروط.
- **الربيع العربي:** أو ثورات الربيع العربي هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر 2010 م ومطلع 2011م، متأثرة بالأزمة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، وكان من أهم أسبابها انتشار الفساد وتدني الأوضاع المعيشية... الخ.
- **التحول السياسي:** هناك من يعرفه على أنه عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول السياسي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

الحادي عشر/صعوبات الدراسة:

تتمثل أغلبية الصعوبات في قلة الدراسات التي تتناول موضوع العلاقات التركية–السورية بشكل خاص وتحديدا خلال الفترة 2002م–2016م، كون الكثير من تلك الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لكن في إطار العلاقات التركية–العربية، بالإضافة إلى إمتزاج اللغة الإعلامية باللغة الأكاديمية. في معظم الدراسات المتعلقة بالموضوع وهذا بحكم طبيعته كون أن موضوع العلاقات التركية–السورية متناول هذا من طرف الإعلاميين خاصة مع الأحداث الحالية التي تشهدها المنطقة السورية والتي أثرت بشكل كبير على طبيعة العلاقات بين البلدين.

الفصل الأول:

دراسة جيوسياسية لكل من دولتي تركيا وسوريا

تمهيد:

إنّ العلاقات التركية–السورية التي قامت وتطورت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (1918م)، لم تكن وليدة الصدفة، بل هناك عدّة عوامل أسهمت في نشوء هذه العلاقات وتطورها منذ مدّة طويلة.

إذا كان الجوار هو الأساس الذي قامت عليه العلاقات بين البلدين فإن ما يحتاجه هذا الجوار من تعايش وتواصل وتعاون وتفاهم، أو حتى تباعد وتأزم، وما يمكن أن تتطور إليه المشكلات المشتركة سواء على شكل حلول أو توترات قد تبلغ حد النزاع، كل ذلك يشكل المصدر الأساسي الذي كانت ومازالت تستمد منه العلاقات دوافع حركتها وفاعليتها، إيجابا أو سلبا، وعليه هناك عدّة عوامل قامت عليها العلاقات التركية السورية والتي يمكن اختصارها في (العامل الجغرافي، السكاني والتاريخي)، كما أعطت هذه العوامل السياسية الإقليمية التركية والسورية دافعا آخر لدورها الإقليمي.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية التركية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لتركيا

تتمتع تركيا بموقع متميز، حيث تتموضع وسط ثلاث مناطق حساسة وهي البلدان في شمالها الغربي والقوقاز، (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) في شمالها الشرقي، والشرق الأوسط بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب، فهي تحد سوريا والعراق من الشمال (جودة 1984م)، وتشكل نقطة التقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا، وتسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل اللذان يتحكمان بمداخل البحرين الأسود والأبيض المتوسط [1]، حيث يقول أحمد داوود أوغلو: لا تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور، وساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق غرب وشمال جنوب. وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأوروأسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال جنوب من خلال (منطقتي عبور بريتين مهمتين هما : البلقان والقوقاز ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق، بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا[2] مع منطقتي الشرق الأوسط والقز وين اللتين تعتبران مركز للمصادر الجيو اقتصادية، إضافة إلى ذلك فإن ما يدعم موقع تركيا هي مساحتها الشاسعة، حيث تأتي في المرتبة 34 في العالم بمساحة تقدر بـ 779,592 كلم^2 لتكون بذلك أكبر من أي دولة غربية عدا روسيا الاتحادية، ومن أكبر دول الشرق الأوسط، وتقع 97 % من مساحتها في قارة آسيا و3 % في قارة أوربا، ويفصل بين جزأيها الأسيوي والأوروبي بحرا إيجة ومرمره ومضيقا البوسفور والدردنيل، وتعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالم، التي تصل البحار الداخلية بالمحيطات، مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية، لما لها من أهمية في التجارة الدولية.

---

[1]– عبد القادر قاسيلي، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990–2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة خارجية، (2014–2015م)، ص17.

[2]– أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010 م، ص142.

الجدول رقم 1: جدول يبين المؤشرات الجغرافية لتركيا

المساحة	
المجموع	562 783 كلم^2
اليابسة	632 769 كلم^2
الماء	930 13 كلم^2
طول	
الحدود البرية	648 2 كلم
الشريط الساحلي	200 7 كلم
الارتفاع عن سطح الماء	
أعلى نقطة	166 5 م (جبل آرارت)
أدنى نقطة	0 م (البحر المتوسط)

المصدر: محمد عبد العاطي، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، (دون بلد نشر): مركز الجزيرة للدراسات، 2010م، ص24.

أما فلكيا فتقع تركيا بين دائرتي عرض (36-44) شمالا وخطي الطول (26-44) شرقا مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضاريسية فعمقها الطوبغرافي ومظاهرها الهيدروغرافي فيه اكسبها تنوعا في جغرافيتها من سهول، جبال، سواحل، وفرة المياه، ووجود شبكة واسعة من المجاري المائية والأنهار الداخلية، أو تلك التي تجتازها إلى دول أخرى (دجلة والفرات)[1].

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وتزعزع علاقتها بإسرائيل

[1]- عبد القادر قاسيلي، مرجع سبق ذكره، ص17- 18.

ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.

وعليه يمكن القول بأن الموقع الجيو استراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.[1]

ومن ثم يؤدي الموقع الجغرافي دورا كبيرا في السياسات التركية الإقليمية والدولية، الأمر الذي يعطي "المكان" قدرة أو قوامة نسبية على قاطنيه، بحيث يفرض نفسه عليهم ويدفعهم للانطلاق إلى مجال أكبر إذا كانت لديهم القوة، يقول داوود أوغلو :« تركيا هي أيضا ساحة جذب مركزية، ولذلك نجد اسطنبول مدينة شرق أوسطية، ومدينة أوروبية شرقية، ومدينة للبحر الأسود، ومدينة للبحر المتوسط وتعد تركيا من حيث العنصر البشري وساحة التأثير الجغرافي دولة أوسطية، وبلقانية وقوقازية وتنتمي إلى آسيا الوسطى، بحر الجزر، البحر الأبيض المتوسط، الخليج، والبحر الأسود، كل ذلك في آن واحد»[2].

أما من الناحية السكانية فنجد أن تركيا تحتل المرتبة 17 عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري للعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة، فلعدد السكان له دوره أيضا في رسم السياسة الدولية على المستوى الإقليمي والدولي.[3]

---

[1]– عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة ، الملتقى العالمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، الخرطوم– السودان،(فيفري 2013م)، ص10.

[2]– عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية للاستمرارية، التغيير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة،2012، ص34.

[3]– المرجع نفسه، ص21.

يبلغ عدد سكان تركيا ما يقارب 60 355 000 نسمة، الأكثرية من الشعب ينحدر من الأصول الأسيوية منها 85 % من الأقليات، منها 10 % كردية وأخرى عربية في المناطق الجنوبية الشرقية مع البلاد، بالإضافة إلى أقليات أخرى من يونان وأرمن وبلغاريا ويهود تركيا الأورسية واسطنبول، ويتحدث ما يصل 90 % من الشعب التركي اللغة التركية وهي اللغة الرسمية للبلاد ويتحدث ما يقارب 6 % من الأفراد اللغة العربية واليونانية أو إحدى اللغات الأخرى التي تستخدمها الأقليات الموجودة في البلاد،[1] أما من الناحية الثقافية والدينية يمكن القول أن تركيا الحالية تشكل من ناحية التعدد العرقي، الديني والثقافي صورة مصغرة عن السلطة العثمانية إلا أنه بنسب وأحجام مختلفة، صحيح أن أتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهورية في 1923م أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحية العرقية وأن يحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية باعتبار الموجودين على أراضي الجمهورية أتراكا لغة وثقافة وتراثا في وقت كانت فيه عواصف الاضطرابات الناجمة عن سوء التعامل مع الأقليات تعصف بالمنطقة، أما اليوم فالاتجاه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية ولاسيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القومية الأعراف والأديان واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والأديان، وجدير بالذكر أن القومية التركية قوية جدا لدى الشعب التركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعب، بما يؤمن لها عمقا تاريخيا ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرا للخبرة التاريخية التي يحظى بها الشعب قوميا وإسلاميا.[2]

[1]– فوزي حمام، نبيلة بن قمير، السياسة الخارجية التركية بين الأورو بيانية والشرق أوسطية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، قسم الحقوق العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013)، ص32.

[2]– محمد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص22.

أما من الناحية الاقتصادية فتشكل الفئة الشابة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد الذي يشهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23,5 مليون نسمة أي ما يفوق التعداد السكاني لسوريا على سبيل المقارنة. [1]

تشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها وطاقتها الإنتاجية، بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي، كما يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كالصين بالنسبة للعالم، لاسيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة، أما من الناحية العسكرية نلاحظ أن لموقع تركيا أثر وانعكاس على شخصية الشعب التركي إذ يولد توليفة من السلوك المعتدل لدى التركي مع القدرة على التأقلم وقوة الشخصية مع القدرة على العطاء والصبر، وتشكل هذه الصفات عناصر مثالية لشعب مقاتل. ويشكل الجيش دوما الركيزة الأساسية في بناء الدولة والارتقاء الإقليمي والدولي ما يعطي الأتراك سمة مميزة وقيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال. [2]

المطلب الثاني: تاريخ دولة تركيا القديم والمعاصر

عند النصف الثاني من القرن الثالث عشر، حضرت إلى الأناضول سلالة **آل عثمان** إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة الأوغوز التركية هربا من زحف التتار الذين كانوا يقصدون عاصمة الخلافة الإسلامية العباسية بغداد عام 1258هـ وتقول الرواية التاريخية إن القبيلة فوجئت في مسيرتها داخل الأناضول بمعركة بين جيشين ما أدى إلى تدخل زعيمها (ارطغرل بن جوندوز ألب) لمساعدة الجيش الأضعف الذي كان على وشك الانهزام فنصره، وتبين له أن قائده هو الأمير علاء الدين أحد الأمراء المحليين في منطقة جنوب شرق بحر مرمره الذي كافئ ارطغرل بالسماح له بالاستقرار في الأرض التي جرت فيها المعركة، ولم يمر وقت طويل

[1]- المرجع نفسه، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص 24.

حتى أصبحت القبيلة، تسيطر على أرض إمارة علاء الدين ذاتها بعد وفاته وتستخدمها مرتكزا للحركة والتوسع باتجاه أوروبا مدفوعة بالرغبة في ممارسة الجهاد.

في المصادر التاريخية، ليست هناك إشارات واضحة عن زمن محدد لنشأة "إمارة أبناء عثمان" في وقت تناثرت فيه بالأناضول الكثير من الإمارات التركية والتركمانية، وكل ما عرف أن حدودها كانت في مكان بين مدن بورصة وكوتاهية وإيزنيق شرق بحر مرمره، كذلك ليس هناك من دليل على نشأة الإمارة في زمن "ارطغرل" أو حتى والده "جوندوز ألب"، وإنما ترد بالروايات الشعبية المحلية قصص عن "عثمان" وحده ويشار إلى دوره ومكانته داخل القبيلة وضمن بقية الإمارات المحلية المحيطة بإمارته.[1]

وطد عثمان مكانته وسلطته داخل أرضه في الأناضول، واتجه أبناؤه لعبور مضيق الدردنيل للتوسع ونشر الإسلام فيما وراء القسطنطينية فنزل جيشهم في شبه جزيرة غاليبولى ثم توغلوا في البلقان واليونان وما وراءها شمالا، لم يكن هناك وقتئذ ما يدعوه من جهة نظر الجهاد للتوسع بالاتجاه جنوب الأناضول أو جنوبها الشرقي حيث الإمارات المسلمة في هذه الأراضي.

بعد ذلك بقرن ونصف تقريبا تمكن محمد الثاني (محمد الفاتح) أحد أعظم سلاطين بني عثمان من فتح القسطنطينية عام 1453هـ في خطوة غيرت من مجرى تاريخ العالم حقا حين تحولت القارة الأوروبية من مجرد مصطلح جغرافي إلى مصطلح سياسي وحضاري.

هكذا كان ظهور الأتراك بقوة على مسرح السياسة الدولية في قلب العالم القديم الذي لم يكن يعرفهم، ولا هم عرفوه، إلا بعد خروجهم في صورة أفراد وجماعات، من مكانتهم فيآسيا الوسطى وخاصة بعد اعتناقهم الإسلام.

في حقيقة الأمر كان لهذا التاريخ أثرا في تكوين القومية التركية بعد انهيار السلطنة، وسنجد أنها نفس الأرض التي يعرفها الأتراك اليوم باسم الجمهورية التركية منذ عام 1923م التي انتزعها لهم مصطفى كمال أتاتورك من تداعيات إمبراطورية ظلت تنهار لقرنين من الزمن،

[1]– ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص15.

وسنجد أن من أهم خصوصياتها سابق وجود الشعب على الدولة، لم تكن أرض تركيا تعرف بهذا الاسم من قبل، وإنما كانت الأناضول تسمى "أرض الروم" حتى حضر العنصر التركي إليها، وحتى في زمن العثمانيين فإنها لم تكن تشكل وحدة سياسية منفصلة ومحددة وإنما مجرد إحدى أيالات الدولة*، كان الدين وليس القومية هو الرباط الذي بين أجناسها وشعوبها، ولم يجهد العثمانيون الأوائل أنفسهم، وربما لم يكونوا بحاجة في البحث عن ملامح الانتماء القومي لتعريف أنفسهم في مواجهة الآخر، حيث لم تكن خطوط "القومية" من معايير التقسيم والفصل بين الشعوب في ذلك الزمان. [1]

بالنسبة لأتراك اليوم، يرى كثيرون أن الدولة العثمانية لم تكن "تركية" الهوى والهوية، بل على العكس لم يبد سلاطين آل عثمان على الرغم من أصولهم التركية اهتماما خاصا بالعنصر التركي داخل الإمبراطورية، وأبدا لم يحظ رعايا السلطنة في الأناضول بمزايا تفوق أو حتى تعادل ما حضي به الآخرون خاصة الأرمن واليونانيين واليهود، وهو حسب رؤية السلطنة "من أبناء الملل الأخرى" حين احتلت شخصيات منهم مواقع مؤثرة وقريبة من السلطان في هياكل الإمبراطورية الإدارية والسياسية والاقتصادية.

في أواخر نصف عمرها الثاني، بدأت المؤثرات الخارجية بالظهور داخل السلطنة بتأثير تنامي تفاعلاتها مع الإمبراطوريات الأوروبية العائد بدوره بزيادة مكانة السلطان العثماني في السياسة الدولية اعتبارا من القرن السادس عشر والسابع عشر، ثم بتأثير أطروحات الأزمة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر الذي انعكس في نشوء حركات ثقافية وفكرية وسياسية بالسلطنة في أواسط القرن التاسع عشر، تزامنت مع خطوات اصطلاحية جريئة قام بها بعض السلاطين ومما شك فيه أن السلطان محمود الثاني (1839/8/8) هو الذي يعتبر بحق

[1]– المرجع نفسه، ص16.

*– الأيالة هي وحدة التقسيم العثماني لولايات الدولة التي اشتملت في بداياتها على اثنتين أيالة الأناضول و أيالة الروملى، ثم بعد التوسع العثماني في المنطقة العربية نشأت أيالة خاصة بها تم تقسيم الأناضول إلى أيالات أصغر لاعتبارات سياسية وعسكرية، راجع فصل التقسيمات الإدارية في العهد العثماني في كتاب "الدولة العثماني"، تاريخ وحضارة.

المدشن الحقيقي للإصلاحات في السلطنة بسبب اتساع نطاق واثر الإجراءات التي اتخذها واستمرارية روح الإصلاح التي حافظ عليها، فالسلطان الذي ارتقى العرش في سن الثالثة والعشرين خرج يتحسس طريقه بحرص شديد، وقام بإزاحة "خصوم الإصلاح" من المدنيين والعسكريين على السواء.[1]

في هذه الأثناء، كانت تجربة محمد علي في مصر تجذب الانتباه وتشيد بنموذج يمكن الاحتذاء به، الذي بجح في استعادة السلطنة من المماليك وفي الآفلات من مواجهة تدخل خارجي كان كفيلا بالقضاء عليه، وفي أبعاد أي رقابة عليه من كبار الأعيان المحليين، أمكنه وضع مصر على طريق التحديث المتواصل الذي أنجز به خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى لحكمه حجما كبيرا من الإصلاحات فاق كل التوقعات، وإذ يبدو جليا جيش محمد علي الجديد المسمى بفرق العساكر الجهادية التي نجحت في القضاء على تمرد الوهابيين في شبع الجزيرة العربية 1818/08/18م ثم إخماد أزمة اليونانيين في بلاد المورة (1834م-1837م) لحساب السلطان، فإن هذا الأخير أصبح يستشعر ضرورات التغيير بأكثر من أي وقت مضى.

في اسطنبول ظهرت المحاولة الأولى لإعادة تنظيم الجيش العثماني على خلفية الهزائم العسكرية التي لقيها جيوش السلطان من الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وعلى خلفية انفصال بعض الولايات الرئيسية، والواقع أن محمود الثاني استرشد بما فعله واليه في مصر الذي بطش بالمماليك، فقام هو الآخر يسحق قيادة الإنكشارية، وهو ما لم يتمكن منه دون الاعتماد على تفاهم وتأييد طائفة العلماء الدينيين الأكثر تأثيرا في الدولة حتى هذا الوقت[2].

أنشأ السلطان في يونيو 1831م فيلقا عسكريا جديد العناصر مختارة من كتائب الإنكشارية في العاصمة ليكون نواة "الجيش الجديد" وإذ يدفع ذلك القرار إلى إعلان الحرس القديم للإنكشارية التمرد، فإن السلطان يرد مستندا إلى تأييد العلماء ومجموعات من الضباط المطالبين بالإصلاح- بأمر المدفعية بقصف مقر ثكنات الإنكشارية في إسطنبول فيقتل غالبيتهم على

[1]- المرجع نفسه، ص17.

[2]- روبير مانترات، تاريخ الدولة العثمانية، مصر: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص38.

الفور ويتعرض الناجون منهم للمطاردة والاعتقال والإعدام، كان المشهد يماثل في جوانب كثيرة فعلة محمد علي باشا في المماليك في مذبحة القلعة بمصر، قبل ذلك بخمس عشر سنة.

بعدها يتابع محمود الثاني مسيرته، فتمس إصلاحاته الهياكل الإدارية للدولة والتي يعاد تنظيمها على أسس عصرية اعتبارا من عام 1835 م ويشكل منسق ومستر بالاعتماد على حالة استقرار نسبي في منصب الصدارة الأعظم الذي يتولاه رجلان فقط من عام 1829م إلى 1839م، يجري تقسيم الحكومة إلى وزارات وإدارات وتتم مراجعة أنشطتها واتخاذ القرارات بشأنها في مجلس الوزراء، وفي عام 1838م ينشأ مجلس شورى الباب العالي، ويتم إجراء تعداد للسكان ومسح للأراضي بهدف إيجاد توزيع أكثر عدالة للضرائب التي أصبحت تتحدد حسب دخل الفرد، ويتم في عام 1835 م تصنيف الموظفين في ثلاث فئات : الكوادر المدنية وتتبع الصدر الأعظم، والكوادر العسكرية وتتبع القائد العام للجيش، والكوادر الحقوقية الدينية وتتبع شيخ الإسلام، ويجري تحديث البحرية وتتأسس مدرسة للطب العسكري وأخرى للعلوم العسكرية وفي غضون ثلاثة أعوام يحل محمل الجيش العثماني القديم جيش جديد مدرب تدريبا أوروبيا، بالاعتماد على خبرات روسية وبروسية (ألمانية).[1]

وإذ تضطر السلطة لخوض حروب داخلية وخارجية مع أعدائها، فإنها تواجه في الوقت نفسه انتفاضات ذات طابع قومي من كثير من الشعوب الواقعة تحت سيطرتها، ما يدفعها بفعل الانكسارات والهزائم نحو مزيد من الإصلاح الذي أصبح يستلهم من النماذج الأوروبية، فتم بعد وفاة السلطان محمود الثاني (أول يوليو 1839م) الإعلان رسميا عن فرمان التنظيمات الشهير (أو الخط الهمايوني) في 3 نوفمبر 1839م الذي يعتبر نقطة فاصلة في حياة الإمبراطورية وسيبدو واضحا بعد فترة وجيزة أن هذا الفرمان الصادر في أول عهد السلطان عبد المجيد (1839م-1861م) هو ميثاق سلطاني، يشير للمرة الأولى إلى تساوي جميع رعايا السلطنة في المواطنة والحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو الانتماء القومي،

[1]- المرجع نفسه.

ويدشن لما سمي عهد "التنظيمات" الذي يرمز إلى التغيرات الكبرى في السلطنة طيلة الفترة التالية من القرن التاسع عشر، والحال أن هذه الحركة الإصلاحية الشاملة التي سوف تبلغ بإصدار أول دستور عثماني في 1876 م إنما حاولت الإجابة عن سؤال طرحه السلاطين ورجال حاشيتهم منذ زمن بعيد يتعلق بكيفية إنقاذ السلطنة، وتقدم "التنظيمات" حلا مقترحا في كلمات بسيطة : المركزية الإدارية، تحديث جهاز الدولة، أوربة المجتمع، علمنة التعليم والقانون.

من الآن فصاعدا شهدت السلطنة انفتاحا هو الأكبر في تاريخها على الغرب الأوروبي الذي كان يعيش في ذلك الوقت حالة صعود الفكرة القومية، وإذ تبدو السلطنة معنية بهذه الفكرة، بحكم تكوينها المتعدد للقوميات والأديان والمذاهب وبحكم التحدي الصادر عن بعض منها في وجه إسطنبول، فإن مقترحها السلطوي المتمثل في فرمان التنظيمات لن يقدم حلولا ناجحة تضع حدا لانهيارها، بل ستتخطى السلطنة من أزمة إلى أخرى، تجتاحها رياح التمرد والانفصال ذات البواعث القومية، ولن يكون النزاع مع مصر هو الأول في سلسلة الأزمات والصراعات الخارجية والداخلية، وسيكون جليا مع نهايات القرن أن "التنظيمات" لم تكن فقط عهد تجديد، وإنما حملت مقدمات للتمزق والانهيار الذي سارع مع بدايات القرن العشرين، لكن ذلك لا ينفي أن التنظيمات ستقدم بفعل ما أحدثته من حركة في المياه الراكدة رصيدا محفوظا لمستقبل ليس ببعيد لانبعاث قومية تركية جديدة وخالصة، ستخرج من قلب عملية الانهيار لتغير مسار ومستقبل أبنائها أولا، وشكل خريطة المنطقة التي تعيش فيها ثانيا، ولتفرض حسابات جديدة ومثيرة في محيط أوسع. [1]

يعتبر القرن التاسع عشر العثماني هو القرن الأطول في تاريخ الإمبراطورية كما وصفه المؤرخ ايلبر أورتايلي، والقرن التاسع عشر هو بالتأكيد قرن الاضطرابات المتواصلة والتقلبات العديدة.

400 سنة من السيطرة التركية على العالم العربي، تلتها 100 سنة تقريبا من الابتعاد، إن لم نقل العداء للعالم العربي، غابت تركيا الجار الأقرب، أثبتت إيديولوجيا ترى في الإسلام

[1] – ياسر أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص19-21.

عبئا، ودينا مغلقا غير قادر على الاستفادة من التاريخ، وترى في الشعوب العربية شعوبا جاحدة وجاهلة، تعتقد أن الهزائم الكثيرة التي تعرضت لها السلطنة كانت بسبب الشعوب والقوميات التي تشكلت منها الإمبراطورية، وعملت على إضعافها وبالتالي لا بد من استعادة سيطرت على العرق التركي، كان هذا مقدمة لـ "التتريك"، وكانت نتيجة هذه الإيديولوجيا التي تحولت إلى سياسة حكمت تركيا منذ استلام السلطة من قبل حزب"الإتحاد والترقي" وصولا إلى "حزب الاستقلال" التي خاضها مصطفى كمال أتاتورك وتوجته زعيما من غير منازع فهو "أب الأتراك"، هذه السياسة هدفت إلى القضاء على التعدد الذي كون الإمبراطورية المنهارة، فحصلت "مذبحة الأرمن" وتم تهجير الأتراك من أصل يوناني ومنع الأكراد من التعبير عن أنفسهم وحتى من استخدام لغتهم، ومنع العلويين من ممارسة أي حق، حتى شعائرهم الدينية، وتم استبدال الحرف العربي الذي كانت تكتب به اللغة التركية، لتكتب بالحرف اللاتيني، وحصلت القطيعة مع العالم العربي، قطيعة وصلت حد التحالف مع إسرائيل. [1]

لم تتوقف الإيديولوجية التركية الجديدة أمام الأسباب الأساسية التي مزقت الإمبراطورية هذه الأسباب التي كان على رأسها طمع الإمبراطوريات الغربية الحديثة في الإمبراطورية التركية بهدف استعمار شعوبها، بل نظرت تركيا إلى الدول الأوروبية باعتبارها النموذج، وهو نموذج لم تأخذ منه سوى الإيديولوجية الفاشية والنازية بينما ظل طمعها في دخول "النادي الأوروبي" أملا بعيد المنال.

حوالي مئة عام من القمع والتعذيب وعمليات التطويع قادها الجيش التركي الذي أصبح هو السلطة الفعلية في تركيا، إذ دائما هناك عدو تجب محاربته ويشكل خطرا على وحدة تركيا، فتارة الأكراد هم العدو وتارة الشيوعية وتارة الرجعية الإسلامية.

أحزاب تذوب وأخرى جديدة تظهر، ولكن جميعها تتبنى السياسة الكمالية المتعصبة التي وضعها مصطفى كمال أتاتورك، وكلما تحدث أحد عن حقوق الأثنيات، أو ظهر حزب يشتبه

[1]– حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ط1، (د.ب. ن): (د.د ن)، 2009م، ص5.

في أنه يريد مراجعة هذه السياسة، يتدخل الجيش ويسقط الحكومة، ويتم حل الحزب أو إرسال قياداته ونشطائه إلى السجون، ألوف المعارضين ماتوا تحت التعذيب وألوف ماتوا في إضرابات مفتوحة عن الطعام، وألوف قتلتهم عصابات اليمين المتطرف...دون أن ترف لهؤلاء العسكريين جفن.

رغم كل هذا التاريخ المليء بانتهاكات حقوق الإنسان، وبعصابات قتل مدعومة من السلطة العسكرية، مثل "الذئاب الرمادية" وغيرها، فإن الكثير من الكتابات تحدثت عن أن تركيا هي الدولة الوحيدة العلمانية والديمقراطية في العالم الإسلامي، وتم النظر إلى النموذج التركي باعتباره نموذجا مميزا ويستحق الدعم، هذا الدعم كان يأتي أولا من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن رغم القطيعة مع العالم العربي، والمواقف الداعمة لإسرائيل، لم يقف العالم العربي موقف العداء من تركيا، بل كان الشعور العربي هو شعور الاستهجان، بل الأسى تجاه المواقف التركية، ومع الأزمة النفطية، كانت أبواب العالم العربي مشرعة للمهنيين والمقاولين ورجال الأعمال وشركات النقل التركية، وهو أمر أسهم في إنعاش الاقتصاد التركي في مرحلة من أسوأ مراحل ترديه.[1]

لقد اعتبر المجلس العسكري في تركيا (مجلس الأمن القومي) أن نمو الحركة الإسلامية التي ظهرت كقوة كبيرة في مطلع الثمانينات، سوف يؤدي إلى تغيير صورة تركيا، فتم حل حزب أربكان أكثر من مرة، ونظمت قيادة الأركان محاضرات وندوات قدمها أساتذة جامعيون وصحافيون وسياسيون، حتى أن الرئيس "ديميريل" شارك فيها، وهدفت هذه الندوات إلى تحذير الناس من "الرجعية الدينية" ثم توجت هذه السياسة بالحكم الصادر في 28 حزيران 1998م على رئيس بلدية إسطنبول "رجب طيب أردوغان" بالسجن عشرة أشهر وحرمانه من الحقوق المدنية مدى الحياة، لكن هذه السياسة لم تنفع، فقد واصل الناخبون التصويت للحزب الإسلامي الذي اضطر لتغيير اسمه مرات بسبب الحظر الذي كان يفرض عليه كل مرة.

[1]- المرجع نفسه.

ها نحن الآن نرى "رجب طيب أردوغان" في رأس هرم السلطة السياسية في تركيا مقدما خطابا متعددا على المستويين الداخلي والخارجي، والأهم في هذا الحدث أن تركيا اليوم عادت للتواصل مع العالم العربي، وتبدلت سياسة الدعم غير المشروط لإسرائيل إلى سياسة انتقادية للسياسة الإسرائيلية القائمة على التطرف والمذابح وعدم إقرار الحقوق.[1]

المطلب الثالث: دور تركيا إقليميا

إن تركيا دولة علمانية ومجتمع ديمقراطي حر يسعى لمواكبة التغيرات السريعة في العالم المعاصر، وبفضل موقعها الجيو استراتيجي الفريد في قارتي أوروبا وآسيا، فإنها تعتبر مركزا لمناطق اقتصادية متداخلة، كما أنها تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها لتصبح همزة وصل للتعاون الصناعي والتجاري للبلدان المحيطة بالبحر الأسود ودول القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

لموقع تركيا الجغرافي أهمية كبيرة فإن موقعها في قارتي آسيا وأوروبا يكسبها موقعا جغرافيا واستراتيجيا مميزا بين دول الشرق الأوسط وحضارتها والدول الأوروبية، لذا اعتبرت ولازالت المعبر الذي تمر به طرق الاتصال ما بين الشرق والغرب، وقد كان لهذا الموقع دور كبير في تاريخ المنطقة مما أحدث تغييرات كبيرة في مسارات خارطة العالم السياسية.[2]

لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم وكانت إسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاءا بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وانتهت فيها الخلافة الإسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص6–8.

[2]– أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" الفرص والتحديات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014م، ص44–46.

تقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي والدولي بكيفية مركبة، ولابد من التأكيد أن بعض ذلك الدور يكون بشكل طبيعي، أو تطلبه السياسات الأخرى، وهو ليس في كل الأحوال قصديا أو مخططا له، ويجب ملاحظة التداخل بين الأبعاد الموضوعية والأبعاد القصدية، وبين ما يريده الأتراك لأنفسهم وما يريدونه للآخرين، أما ما يريده الآخرون منهم، وهنا قد تؤدي تركيا دور الموازن كجزء من سياسات المكانة، وسياسات الأمن القومي والتحالف، الإقليمي واحتواء مصادر التهديد وتعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة...الخ، وقد أخذت تكتسي طابعا "لينا" و"حميدا" منذ بدايات القرن الحادي والعشرين.

تنطلق الرؤيا التركية حول الشرق الأوسط من أن الحرب في الخليج 2003م قد جاءت بمتغيرات أمنية، سياسية، إستراتيجية، ثقافية، تدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح وتوازنها والصداقة، وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة وليس عبر اللغة الإيديولوجية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة وينطلق التصور التركي من ضرورة إدخال دور الجوار الجغرافي : تركيا، إيران وإسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد. [1]

وقد استطاع حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي، وفقا للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة وتتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي، البشري، الاقتصادي والعسكري، وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعا لذلك، ومنها محاولة تحسين علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي وتحسين الاقتصاد والتفاعل مع قضية قبرص

[1] – عقيل سعيد محفوض، مرجع سبق ذكره، ص123.

فإعلان تركيا في حل المشكلة القبرصية عندما تم انتقاد الزعيم القبرصي رؤوف دنكتاش لرفضه اقتراح الأمم المتحدة لحل الصراع.[1]

إن الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط يحمل سمات وقسمات خاصة، يصب في سياق قلب التوازن وعمليات الحراك الإقليمي، ويسهم في إذابة الجمود في المنطقة لكنه يمتلك أسباب مختلفة ومتنوعة تصب في خدمة المصالح الوطنية التركية، حيث يكفي الإشارة إلى أن التغيير الذي طاول العلاقات السورية –التركية لم يشمل الجانب السياسي فقط، بل الجانب الاقتصادي، وبشكل تريد تركيا أن تجعل سوريا بوابتها العربية إلى دول الخليج ومصر وسواها، لذلك جرى التوقيع عام 2004م على اتفاقية التجارة الحرة وتم الشروع بتطبيقها عام 2007م، وفي ذات السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول، فضلا عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى.

هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى تغيير الدور التركي في المنطقة وتتمثل:

- ✓ الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما يسمى النظام الإقليمي العربي، إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها والتي ينبع معظمها من الشرق الأوسط، خاصة بعد احتلال العراق، مما أدى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط والتي يمكن تلخيصها في:
- ✓ تصاعد التحدي الكردي، خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع مستقل.
- ✓ تصاعد التحدي الإيراني إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران، مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة، إذن تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية.

[1]– أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص47–50.

- ✓ تعثر الدور الأمريكي في المنطقة حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، وفي هذا الإطار تأتي التحركات لتركيا مع كل من إيران وسوريا ومصر والسعودية.
- ✓ تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ عام 1453م حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبيمن أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدود مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق وسوريا) ويقحمه في سياستها، وبالمقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسن كبير في صورة تركيا لدى الإتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي.[1]

إذن فالرفض الأوروبي لتركيا يعد واحد من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها، حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية والإفريقية أيضا.

- ✓ تمتد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون محققة تماما في حالة الشرق الأوسط، وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي تستثمر فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما.

[1]– فتيحة ليتيم، " تركيا الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر، ع 5، ص212.

- ✓ المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل تكلفة سياسية من إيران بكثير.
- ✓ إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي.
- ✓ إن أبرز سمات السياسة الإقليمية التركية الجديدة هو أن تركيا ليست دولة طرف بل هي دولة مركز، فتركيا تملك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها، والمقصود بدولة المركز هو أن تكون تركيا موجودة في التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية، ولكي تكون تركيا دولة مركز فإنها تعمل على خفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر فإنها تعمل على الإسهام في حل المشكلة الفلسطينية أيضا. [1]

فمنذ عام 2004 م تعلمن حكومة حزب العدالة والتنمية عن رغبتها في أداء دور الوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي، وهي الرغبة التي تحولت إلى واقع فعلي إثر المشاركة التركية في مؤتمر أنابولس للسلام نهاية 2007م ، وبعد جمود دام ثماني سنوات بدأت مفاوضات التسوية السورية– الإسرائيلية غير مباشرة تنشط مجددا منذ أفريل 2007 م بوساطة تركيا، وسعت تركيا لتوظيف مواردها المائية من أجل تجاوز العقبات في التسوية، لاسيما أن مسألة المياه تمثل إحدى العقبات المهمة في هذه التسوية.[2]

كما لا يمكن تجاهل أن الدور التركي الجديد سيكون محجما للدور الإيراني فالسياسة التركية في الشرق الأوسط عن طريق عمقا في المنطقة قادرة على تحجيم الدوم الإيراني، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة أسقطت من حساباتها الموافقة على أي دور إيراني إقليمي في

---

[1]– المرجع نفسه، ص213.

[2]– متنى علي المهداوي، "تحولات السياسة التركية تجاه التسوية العربية–الإسرائيلية بعد 2002م"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع 14، (كانون الأول)، بدون صفحة.

الشرق الأوسط الجديد، وأن قضية البرنامج النووي الإيراني لها أبعاد سياسية إقليمية ودولية، ولذلك برز الدور التركي في التسوية الإسرائيلية.

كذلك يظهر الاهتمام التركي الجدي بقضية فلسطين من خلال إنشائها المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، برئاسة السياسي المخضرم والوزير السابق فيي دنسيرلر كما ازداد اهتمام تركيا بفلسطين بإنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون والتعاون والتنمية (TIKA) في الضفة الغربية وخلال انسحاب حكومة شارون من غزة، عرضت تركيا التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن شارون رفض عرض وساطة تركيا، وبادر أردوغان في ذلك الوقت بعرض مساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي وكان أفضل مثال على ذلك هو مبادرة لغرف التبادل التجاري لي تركيا بإدارة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة.

وكانت مبادرة "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين" هي مثال جديد للثقة بالنفس لدى الخارجية التركية وكبار رجال الأعمال تحت إطار التصور الجغرافي الجديد الذي يحتفل بالتجارة كأساس لسلام دائم في المنطقة، حيث يمكن لهذه المبادرة الملموسة أن تخلق أساسا للتعاون بين فلسطين وإسرائيل وتركيا.[1]

[1]- المرجع نفسه.

المبحث الثاني : دراسة جيوسياسية لسوريا

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لسوريا

سوريا هي أكبر دول المشرق العربي المطلة على البحر المتوسط، ويحيط بها خمس دول هي : تركيا، العراق، الأردن، لبنان فضلا عن الأراضي الفلسطينية "إسرائيل" وتتميز هذه الدول بصفة عامة، بإمكانات محدودة (صغيرة أو متوسطة) في الاقتصاد والاجتماع والديموغرافيا، وهو ما يؤثر في إمكاناتها السياسية، إلا أن سلوك السياسة يعد شموليا من حيث التأثير، تبلغ مساحتها 185,18 كم^2، منها 180,050 كم^2 يابسة و1130 كم^2 مسطحات مائية و1290كم^2 هي مساحة الجولان المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967م وقد احتلت تركيا (و بتواطؤ مع فرنسا) لواء إسكندرونة في الشمال الغربي على البحر المتوسط، وما تزال تحتل هذا اللواء منذ عام 1939، تبلغ مساحة إسكندرونة في الأصل 48,6 كم^2 ، وقد أضيفت إليها بعد الاحتلال أجزاء من باياس وإصلاحية، وهي بالأساس مناطق سورية ضمت إلى تركيا عام 1921، وتبلغ المساحة الجديدة 5403 كم^2 ، بالإضافة 597 كم^2 إلى الأصل، وأصبح اللواء يضم بعد الاحتلال وقضية و25 ناحية و377 قرية.

وتبلغ طول الحدود 2253 كم، ويبين الجدول رقم (3-1) أطوالها مع كل من دول الجوار والحدود البحرية. [1]

وهي تتميز بتضاريس جبلية تحصر سهولا في الجزء الغربي وانبساطات وهضاب شبه صحراوية في الجزأين الشرقي والشمالي تتخللها سهولا ممتدة بجوار النهرين الرئيسيين وهما الفرات والعاصي وتشكل الصحراء حوالي ثلثي مساحة البلاد، وتقدر الأراضي القابلة للزراعة بـ 20-30 %من المساحة وبتقلص الغطاء النباتي إلى سفوح الجبال بسبب تأثير عوامل بيئية وبشرية. [2]

[1]- عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص97.

[2]- محمد علي زرقة، قضية لواء الاسكندرونة، وثائق وشروح، بيروت: دار العروبة، 1993م، ص196.

الجدول رقم (2): طول الحدود السورية

قطر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	فلسطين المحتلة	الحدود البحرية
طول الحدود كلم	605	375	375	822	76	193

المصدر:(Econoist Intelligence Unit (EIU), Country ptofilesyria (London : the unit, 2005

تشارك سوريا كل من الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية والعراق مجال جغرافي واحد وتشكل تاريخيا ما يعرف بـ "الهلال الخصيب" ويمكن ملاحظة أن تكوينها الجغرافي السياسي والتاريخي مجزأ إلى أقطار عدة، كما قطعت منه أجزاء وضمت إلى دول أخرى.[1]

أما بالنسبة للبناء السكاني والاجتماعي فتقدر مساحة سوريا (185, 181 كلم^2) أي (71, 400 ميل مربع)، وعدد سكانها في عام 1999 م حولي 18 مليون، خمس سكانها من المسيحيين وفيها أقلية يهودية.

تقسم إلى 15 محافظة هي مدينة دمشق، ريف دمشق، حمص، حماة، حلب، اللاذقية، طرطوس، الحسكة، الرقة، دير الزور، إدلب، القنيطرة، درعا، السويدية، اسكندرونة التي وهبتها فرنسا لتركيا عام 1923 م حسب معاهدة لوزان بعد استفتاء صوري لعدد السكان العرب والأتراك.[2]

وضمت سوريا في الحدود التي انتهت إليها عام 1946م جماعات دينية وإثنية ولغوية متعددة فقد بلغ عدد الجماعات المذهبية 16 طائفة، ومثل السنة زهاء 75 % من السكان يليهم العلويون بنسبة 12-15 %، ثم الروم الأرثوذكس بنسبة 5 % فالدروز 3 %، ثم بقية

[1]- عقيل سعيد محفوض، (سوريا وتركيا).....،مرجع سبق ذكره، ص98.

[2]- فاطمة جود الله، سوريا نبع الحضارات، ط1، سوريا: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1999م، ص54.

الطوائف المسيحية من مورانة وروم كاثوليك ولاتين وبروتستانت وسريان، إضافة إلى الإسماعيليين في جبل السلمية إلى شرق جبال العلويين، وأقلية صغيرة جدا من الشيعة الإثني عشرية واليزيديين وعدد ضئيل من اليهود، وبلغ مجموع المسحيين في سوريا نسبة 12% من السكان.

أما على الصعيد الإثني فقد بلغ عدد الإثنيات خمسا، عرب أكراد وأرمن وتركمان وسريان/أشوريون وشركس، إذ توزع الناطقون بالعربية في أنحاء سوريا، تركز الأكراد في شمال شرق البلاد وبعض أحياء دمشق وحلب وشكلوا 8 % من عدد السكان، فيما شكل الأرمن3% وتركزوا خاصة في حلب، وشكل التركمان والسريان والشوريون والشركس أقليات صغرى، وفاق عدد الشركس المائة ألف معظمهم كان يقيم في منطقة الجولان (حتى 1967م) حيث كانت القنيطرة أكبر بلداتهم، فيما أقام معظم أرمن سوريا في حلب وجوارها، وأقام الأشوريون في وادي الفرات إلى جوار أقربائهم العراقيين على الجهة الثانية من الحدود، وعلى الصعيد اللغوي، فإن اللغة العربية كانت اللغة الأم 90% من السكان فيما تكلمت أقليات اللغات الكردية والأرمينية، وبدرجات أقل السريانية والشركسية والتركمانية، ورغم فشل فرنسا في إقامة دولات طائفية في سوريا، وخاصة بعد إصرار الدروز على وحدة البلاد ومحاربتهم للانتداب الفرنسي، فإن الأمر لم يخل من رغبات علوية في أن تبقى منطقتهم تحت إدارة فرنسية أو أن تصبح جزءا من دولة لبنان، في حين كانت مواقف علويين آخرين تصب في صالح الالتحاق بالوطن الأم وبالقوى الاستقلالية والوطنية في دمشق[1].

وقد برزت المسألة الطائفية إلى ساحة النقاش السياسي في نهاية السبعينات بفعل عوامل عديدة كان منها، مثلا: البيئة الإقليمية التي عملت على التحريض كجزء من سياستها لزعزعة الوضع الداخلي، وطبيعة الصراع على السلطة واستقطاب حاد نسبيا بين برامج سياسية وأخرى قبل سياسية.

[1]– كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف2011، ط1. ط 2، بيروت: دار النهضة للنشر، بيروت، 2011م–2012م، ص42–43.

والواقع أن السعي إلى الفوز الديني والمذهبي و"إعلان الجهاد" ضد المجتمع والدولة، كان أساس للكثير من التصورات والأحكام النمطية عن السياسة في سوريا، ولعل الدراسات السورية هي الأقل اعتمادا على الأطر النظرية والتحليلية والعلوم الاجتماعية من بين الدراسات العربية والشرق الأوسطية، وهو ما نلاحظه في غياب الدراسات الأكاديمية الرصينة عن سوريا، وهذا يتطلب تفسيرا. [1]

ولكن الخطاب السياسي والسياسة العملية ركزا على فكرة أو مقولة " الوحدة الوطنية" على أسس دولتية أو تضامنية، وهو ما أدى إلى تركيز السلطات، وفرض تضامنية اجتماعية-سياسية (الوحدة الوطنية) بقوة المؤسسات الدولتية وملحقاتها، الأمر الذي أدى، حسب البعض وبعد كثير من التوتر والتحريض، إلى أن عد مشروع الدولة غير متوازن ولا مستقبل له، وأن الدولة قوامة على المجتمع ومفروضة عليه ولا تصدر عنه، في حين أنها هي نفسها (الدولة) كانت هدف الصراع العنيف في الداخل. وقد عبر ذلك التوتر عن طبيعة البلاد في لحظة تاريخية معينة فيما كان (النظام السياسي) يدافع عن مصالحه ويجتهد في ضبط البلاد وحفظ الاستقرار الداخلي في بيئة إقليمية متفجرة، وفيها الكثير من عوامل التهديد الخارجي والداخلي، وهذا ما أنتج تأثيرات تداعيات سلبية على التفاعل الاجتماعي الداخلي، وأثر في صورتها في الخارج.[2]

وكانت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين (2004م) شهدت توترات كردية بدرجة لم تشهدها البلاد من قبل، وثمة من فهم ذلك في سياق المسألة العراقية، وثمة من قرأه قراءة تآمرية، وقد اعتبر أحد الدارسين أن الهويات الطائفية المذهبية، وحتى العرقية الثقافية مثل الكردية والتركمانية...الخ، هي هويات (مصنوعة) وليست أصلية في النسيج الاجتماعي، وأنها وليدة التحولات في العقود الأخيرة، وخاصة في بداية التسعينات من القرن العشرين، وليس

[1]- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م.

[2]- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص ص101-102.

التكوين المتعدد هو المشكلة وإنما التوظيف السياسي والقفز على مفاهيم الحداثة في السياسة والمواطنة.

وبخصوص التنمية البشرية، فإن هناك تطورا تفرضه ضرورات العمل والاستجابة لمشكلات التعليم والثقافة والتكنولوجيا والصحة والاتصالات...فضلا عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن الملاحظ أن الاتجاهات السياسية متعددة نسبيا، وهذا يصح على الصعيد الإعلامي والكتابي.

المطلب الثاني: تاريخ دولة سوريا القديم والمعاصر

ظهرت سوريا إلى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى من أنقاض الدولة العثمانية، كانت سوريا على الدوام، طوال التاريخ مقاطعة من دولة عظمى ما عدا القرنين السابع والثامن لفترة قصيرة حيث كانت هي نفسها دولة عظمى.

حكم الأتراك سوريا من القرن السادس عشر حتى عام 1918م، سوى فترات قصيرة، مثل احتلال نابليون، حكم محمد علي في القرن التاسع عشر كانت المنطقة التي يتكون منها الآن العراق، سوريا، لبنان، الأردن وإسرائيل منطقة واحدة متكاملة من مناطق الدولة العثمانية، وكانت مقسمة إلى أقسام إدارية مختلفة، ولكن لم يكن يعني هذا أن المشاعر القومية لتلك المنطقة كانت واحدة، عندما أعطت عصبة الأمم لفرنسا الانتداب على سوريا وتولى حكمها كان ما يوحد سكانها خطوط على خريطة رسمها الفرنسيون، كان 85 % من السكان مسلمين من صنف أو آخر، وكان 90 % من هؤلاء السكان يتحدثون بالعربية، وعلى هذا الأساس حاولت نظم الحكم المختلفة بناء أمة من السكان.[1]

في عام 1919 م فصلت بريطانيا القوة السائدة في الشرق الأوسط حينئذ العراق عن سوريا، وفصلت جنوبي البلاد عن باقي الإقليم لخلق منطقة عازلة شمالي قناة السويس

[1]- محمد صادق صبور، مرجع سابق، الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، ط1،(د.ب.ن): (د.د.ن)، 2006م، ص94.

ولإقامة وطن قومي لليهود كما جاء في (وعد بلفور) وأطلق اسم فلسطين على الدولة الجديدة التي تم خلقها وهو اسم توراتي جاء بالعهد القديم.

كان مخطط بريطانيا أن يتولى الأمير فيصل نجل الملك حسين شريف مكة الهاشمي الذي كان يحكم الحجاز يصير ملكا عليها ويتولى شقيقه الأمير عبد الله حكم العراق، كان الأمير فصل قائدا للأزمة العربية ضد الأتراك بمساعدة لورانس العرب، قد وصل إلى دمشق عام 1918م ونصب نفسه حاكما عليها، ولكن الفرنسيين لم يقبلوا بهذا التنظيم، وعندما تولت فرنسا الانتداب على سوريا ودخل الحكام الجدد إلى دمشق عام 1920م عزلوا الأمير فيصل، فاستغاث بالبريطانيين الذين عوضوه بملك العراق عام 1921م واستمر الحكم الهاشمي الملكي على العراق حتى عام 1958م عندما قتل حفيد فيصل الأول الملك فيصل الثاني في انقلاب عسكري وهكذا ترك الأمير فاستغاث بالبريطانيين الذين عوضوه عبد الله بدون عرش فخرج من مكة يحاول قهر الفرنسيين وإخراجهم من سوري، ووصل إلى عمان في مارس 1914 م ونصح بمناعة الحامية الفرنسية في دمشق وقوتها على الغلبة واكتفى مؤقتا على الأقل بالبقاء في عمان، واقتطع له البريطانيين سموه شرق أردن، وهكذا اقتسمت فلسطين إلى جزأين تحت الحماية البريطانية، وعندما انتهى الانتداب البريطاني عام 1948 م حاول الأمير عبد الله إخراج الإسرائيليين من باقي أراضي فلسطين بمحاربتهم، واستولى على القدس وعلى الضفة الغربية لنهر الأردن وضمها إلى مملكته التي دعاها عندئذ بالمملكة الأردنية الهاشمية وقتل الملك عبد اله بالمسجد الأقصى عام 1951م.[1]

تكون البعث العربي الاشتراكي عام 1940م في دمشق، وكونه ميشيل عفلق (المسيحي) وصلاح الدين البيطار (المسلم السني)، وقد اجتذب الحزب الأقليات منذ نشأته لأنه اعتمد على الوحدة العربية، وحدة اللغة والتاريخ والأصل العرقي، ولم يعتمد على الإسلام.

[1]– المرجع نفسه، ص95.

كانت أهداف ميشيل عفلق (الوحدة، الحرية الاشتراكية) وكان هذا الأخير (عفلق) والبيطار قد التقيا على سلسلة استنتاجات حول الوضع في سوريا، بدءا بالاحتلال الفرنسي مرورا بتخلف البلاد الاقتصادي والاجتماعي وعجز الطبقة السياسية عن مواجهة التحديات. ووصلا إلى خلاصة أن التحرر من الاستعمار على أهميته لن يكون كافيا وليس هدفا نهائيا بل الأهم هو نهضة سوريا العرب، وهذه النهضة تعني انقلابا شاملا في المجتمع السوري وعاداته وتقاليده، وانبعاث إنسان جديد وبعث الأمة العربية في عقول أبنائها ووعيهم لذاتهم ولبلادهم.[1]

وبعد سلسلة من الانقلابات المتتالية تمكن حزب البعث من تشكيل حكومة بقيادة صلاح الدين البيطار عام 1963م، ثم تولى الدكتاتور العسكري اللواء أمين الحافظ السلطة حتى عام 1966م، ثم تولى صلاح الجديد وحافظ **الأسد** السلطة وازداد التوتر الذي انتهى بالحرب ضد إسرائيل في عام 1967م وانهزم العرب هزيمة نكراء وأتاحت هذه الهزيمة الفرصة لحافظ الأسد ليتولى السلطة في سوريا وصار دكتاتورا مطلقا حتى انتهاء عهده.

وتولى حزب البعث السلطة في سوريا وفي العراق في نفس الوقت تقريبا وفي عام 1963م بانقلاب عسكري، وفقد السلطة في بغداد انقلاب آخر في نوفمبر، وعندما استعاد السلطة كان الخلاف قد دب بين الفريقين وظلا متنافرين بشدة من وقتها هذا، لدرجة أن انحازت سوريا إلى إيران في الحرب العراقية الإيرانية، وشاركت التحالف الغربي في الهجوم على العراق في عام 1991م، وأحد الفروق الأساسية بين حكم حزب البعث في القطرين هو تولي العسكريين السلطة في سوريا بينما حكم المدنيون من حزب البعث في العراق. السبب الأساسي في هذه الفرقة هو العامل الشخصي، والعراق أكثر عددا ولو تولى حزب واحد لسلطة في كلا القطرين لتولى العراقيون، وقد قاوم السوريون هذه الوحدة بكل قوة واستمروا يحكمون في سوريا. [2]

[1]– كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2]– محمد صادق صبور، مرجع سبق ذكره، ص96-97.

وفي أيلول الأسود 1970م استمر الأسد وجديد متنازعين حول مسألتين شائكتين: السلام، ومختلف مشاريعه (خاصة منها مشروع وزير الخارجية الأمريكية روجرز الذي خلفه كيسنجر) الذي كان الأسد يرى في رفض جديد الشامل له شيئا غير معقول ولا يؤدي إلا إلى مزيد من الكوارث، والفدائيين الفلسطينيين الذين، بينما كان يرى فيهم جديد أدوات للأزمة العربية وليس فقط محررين لفلسطين، فهم الأسد (جيدا أن المقاتلين غير النظاميين، والمتشاجرين في ما بينهم، ليس من المحتمل أن يؤثروا في ميزان القوى مع إسرائيل وفي زيارة قام بها لعمان وكان هناك فدائيون يهينون الجنود النظاميين ويقول الأسد : « لم أكن في حياتي كلها مؤيدا للفوضى على الإطلاق ولن أكون، فالفوضى لا تؤدي إلا إلى الآلام، ولا تحصد أية نتائج».

وقبل انفجار الأزمة في الأردن (أيلول الأسود 1970م) كان الأسد قد أصبح سيد سوريا الفعلي، ولم يكون بنزاع مع جديد حول التدخل السوري لدعم الفدائيين، فعبرت الدروع السورية الحدود (18 أيلول) وسيطرت على مدينة إربد، وكان الأسد يدير العمليات شخصيا منحازا إلى المقاومة من دون أن يعطف على هدفها بالزحف على عمان، وفي 22 أيلول أمر الحسين اللواء المدرع الأربعين، المعزز بالدعم الجوي بالاشتراك مع الدبابات السورية وبعد ظهر اليوم نفسه كانت الوحدات السورية عائدة أدراجها إلى سوريا.[1]

- **أما سوريا الحديثة:**

تواجه سوريا مشاكل معقدة خلافات داخلية، مشاكل خارجية لعل أهمها مشكلة لبنان والحرب الأهلية بين شيعة أمل المؤيد من سوريا وشيعة حزب الله التي تساندها إيران، وتأييد سوريا لإيران ضد العراق هو النزاع الحقيقي الذي يواجه سوريا، وهو من أمر الصراعات وأقدمها في الشرق الأوسط، هو الصراع بين حافظ الأسد وبين صدام حسين فكلاهما يخطط ليقلب الآخر وكلاهما بعثي يسعى لقيادة الحزب (وليا) وهما الاثنان دكتاتور متسلط دموي ويمارس سياسة

[1]– مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، لبنان: مؤسسة هانياد، (د.س.ن) ص102.

ستالينية ويمارس القتل للسيطرة وكلاهما استخدم جماعة محلية للتسلط والحياز على القوة واستمرارها بين يديه، وكلاهما يستخدم أسرته وأقاربه ويستعمل إخوته وأبناءه، أصهاره وأولاد عمومته ويضعهم في مراكز السلطة في الحكومة وجهاز الأمن، يكره صدام حسين وحافظ الأسد بعضهما البعض وكل تصرفاتهما وسلوكهما يعكس هذه الكراهية والبغضاء.[1]

يتصرف حافظ الأسد بمنتهى الحذر مع إسرائيل، باستثناء الهجوم الشجاع الذي شنه في أكتوبر عام 1973م بعد توليه السلطة الهجوم الكلامي ضد الصهيونية لم يتوقف قط، ولكن عندما هاجمت إسرائيل لبنان واحتلتها عام 1982م لم تتدخل سوريا، وسمح الإسرائيليون للسوريون بمغادرة بيروت (و منهم رفعت الأسد) بدون اعتراض، وابتعد السوريون دائما عن مواطن الخطر والاحتكاك بإسرائيل، في البداية احتك الإسرائيليون بسوريا وهاجموا البطاريات المضادة للطائرات في وادي البقاع وأسقطوا عددا كبيرا من الطائرات السورية، وقد ظلت هذه الحادثة في ذاكرة السورين تذكرهم دائما بوجوب ممارسة الحرص الشديد والحذر عند تعاملهم مع إسرائيل.

ويمر الاقتصاد السوري بصعوبات جمة، تستهلك ميزانية الدفاع الجزء الأكبر من الميزانية، تبلغ حوالي 50% وتستهلك مظاهر أخرى كالترف جزءا كبير مثل المشروعات الضخمة التي تتشدق بها العالم الثالث، كمشروع سد الفرات مثلا[2]، كانت سوريا العميل الأول للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، بعد بانصراف مصر عنه عام 1973م، فكان الإتحاد السوفياتي يمد سوريا بالأسلحة وبواردتها الأساسية وكانت ليبيا تتحمل جزءا من المصروفات، ولكن سوريا بقيت على قيد الحياة أساسا بالمساعدات السوفياتية، ولذا كان انهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991م مصيبة لحافظ الأسد فقط قطع عنها إمدادات السلاح والبترول رخيص الثمن، وتبينت سوريا كباقي توابع الإتحاد السوفياتي- أنه يجب عليها دفع كافة التكاليف الحقيقية للأسلحة

[1] – محمد صادق صبور، مرجع سبق ذكره، ص101-102.

[2] – المرجع نفسه، ص100.

السوفياتية والنفط في نفس الوقت الذي يعاني منه اقتصادها من نفس العلل التي ألقت نظام لينين أرضا، اشتراكية الدولة كما تمارس في المعسكر الشيوعي بفشلها الذريع.

وقد يزعم كاسترو في كوبا أن بإمكانه العيش تحت ظل النظام الجديد ولكن الأسد أدرك أن عليه أن يضم قلوعه وأن يفعل هذا سريعا، وقد أتاحت له حرب الخليج الفرصة المواتية، فأيد المملكة العربية السعودية والكويت والأمريكان واستطاع أن يستفيد بعد هذا التأييد، وأنه سيظل دوما وزنا قويا لمعادلة قوة العراق، لاستغلال الدول النفطية، واضطر لتحسين علاقاته مع الغرب ثمنا لمساندته وشارك في مؤتمر السلام مع إسرائيل عام 1991م، هذا لا يعني بالضرورة الصلح مع إسرائيل إذ أن إسرائيل تعلو من إقامة العقبات وفي خلق الصعوبات، ولكن الحقيقة أن سقوط الشيوعية قد حرمت حافظ الأسد من حليفه الرئيسي واضطرته إلى تبديل الحلفاء وإلى المجاهرة بنبذ الإرهاب ومحاولة إعادة تشكيل الاقتصاد السوري، ولكنه مازال الدكتاتور المتسلط المطلق مثل صدام حسين، ومازال متمسكا إلى أقصى حد بالسلطة وليس من الواضح أنه سينجح طويلا في هذا.

باعتبار أن حافظ الأسد كان رجل شكاك بطبعه هذا ما جعله يفقد فرصته للصلح مع إسرائيل واسترداد ولو جزء من مرتفعات الجولان عندما زاره وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية عدة مرات بين 1993م-1996م عندما حاول إقناعه بانتهاز الفرصة، عقب توقيع ياسر عرفات على اتفاقية مع إسحاق رابين. [1]

لم يعلن رابين أبدا عن استعداده للتخلي عن الجولان والمستوطنين اليهود فيها وعددهم ستة آلاف، رغم رجاء كريستوفر للأسد لتقديم هذا الكارت، كما فعل أنور السادات عندما قبل صلحا كاملا مع إسرائيل في نظير استيراد سيناء بالكامل. رفض الأسد هذا العرض وصمم على أن يجيء دور سوريا في النهاية بعد الصلح الكامل مع الفلسطينيين، حاول الأسد أيضا الحصول على صواريخ بعيدة المدى تهدد إسرائيل، وبعثت البحرية الأمريكية الصواريخ إلى إيران ومنها

[1]- المرجع نفسه، ص101-102.

وصلت عن طريق الجو إلى سوريا. تخوف الإسرائيليون من هذه الأنباء وصاروا أقل استعدادا للصلح مع سوريا، بعد مقتل رابين وفشل بيريز في الاحتفاظ بالسلطة تولى نيتيناهو المسرح السياسي، ومع تولي باراك الحكومة الجديدة فإن الفرصة قد عاودت الأسد للتفاوض مع إسرائيل لاسترداد الجولان. ولأن الأسد أصبح معرضا للموت في أي لحظة فعليه الإسراع في قبول ما يعرض عليه لإنهاء تلك المشكلة واسترداد الأراضي التي فقدها في لحظة حماقة عام 1967م.

مات الأسد في أوائل عام 2000م وعدل الدستور السوري على عجل ليسمح بتولي نجله الثاني (بشار الأسد) رئاسة جمهورية سوريا خلفا لأبيه (وهو طيب حنون ووقع اختيار أبيه عليه ليخلفه بعد مقتل ابنه الأكبر باسل الذي كان بعده لتولي هذا المنصب بعده في حادث سيارة)، مازال العلويون يسيطرون على الحكم في سوري، ومازال رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك متعنتا مع العرب مثل سلفه نيتيناهو، ولا يريد أن يسلم لهم أي شيء، ومازال مستقبل المنطقة في حيز الغيب، و ما زاد الوضع سوءا تولي آريل شارون رئاسة إسرائيل بعد باراك.

المطلب الثالث: دور سوريا إقليميا

سوريا بلد صغير الحجم جغرافيا وديموغرافيا في العالم، ولكن حجمه الإستراتيجي كبير جدا نظرا لموقعه وتاريخه ودوره الإقليمي المميز في الصراع العربي الإسرائيلي.

وتركز السياسة السورية على البيئة الإقليمية للمنطقة العربية والشرق الأوسط الذي تطلب تناولا معينا للشؤون الدولية وقد تركت ظروف النشأة تحت الاحتلال الفرنسي والسنوات الأولى من الاستقلال تأثيرات أدت إلى توجس السوريين من الآخر (الإقليمي والدولي)، وخاصة أن أجزاء اقتطعت من سوريا لصالح تركيا ومن أجل إنشاء لبنان (وهذا زائد عن سيكس بيكو)، وهو ما جعل السوريين يهتمون بأفكار الوحدة القومية (الوطن العربي أو الهلال الخصيب). [1]

[1]– الدكتور مفيد محي الدين الصواف، سوريا ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير، سوريا: دار الفكر، ص244.

وبعد سنوات من التجاذب بين محاور المنطقة والإنشداد إلى العواصم العربية القاهرة والرياض وبغداد، ومن ثم اضطراب السياسة العامة وانقسامها داخليا وخارجيا، اتجهت سوريا إلى نهج سياسة (لا منحازة) عرفت بالحياد الإيجابي، ثم مال تدريجيا من حيث السلوك إلى مواقف الحركة الاشتراكية وقوى اليسار العالمي، وقد أكسبها ذلك، مع عوامل أخرى طابعا راديكاليا، وخاصة فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل. وانقلبت سوريا من دولة تتصارع عليها أطراف إقليمية ودولية إلى لعب سياسي قوي في السياسة الإقليمية. وعلى الرغم من اعتبارها حليفا للمعسكر الاشتراكي، فإنها لم تتموضع فيه إلى الحد الذي ينسبها إليه، وحافظت على صلاتها التقليدية مع الغرب، وخاصة فرنسا، وإذا كانت ملامح السياسة قد شهدت تغيرات معينة في هذا الصدد خلال السنوات التي أعقبت التغيرات الدولية وانهيار الإتحاد السوفياتي (السابق)، فلأنها أعادت تشكيل سياستها بكيفية أكثر برغماتية وديناميكية بما يوافق (فرض-تحديات) النظام العالمي الراهن. [1]

ويمكن تحديد اتجاهان من اتجاهات أو دوائر السياسة الخارجية في:

1-الدائرة العربية:

تتركز جهود السياسة السورية على المجال العربي انطلاقا من الانتماء الطبيعي والعقيدة القومية للدولة، فهي جزء من النظام الإقليمي العربي، والشعب فيها جزء من الأمة العربية، حسب تعريفات الدستور وقد عملت سوريا ما أمكنها على تسويق تصورها للسياسة الدولية لدى الأقطار العربية والرأي العام العربي، واعتبرت أن ذلك يتوافق مع المصلحة القومية العربية في أكثر مفرداتها حساسية والتي تخص التضامن العربي ومواجهة المشروع الصهيوني.

[1]- بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية، 1976م-1986م، دمشق: دار طرابلس للنشر، 1987م، ص148.

ويمكن ملاحظة مستويين لتحرك سوريا الإقليمي، الأول يتمثل في دائرة سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، وكان الأكثر نشاطا وحيوية بالنسبة إلى السياسة السورية، وقد حاز جل اهتمامها ومواردها الفعلية المادية والمعنوية[1].

وهكذا كان تركيزها على العراق والأردن ولبنان والقضية الفلسطينية أمرا مفهوما، وفهم صعوبة واحتداد المواجهة مع المشروع الصهيوني، كونه شكل تحديا وجوديا للفكرة السورية أولا والعربية ثانيا، وهكذا يتفهم بعض السوريين كيف أن الأقطار العربية الأخرى أقل حساسية تجاه إسرائيل ومن ثم أكثر قابلية للتفاعل معها. أما المستوى الثاني فيخص النظام الإقليمي العربي باعتباره دائرة نشاط واستهداف رئيسية ومعول عليها دوما في صنع سياسات أكثر فعالية وجدية.

وقد اجتهد السوريون في العمل على الفكرة القومية في مواجهة العثمانية أو التتريك ثم انسحب ذلك على المشروع الكولونيالي الأوروبي في المنطقة العربية.

وقد نشأت في سوريا تحت الاحتلال ومن ثم السنوات الأولى من الاستقلال التيارات السورية القومية الاجتماعية والقومية العربية ...الخ.

وتجلى ذلك في السياسات العامة التي كانت انقسامية الطابع ومتمركزة، نخب معينة أكثر ارتباطا بالسياسات الدولية والإقليمية منها بفكرة الوطن، الأمر الذي أدى إلى جملة أحداث وتحولات وعمليات عسكرية انقلابية فيما عرف بالصراع على سوريا[2].

وكانت السياسة السورية بعد ذلك (في الستينات) متمركزة على الذات بسبب تخوفها من البيئة "المحافظة «للنظام الإقليمي العربي الذي تسيطر عليه، من منظورها آنذاك، ارتباطاته الغربية ونظام الاختراق الخارجي، وأيضا الميول (الرجعية) أو (الدولتية) أو الهيمنة لبعض دوله الأكبر والأهم، ومن ثم للنظام ككل، ولكنها انخرطت بعد ذلك في المنافسة في السياسة

[1]– غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع إشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص90.

[2]– عقيل سعيد محفوض، (سوريا...)، مرجع سبق ذكره، ص177.

الإقليمية أو ما عرف بالحرب العربية الباردة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو الدول التقدمية والدول الرجعية،...الخ، ثم دخلت في تحالف ثلثي مع مصر والعربية السعودية لتنظيم السياسات الإقليمية وطبيعة تفاعلاتها الدولية، واستمر ذلك حتى السنوات القليلة الماضية إذ أدى اختراق الغرب للسياسات الإقليمية والضغوط الأمريكية إلى ابتعاد أو إبعاد سوريا من ذلك التحالف الذي أفرط لصالح صيغ تحالفية جديدة لم تكن مسماة في البداية ولكنها أخذت بعد ذلك تسمية (محور اعتدال) تحت عناوين مكافحة الإرهاب، وعقلته السياسة والدفع باتجاه تسوية سياسة للصراع مع إسرائيل ومواجهة الهلال الشيعي وهي مفردات تتوافق مع الصيغة الأمريكية المقترحة أو المفروضة على النظام الإقليمي العربي[1].

إن أكثر مفردات السياسة الخارجية السورية في الحيز العربي، ويمكن تكثيف تواتر العلاقات السورية–العربية من خلال مدخلين، الأول هو نظام العلاقات العربية، وهو صراعي بطبيعته، ومنشغل بتحصيل المكانة والنفوذ الدولي والعائلي والشخصي على حساب الجماعة القومية أو الأمة وهو بالتالي (فاقد للمعنى) أي أنه غير جدي وغير فاعل، ولا مستقبل له وكانت سوريا أحيطت بنظم عربية معادية خلال الثمانينات، العراق والأردن على نحو خاص، مدعومة من السعودية ومصر...الخ في حصار للسياسة السورية بسبب معارضتها اتفاقيات كامب ديفيد ووقوفها ضد الحرب الإيرانية العراقية.

ويشعر السوريون أن الكثير من تفاصيل الضغوط عليهم في موضوع الأزمة اللبنانية (2004م) والتحقيق الدولي بشأن مقتل رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري تعود إلى أسباب وعوامل عربية، وفي مقدمتها السعودية، مصر، الأردن وهو ما اتضح من مواقف عديدة خلال وبعد العدوان الإسرائيلي على لبنان (يوليو 2006م) [2].

[1]– محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، السياسية الدولية، العدد 168، (أفريل 2007)، ص68–78.

[2]–عقيل محفوض، مرجع سبق ذكره، ص138–139.

والمدخل الثاني هو نظام الاختراق الخارجي، ومن ثم الرهان للإرادات الخارجية ونظم التغلغل التي تكاد تطال الحياة العربية المعاصرة برمتها، من ثم اعتقاد السياسات العربية (أكثرها)، وهي تجاري قناعات الرئيس المصري السابق أنور السادات، أن 99 % من أوراق الحل هي لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ودخولها في تحالفات سرية أو معلنة معها، أو الركون إلى العجز واللاجدوى، وهذا ما يفسر فشل السياسة السورية في تسويق مقولاتها التضامنية والتوحيدية خلال العقود الماضية، أو ارتداد ذلك على سياستها العامة رفضا أو تجاهلا أو حصارا...الخ.

2-دائرة الشرق الأوسط :

إن الشرق الأوسط الكبير هدفه هو إنهاء القومية العربية عن طريق ما يسمى بالفوضى الخلاقة، وهي تشتيت الكيانات العربية والمذهبية ليمكن جمعها بشرق أوسط ويبقى فقط كيان واحد وصامد هو الكيان الصهيوني الذي سيتاح له السيطرة على العالم العربي بنوازع وأسباب أمريكية صهيونية يمينية متطرفة دينيا وسعيا لبناء إسرائيل الكبرى بحدود كل فلسطين وما يتعداها[1].

تدرك سوريا أهمية دور دول الجوار الفعلي أو المحتمل وحساسيته وتأثيره في السياسات العربية ومجمل قضايا المنطقة، وقد أبدت اهتماما بدولتي الجوار الكبيرتين تركيا وإيران، ولعل هذا هو أساس تسمية (دائرة الشرق الأوسط)، وهي تسمية سلبية ومرفوضة في العرف السياسي السوري، ولولا أن الرئيس بشار الأسد يستخدمها لكان من الصعب تجاوز ذلك العرف أو العقدة الأيديولوجية في لغة السياسة.

وعلى الرغم من الحساسية الإيديولوجية (على أساس قومي) بين العرب والأتراك والإيرانيين، فإن السياسة سلكت مسالك متباينة، إذ تأسست علاقات وثيقة وإستراتيجية بين

[1]- الدكتور محي الدين الصواف، مرجع سبق ذكره، ص24.

سوريا وإيران، وعلاقات توتر وتنافس بينها وبين تركيا، بما لذلك من تأثير في السياسة الإقليمية وهوية المنطقة وتشكلها المستقبلي. [1]

إن جزءا فقط من مشكلات السياسة السورية هو في الحيز الإقليمي، أي لدى إيران وتركيا، وأكثرها في الحيز العربي، ويمكن تتبع تحولات العلاقة بين سوريا وجوارها غير العربي في خطين، الأول يتعلق بتركيا التي كانت علاقاتها معها متوترة في أكثر الأحيان، بل طوال زمانهما السياسي الدولي الحديث، ذلك أن انضمام تركيا إلى حلف الناتو، وتحالف سوريا اللاحق مع الإتحاد السوفياتي جعلا الدولتين تنظران إلى حدودهما البينية على أنها خط من خطوط الحرب الباردة. ولعل هذا المعنى ينطبق على تركيا أكثر مما ينطبق على سوريا، مادامت هذه الأخيرة منشغلة بسياستها العربية وبالصراع العربي الإسرائيلي. والواقع أن تخوف تركيا من وجود دولة قوية إلى جانبها ولها مطالب جغرافية ومائية وتتطلع إلى الزعامة الإقليمية...الخ، ربما كان هو الدافع الرئيسي للدخول في تحالفات دولية وإقليمية ضدها بمشاركة عدد من الدول العربية (مثل الأردن والعراق في فترات سابقة)، وبالمشاركة الفعلية في الضغوط عليها، والتحالف مع إسرائيل منذ خمسينيات القرن العشرين.

والخط الثاني يتعلق بإيران، فلم تكن ثمة تفاعلات قوية أو قضايا مشتركة بينهما، وكان قيام الأزمة في إيران عام 1979م هو المدخل للتفاعل بين الدولتين، وما لبثت العلاقات أن تدعمت على أساس الاشتراك في عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الغرب والقضية الفلسطينية...الخ، وشكلت علاقات البلدين نموذجا للعمل المشترك ومواجهة الضغوط الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من عمق العلاقات السياسية بينهما، فإن ذلك لم ينسحب ليشمل الاقتصاد والثقافة...الخ، وكان ذلك مؤشرا ذا دلالة، بأن سوريا تنظر إلى إيران نظرة برغماتية وليس مبدئية أو تحالفية فعلية، وقد حدثت تطورات عديدة في تسعينات القرن العشرين انطوت على

[1]– آلان ماكوفسكي، حيوية النشاط الجديد في السياسة الخارجية التركية: التحول إلى قوة إقليمية كبرى، العدد 230، (فبراير 2000)، ص16-17.

دلائل تؤكد هذا التحليل، وخاصة التوتر بين الدولتين بشأن مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل عام 2000م، ولكن تطور السياسة منذ ذلك الوقت حتى اليوم جعل التفاعلات البينية أكبر وأوسع نطاقا، فشملت الاقتصاد، السلاح، الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي والسياحة،... وكانت تداعيات البرنامج النووي وتطور صناعة السلاح الإيرانية والحرب الإسرائيلية ضد لبنان (12 تموز يوليو 2006م) مؤشرات على عمق التفاعلات بين سوريا وإيران وحزب الله والمقارنة الفلسطينية (و القوى القومية الإسلامية).[1]

إن الرؤية القومية السورية ركزت على وطن عربي أكبر من تركيزها على الدولة القطرية الحالية حيث عمل الرئيس الراحل حافظ الأسد على تكريس هذه الرؤية وتطبيقها وفقا للظروف الإقليمية والدولية من خلال إتباع سياسة الحوار مع الدول الغربية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في التوجهات السياسية للدبلوماسية السورية. كما عمل على تمتين العلاقات مع الدول العربية والإسلامية والانفتاح عليها وإقامة التحالفات معها على كافة المستويات ومن خلال قراءة مسيرة السياسة الخارجية، نجد أن المصلحة القومية العربية كانت أهم المحددات الأساسية للسياسة الخارجية السورية ومحركها الأساسي، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن أن نشير إلى جهود السياسة الخارجية السورية لتهدئة الأزمة اللبنانية بالإضافة إلى جهودها في دعم القضيتين الفلسطينية والعراقية.

كما أن نهج السياسة الخارجية في عهد الرئيس بشار الأسد يعد استكمالا وتطويرا للنهج السياسي الذي خطاه والده في تعامله مع القضايا الإقليمية والدولية ولكنه كان أكثر انفتاحا على الدول الغربية في الآونة الأخيرة وذلك نتيجة إدراكه لطبيعة الأخطار والتحديات التي تواجهها الأمة العربية لقد أصبح على سياسة الخارجية السورية التكيف مع المتغيرات التي تؤثر في دولته ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات بشكل يتفق ورؤيته لما يجب أن يكون عليه موقع دولته في النسق الدولي، ويتطلب ذلك من دون شك صوغ أنماط جديدة في التعامل تأخذ

[1]– عقيل محفوض، مرجع سبق ذكره، ص141.

في اعتبار مصالح سوريا الحقيقية، مع المحافظة على دورها المميز في بيئتها الإقليمية والعربية، وذلك يتطلب من القيادة السورية صوغ معادلة إستراتيجية مختلفة في معناها ومبناها عن الممارسات المرتكبة في السياسة الخارجية الحالية.[1]

خلاصة:

يتضح لنا في الأخير أن المحددات الداخلية التركية التي تحكم علاقاتها بسوريا هي أكثر تأثيرا من المحددات السورية، لا نستطيع القول أن العلاقات التركية–السورية تتقارب وتتباعد وفق العامل الداخلي فقط وإنما هناك مؤثرات إقليمية تؤثر على العلاقة بين البلدين.

[1]– خيام محمد الزغبي، "السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير"، السياسة الدولية، العدد178 ، أكتوبر 2009م، ص173.

الفصل الثاني:

البعد التاريخي للعلاقات التركية السورية

وتطورها من 1923م – 2010م

تمهيد:

لقد شكل قرار مصطفى كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة العثمانية حدث تاريخي وصدمة كبيرة للكثير من العرب الذين اعتبروا إقراره ضربة كبيرة للإسلام والمسلمين وقد قام نائبه عصمت إينونو بتوقيع معاهدة لوزان مع الحلفاء 1923م، وتم إعلان النظام الجمهوري في تركيا، وفي 29 تشرين الثاني 1923م انتخب مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس للجمهورية التركية، وقد أمعن أتاتورك كثيرًا في علمنة تركيا بإلغائه الكثير من التقاليد الإسلامية، ولقد عمل أتاتورك منذ توليه الرئاسة على ترسيخ مبدأ "الانعزالية" في السياسة الخارجية التركية، اتجاه العالم العربي والإسلامي، والانفتاح بشكل كامل على الغرب.

بعد وفاة أتاتورك خلفه عصمت إينونو منصب الرئاسة من خلال ضم لواء إسكندرونة للحدود التركية، وكان ذلك انطلاقة لمرحلة طويلة من العلاقات المتوترة بين البلدين، كما ساهمت عدّة قضايا مشتركة بينهما في زيادة التوتر ووصوله في بعض المراحل إلى حد الصّراع وتتلخص هذه القضايا في "قضية لواء إسكندرون".

لكن بعد اتفاق أضنة عام 1988م دخلت العلاقات التركية–السورية مرحلة جديدة، حيث شكل هذا الاتفاق نقطة النهاية لمرحلة من التوترات والصراعات بين الجانبين هذا من جهة، ونقطة البداية في نحو التطور الإيجابي في طبيعة العلاقات الثنائية وتعزيزها من جهة أخرى.

المبحث الأول: البعد التاريخي للعلاقات التركية السورية 1923م– 1998م

المطلب الأول: قضية لواء إسكندرونة

يقع لواء إسكندرونة في أقصى الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية، وتبلغ مساحته نحو4100 كلم[12]، وقاعدته مدنية الإسكندرونة الواقعة على الخليج المعروف باسمها "خليج الإسكندرونة"، ولكن بعد منحه لتركيا عام 1937م أصبحت مساحته 5403 كلم^2 نتيجة لضم منطقتين إليه هما: باياس، وإصلاحية، الواقعتين في سهل العمق، وعندما تم فصل الإقليم عن سوريا حسب قرار عصبة الأمم عام 1937م، كان عدد سكانه حوالي 330 ألف نسمة، 105 آلاف من العرب، وتوزع الباقون حينها على العرق التركي (15 ألف) والكردي (35 ألف) والأرميني (5ألاف). [2]

ترجع مشكلة لواء الإسكندرونة إلى 1921/10/20 عندما أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سوريا وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء علما أن فرنسا كانت أقرت في وثيقة رسمية عام 1920م بتبعية اللواء لسوريا، وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلا لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص وتقديم التسهيلات للأتراك منها جعل اللغة الكردية لغة رسمية في اللواء وتضخيم الوجود السكاني التركي فيه، وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سوريا وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في 1926/05/30م واتفاقية أخرى للغرض نفسه في 1926/06/22م،[3] وفي عام 1938م أجرت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات اللواء زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وقد فاز الأتراك بـ 22 مقعدا والعرب السوريون بـ 18 مقعدا، وفي العام نفسه اجتاحت القوات التركية اللواء دون

---

[1]– محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات التركية–السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007م–2012م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص دراسات شرق أوسطية 2013م، ص27

[2]– حسام النايف، لواء الاسكندرونة: حكاية وطن سلب عنوة، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013م ، ص11.

[3] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسية الخارجية: دراسة، من منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999م، ص 49.

أن تتحرك فرنسا (الدولة المنتدبة على سوريا) ضد الاجتياح التركي وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللواء عن سوريا فقد وقع البلدان في 1939/06/22م اتفاق لضم الذي أدخل اللواء بموجبه في السيادة التركية فأصبح يغرف باسم "هاتاي"، حيث أن سوريا لم تقبل بضم اللواء إلى تركيا ولا تعتبر قضية اللواء انتهت، فحتى الآن، لا يزال موقع الإسكندرون يظهر على الطوابع والخرائط السورية، إلى أن ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سوريا في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة جعلها تؤجل هذا الملف وإذا ما توصلت سوريا إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فإنه يتوقع أن تبدأ سوريا بفتح ملف اللواء مع تركيا، وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994م، وشارك فيه خبراء من سوريا وتركيا والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء الإسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة، فقد أبدت تركيا ردودا غاضبة تجاه الإعلان السوري هذا، بل أعلنت تركيا أن سوريا تمثل مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلومترا على طول الحدود بين البلدين. [1]

وقد أثرت هذه القضية على العلاقات التركية السورية حيث كانت من أكثر القضايا تأثيرا في العلاقات بينهما واستمرت لعشرات السنين مما أثر بشكل كبير في تطور العلاقات بين البلدين الجارين، رغم الكثير من العوامل المشتركة بينهما الجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية، وهي عوامل تجمع أكثر من كونها تفرق. [2]

[1] ياسين أحمد القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية، 2001-2008، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص ص54-55.

[2] بدون ناشر، العلاقات التركية السورية البعد التاريخي والرؤية المستقبلية، 1923-2013، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، ص11.

جدول رقم 3 : التوزيع السكاني الرسمي لسكان اللواء عام 1936م (قبل سلخه)

العنصر الأثيني	العدد بالألف	النسبة المئوية
1-أتراك	58.212	38
2-عرب علويون	62.620	27
3-عرب	22.461	10
4-أرمن	28.857	13
5-روم أرثوذوكس ومسيحيون	21.474	9.5
6-أكراد	4.891	2.5
7-شركس	0.954	1
		%100

وبحسب إحصاء عام 1936م في اللواء، فإن العرب يمثلون بحسب انتمائهم اللغوي أغلبية واضحة، إذ تصل نسبتهم إلى (47%) بينما 8 تتجاوز نسبة الأتراك (38%).

الجدول رقم 4 : سكان اللواء بحسب انتمائهم اللغوي عام 1936م بحسب إحصاء 1936م.[1]

العنصر الأثيني الطائفي	النسبة المئوية
1-المتكلمون باللغة العربية عرب علويون+ عرب روم ومسيحيون من طوائف أخرى+ شركس	%47.5=1+9.5+10+27
2-المتكلمون باللغة التركية	%37
3-المتكلمون باللغة الأرمينية	%13
4-المتكلمون باللغة الكردية	%2.5
	%100

[1] اسكندر كشيشان، كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء اسكندر ون، ط1، سوريا: دار طلاس للنشر، (د.س.ن)، ص29، نقلا عن الإحصاء الذي قامت به فرنسا في اللواء عام 1936م.

المطلب الثاني: قضية المياه المشتركة

تعود بوادر هذه الأزمة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي، سوريا والعراق إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1911م، التي أدت إلى انهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية، وتشكل دول جديدة، منها تركيا وسوريا والعراق، وصارت تركيا، [1] بحكم موقعها الجغرافي تتحكم بالمجرى الأسفل لنهري دجلة والفرات اللذان حظيت سوريا بالمجرة الأوسط لهما، في حين يقع المجرى الأسفل للنهرين، وهو أكبر الأجزاء ضمن الأراضي العراقية، وعندما تغيرت الطبيعة القانونية للنهرين، حيث أصبحا "نهرين دوليين"، بعد أن كانا نهرين وطنيين، ولم يعد استغلال مياه النهرين يخضع لاختصاص دولة واحدة، وإنما لحقوق الدول المتشاطئة للنهر.[2]

ينبع نهر دجلة والفرات من تركيا، ويمران من سوريا والعراق، ويصبان في الخليج العربي، ويبلغ طول نهر الفرات حوالي 2350كلم، تقع 550كلم منها في تركيا و700كلم في سوريا، و1100كلم في العراق، ويبلغ نصيب الفرات عند دخوله إلى سوريا حوالي 28 مليار م^3 في السنة، ومند عام 1966م بدأت تركيا في تنفيذ مشروعها الكبير لاستثمار مياه دجلة والفرات، فشرعت ببناء سد كيبان على الفرات نفسه، وسدود أخرى كثيرة على روافده[3]، وفي الثمانيات اكتملت خطة الاستثمار الكبرى التي عرفت باسم مشروع جنوب شرق الأناضول، جاب Gap، حيث تفاقمت مشكلة المياه بشكل حاد منذ الثمانينات من القرن المنصرم، عندما بدأت تركيا بتنفيذ مشروع جاب Gap الذي صممته وباشرت بتنفيذه من دون استشارات شاملة مع سوريا والعراق، كما تقضي القوانين والتشريعات والأعراف الدولية، وقد شملت هذه الخطة على إقامة 22 سدا على نهر الفرات، و4 سدود على نهر دجلة، تم بناء اثنين منهما ويجري

[1] محمد علي، محمد تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار العربي، المستقبل العربي، العدد 419، (جانفي 2014)، ص2-3.

[2] صخر علي سلامة السليحات، دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط، دراسة حالة تركيا، العراق، سوريا للفترة2003-2013، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص54.

[3] محمد علي محمد تميم الجبوري، مرجع سبق ذكره ، ص6.

تنفيذ 11 سدا، أما العدد المتبقي فهو قيد كمية المياه التي تعبر الحدود السورية التركية، وهي لن تتجاوز 13 مليار م^3. [1]

أما فيما يتعلق بالمشاريع التركية على نهر الفرات فنجد:

1-**مشروع الفرات الأسفل:** ويتضمن المشاريع التالية:

أ. **سد أتاتورك:** وهو أكبر السدود التركية ويعتبر رابع أكبر سد من حيث الحجم، حيث يحتجز نحو 84 مليار م^3 من المياه، ويضم السد ثماني وحدات توربينية قدرتها 3200 ميغاوط من الكهرباء ويروي نحو 900 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، ويبلغ طول جسم السد 2 كلم وارتفاعه 166 مترا ويبعد عن الحدود السورية 60 كيلومترا ومساحة بحيرته 817 كلم^2، ويتضمن المشروع الانجازات التالية:

ب. **نفق شاتلي أورفة:** وهو مخصص لإرواء مساحة 474.476 هكتارا من الأراضي الجديدة.

ج. **المحطة الكهرومائية في نفق شاتلي أورفة:** تقع في مؤخرة النفق حيث أنشئت المحطة بقدرة 50 ميغاوط وتولد 124 مليون كيلو واط/ساعة في السنة. [2]

2-**المشروع الإروائي لسهول شاتلي أورفه-حران:** وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 866.147 هكتارا وتروي هذه السهول من نفق شاتلي أورفه.

3-**مشروع مارجدين-جيلان ينار الإروائي:** وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 328.608 هكتارات وتروي من نفق شاتلي أورفه أيضا.

4-**مشروع الإرواء بالضخ لمنطقة سفيرك-حلوان:** وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 300 55 هكتار.

---

[1] صخر علي سلامة السليحات، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جويلية 2005م)، ص 274-276.

5-**سد قرة قايا:** وتبلغ طاقته التخزينية 15 مليار متر مكعب وهو يولد 1500 ميغاوط من الكهرباء واكتمل إنشاؤه عام 1986م.

6-**مشروع الفرات:** ويشمل سد قارقا محطة كهرومائية حيث ستكون قدرة الطاقة لمتولدة 180 ميغاوط، والكهرباء المتوقع إنتاجها 652 مليون كيلو واط/ساعة في السنة في المرحلة الأولى وتنخفض إلى 470 مليون كيلو واط/ساعة في السنة بعد تطوير الري في مرحلة لاحقة.

7-**مشروع سور جيازكي:** ويتضمن هذا المشروع إرواء مساحة مقدارها 146500 هكتار.

8-**مشروع اديامان كاشنا:** ويتضمن إنشاء خمس محطات كهرومائية بقدرة 196 ميغاواط، ويولد طاقة مقدارها 509 مليون كيلو واط/ساعة في السنة كما يتضمن إنشاء أربعة سدود وكذلك محطة ضخ على خزان أتاتورك وتبلغ المساحة التي يرويها هذا المشروع 79409 هكتارات.

9-**مشروع اديامان- كوك صو عريان:** ويتضمن إنشاء المنشآت اللازمة لإرواء 600 719 هكتار فضلا على المنشآت اللازمة لتزويد غازي عتاب بمياه الشرب.

10- **مشروع غازي عنتاب:** ويتضمن إنشاء السدود التالية لإرواء مساحة من الأرض مقدارها 8900 هكتار.

11-**سد هانج أغز والمنشآت الإروائية:** وتم إنشاء هذا السد عام 1988م بسعة 100 مليون م3، ويقع على رافد (نزيب) بالقرب من بيره جلك وهدفه تأمين إرواء مساحة من الأراضي تبلغ مساحتها 7330 هكتارا.[1]

12- سد قايجك وسد كلن والمشروع الإروائي: وتبلغ المساحة المتوقع إروائها من مياه السدين 81670 هكتارا.

1- المرجع نفسه، ص 275-276.

أما فيما يخص مشروع أنابيب السلام اقترح هذا المشروع أول مرة الرئيس التركي الأسبق تور غوت أوزال في مارس1987م، عندما كان يزال رئيسا للوزراء في أثناء زيارته للولايات المتحدة وتم عرض هذا المقترح فيما بعد باسم مشروع السلام في المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة "جورج تاون" الأمريكية لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل في "حزيران CSIS، إذا اقترحت تركيا بموجب هذا المشروع تزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيهان" بجنوب تركيا وأكدت أنها أطلقت عليه هذا الاسم لاقتناعها (بأن تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية سيكون من شأنه تخفيف هذه التوترات في المنطقة وتشكيل شريان حياة وتعاون بدلا من خلق مشكلة جديدة حول المياه لنزاعات المنطقة) وأشاد هذا المشروع التقرير النهائي الصادر في المؤتمر المذكور والمعنون (بأنه يمثل إحدى طرق التعامل مع مشكلة المياه في الشرق الأوسط ومشرعا جادا وواقعيا، يعبر عن حسن نوايا تركيا واقتراح بناءا وخلافا لم تشهد المنطقة مثيلا له حتى الآن.[1]

لقد سعت تركيا من خلال طرحها لمشروع أنابيب السلام إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية وسياسية بين عام 1987م-1999م من شأنها أن تحسن أوضاعها في تلك المجالات وتدعم دورها الإقليمي.[2]

وقد أشار التقرير النهائي الصادر في ختام هذه المؤتمرات بهذا المشروع ووصفه بأنه يمثل إحدى طرق التعامل مع مشكلة المياه في الشرق الأوسط ومشروعا جادا وواقعيا يعبر عن حسن نوايا تركيا، واقترحا بناء وخلاقا لم تشهد مثيلا له الآن، ولقد اقترح الأتراك اسم "أنابيب

[1] مازن خليل إبراهيم، مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية، في الموقع: www.iasj.net/iasj.edu.jo/nara/manaf/، (2016/10/10، 15:46).

[2] هشام فوزي عبد العزيز، مشروع أنابيب السلام والمواقف العربية من 1987م-1999م تاريخ تسلم البحث 2005/09/25م، تاريخ قبوله للنشر 2007/07/09م، ص13

السلام" لأن هذا المشروع قد يوطد علاقات تركيا بجيرانها العرب وغيرهم، كما قد يمكن الإفادة منه لحل الخلافات المعقدة حول الحقوق في المياه التي أدت إلى تعكير صفو العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، ويعد مشروع الواحد والعشرين مليار دولار من أكبر المشاريع الهندسية قاطبة، فهو يشتمل على مد خطين أو مسارين. [1]

1) الخط الغربي الذي يمتد جنوبا عبر سوريا والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية للعربية السعودية.

2) الخط الشرقي الذي يقطع سوريا وينقل المياه إلى شرق السعودية ودول الخليج والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة.

فإن تصميم الأتراك على تصميم مشروع "أنابيب السلام" نابع من اعتقادهم أن مثل هذا المشروع لابد أن يوفر لبلدان المنطقة فرصة للتعاون المشترك.

ويستهدف المشروع التركي ضخ ستة ملايين م^{3}من المياه يوميا عبر خطي أنابيب كل من الأردن وسوريا ودول المجلس التعاون الخليجي الست، إذ يقول المسؤولون الأتراك أن لدى بلادهم فائضا من المياه (16) مليون م^3 من مياه نهري (سيحان) و(جيحتن) وهما نهران يصبان في البحر المتوسط بالقرب من مدينة أدنة التركية.[2]

وقد أثرت هذه القضية على العلاقات التركية السورية حيث ازدادت العلاقات سوءا بين 1994م-1995م بسبب قضية المياه، إذ انخفض التدفق السنوي لمياه الفرات إلى سوريا عام 1994م من (32) مليار م^3 في السنة إلى (23) مليار م^3 فقط، وعاد القلق السوري من إمكانية قيام تركيا بإغلاق مياه نهر الفرات كما فعلت عام 1990م، وبعد توقيع رئيسة الحكومة التركية "تانسوشيللر" في 1995/11/20 م اتفاقا مع مجموعة شركات ومصارف أوربية لتحويل بعض مياه الفرات إلى سد "بيرجيك" والإعلان عن مناقصة لإنشاء سد "قره قامش" وأصبحت

[1] أميرة إسماعيل العبيدي، إشكاليات السياسية المائية بين سوريا وتركيا، مجلة التربية والتعليم، مجلد 17، العدد 3، 2010م، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

مشكلة تقاسم المياه مع سوريا ذات سجل سياسي ودبلوماسي كبير بين الحكومتين السورية والتركية.

وبقيت قضية اقتسام المياه قضية معقدة بين تركيا وجيرانها (سوريا والعراق)، وبقيت اللجنة الفنية الثلاثية التركية السورية العراقية التي بدأت عملها عام 1983م بقيت تعمل دون جدوى لعدم قدرتها على اتخاذ ملزم للدول الثلاث، بسبب محدودية الصلاحيات الممنوحة لها.[1]

المطلب الثالث: القضية الكردية

تعد المشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشبعة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق وإيران وتركيا، مع وجود أعداد منهم في سوريا ولبنان وأرمينيا وأذربيجان، وكذلك لأسباب أمنية، فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخيا، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى إقليمية تهم العراق وسوريا، وإيران وتركيا.[2]

توجد بتركيا أكبر الجماعات الكردية كما أنها تمثل أكبر المناطق الكردية في تركيا مساحتها حوالي 194.400 ألف كلم^2 أي نسبة 20% ويتمركزون في 11 مقاطعة أو إقليما في جنوب شرقي البلاد، ويمثلون ما نسبته 55.59% من السكان في 19 مقاطعة شرقي وجنوبي شرقي تركيا وإذا اعتبرنا الزاز أكراد فإن النسبة تصل إلى 62.32% إضافة إلى بعض المقاطعات الأخرى كإسطنبول وأنقرة وفي إسطنبول وحدها يقدر عددهم أربعة ملايين.[3]

[1] دون ناشر، العلاقات التركية السورية البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923م-2013م، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] خورشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] تقي الدين طيوش، محمد الصالح جمال، تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من 1983م-2013م، (مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945م، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014-2015م)، ص20-21.

أما سوريا تقدر مساحة الأكراد فيها 18.000 ألف كلم^2 أي حوالي 6 أو 9% من سكان سوريا وتعد أقل المناطق التي توجد بها مجموعات الكردية مقارنة بالسابقة ويتواجد أكراد سوريا خاصة في جبل الأكراد (شرق نهر الفرات) وشمال مدينة حلب ودمشق واللاذقية.

عندما نعود إلى الإمبراطورية العثمانية ولاسيما في مرحلتها الأخيرة قبل السقوط، اقصد قبل ظهور الفكر القومي التركي، لا نجد أي ملامح للفكر القومي العربي والكردي والتركي بالمعنى الحديث كتابات بعض المثقفين، وكان الطابع الإسلامي لهذه الإمبراطورية ذات الامتداد الجغرافي والتنوع في شعوبها السائد على الصعيد السياسي والثقافة الشعبية، وكان العثمانيون يستخدمون مصطلح الشعوب العثمانية، لا الشعب العثماني أو التركي.

بكلمة أخرى فاتفاقية سيكس بيكو هي التي أوجدت سوريا الحديثة، وهي التي خلقت مصطلح الشعب السوري، وبالتالي ربطت مصير الشعبين العربي والكردي في مسار واحد، صحيح أن هذين الشعبين قد عاشا جنبا إلى جنب عبر تاريخ طويل، لكن هذا التجاذب لم يخلق وحدة المصير إلا بعد تشكل سوريا الحديثة، كان مركز السلطة في السابق هو الذي يحدد طبيعة ومستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ العصر العباسي ولغاية العهد العثماني، وكانت بغداد وإسطنبول (وسابقا المدينة المنورة ودمشق) تلعبان الدور الرئيسي للشعوب الإسلامية كلها، ولو معنويا في حالات ضعف المركز.[1]

إذ المسألة الكردية من منظور تركيا هي مسألة تطورية، وتعتمد على مقولة رئيسية تخلص إلى أن الأكراد هم تكوين غير مستقر وقابل للاندراج في سياقات أثنية وسياسية أخرى، وليس لديهم تجربة دولتيه أو "منوال كردي" معروف أو قابل للإحياء والتأثير، هذا إلى جانب تأثرهم[2]بـ "عادة تاريخية" إن جاز التعبير تتمثل في بقائهم على هامش السلطة التركية وكذلك العربية والفارسية خلال عدة قرون غير أن الصورة التي كونتها تركيا عن الأكراد لم تكن

[1] صالح بوزان، القضية الكردية في سوريا خلال نصف القرن (رؤية نقدية)، الحوار المتمدن، العدد 1783، 2007م، بدون صفحة.

[2] عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012م، ص17.

مطابقة لا لواقع الحال ولا للحركية التاريخية الكردية ومن ثم فهي لم تفض إلى سياسات ناجحة ومستقرة وبقيت المسألة الكردية جرحا نازفا لم تستطع تركيا البراء منه، وبسببه وجدت نفسها مدفوعة لطرح المبادرات والعمل من أجل التوصل إلى "تسويات على هذا الصعيد بحثا عن الاستقرار كوجه داخلي لاستراتيجيات "العمق الاستراتيجي التي تشكل الإطار الفكري والعقدي أو الإيديولوجي لسياسة الدولة الخارجية.[1]

وترجع جذور المسألة الكردية في تركيا إلى الحكم العثماني عندما قامت أزمة مصطفى كمال أتاتورك وسانده عدد كبير من الأتراك خوفا من سيطرت دولة أرمينيا (المسيحية) عليهم، وقد كان أتاتورك متحمس وراغب في إقامة دولة كردية على النمط الأوربي ولكن بعد إلغاء الخلافة في عام 1922م، وإلغاء لقب الخليفة 1924م، تم إلغاء الأسس الروحية والدنيوية المؤقتة التي كانت الشيوخ يستمدون منها قوتهم ثم تم إيقاف كافة المؤسسات والمدارس والمطبوعات الكردية مما أزال الآثار العامة للشخصية الكردية المستقلة، وفي ذلك الوقت حدثت أزمة 1925م بسبب إبادة الأكراد لكتيبة تركية كانت مكلفة بالقبض على أتباع أحد الشيوخ.

ومن هنا تطورت العلاقة بين القوات التركية والأكراد حتى أصبح في 1932م تهجير الأكراد من مناطق تجمعهم يتم بشكل شرعي، وقامت تركيا بتشجيع الأتراك على الاستقرار في كردستان ويتم استيعاب الأقلية الكردية داخل الدولة ويظهر من هنا استمرار قمع المقاومة الكردية في نسيج الشعب التركي.

وتم وضع كردستان تحت الأحكام العرفية حتى عام 1946م وأصبح معظم مناطق كردستان مناطق عسكرية بحجة قربها من الحدود السوفياتية وذلك حتى تتمكن من ترحيل الشعب الكردي عن المنطقة.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص1.

[2] زينب ماهر السيد مرسي، العلاقات التركية العراقية "دراسة حالة الأكراد"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بدون صفحة.

تواصلت السياسة التعسفية من قبل الحكومة التركية تجاه الحكومة الكردية حتى لفترة ما بعد كمال أتاتورك وعلى الرغم من الانتقال في نظام الحكم في تركيا من الحزب الواحد إلى التعددية، ووصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم وما عرفته تلك الفترة من إنشاء بعض الأحزاب القومية الكردية ودخول بعض الزعماء الأكراد للبرلمان إلى أن الانقلاب في سنة 1960م، أدى إلى إعادة التضييق على الحركة القومية في تركيا وبالتالي المسألة الكردية راوحت مكانها ولم تحل، لتأتي مرحلة السبعينات والتي شكلت فترة انتقالية في وضع الحركة القومية حيث اتسمت هذه المرحلة بظهور بعض الأحزاب الماركسية اليسارية والتي كانت ملاذ لعديد من الشباب الكردي، حيث كانت بمثابة أداة للنضال والتحرك ضد الدولة التركية وأملا في تحصيل الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد، وقد كان لتأسيس حزب العمال الكردستاني PKK الأثر الكبير في الحركة القومية الكردية إذ كانت المحطة الأبرز في تاريخ الحركة الكردية بعد أزمة سعيد بيران 1923م إذ حمل الحزب PKK على عاتقه مسؤولية تأكيد الحقوق القومية والهوية والأثينية للشعب الكردي. [1]

وبالتالي فإن الأبعاد الكردية في السياسة التركية اتجاه سوريا والعراق أضحت قوية، وبسببها تتعرض العلاقات التركية السورية إلى توتر مستمر فتركيا تتهم سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني ويطلق مسؤولها في العديد من المناسبات التهديدات ضد سوريا في حين تنفي سوريا الاتهامات التركية وتبدي المرونة والهدوء تجاه التهديدات والتصريحات الاستفزازية للعديد من المسؤولين الأتراك.

ورغم المحاولات المتبادلة من الجانبين لتسوية الخلافات وتصحيح الأجواء وبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان آخرها زيارة معاون وزير الخارجية السوري عدنان عمران إلى أنقرة في تموز 1991م إلا أن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات السابقة لم تنجح في تصحيح الأجواء السلبية بين البلدين.[2]

[1] تقي الدين طيوش، محمد الصالح جمال، مرجع سبق ذكره، ص30-31.
[2] خور رشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره، ص55.

المبحث الثاني: تطور العلاقات التركية–السورية منذ اتفاق أضنة 1998م–2010م

المطلب الأول: العلاقات التركية–السورية من 1998م–2001م

ظل التطور طاغيا على العلاقات التركية السورية حتى أكتوبر من عام 1998م، عندما طردت سوريا زعيم حزب العمال الكردستاني، "عبد الله أوجلان" من أراضيها، إثر تهديدات تركيا بالتدخل العسكري في سوريا. جاء اتفاق أضنة الأمني عام 1998م يشكل نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقات بين سوريا وتركيا.

وبعد حل المشكلة بطرد أوجلان من سوريا إلى كينيا، ما سهل على تركيا القبض عليه اثر عملية تركية كينية مشتركة، أخذت العلاقات التركية السورية، وتحديدا منذ فبراير 1999م، منحى ايجابيا تصاعديا.[1]

منذ مطلع عام 1999م بدأت تركيا تطبع علاقاتها بسوريا وتطورها مع باقي الدول العربية في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية منها، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: لماذا غيرت تركيا علاقاتها بسوريا، تحديدا بدءا من عام 1999م، من علاقات تصادمية إلى علاقات تطبيع كامل وصل ذروته في السنة التالية عندما حضر الرئيس التركي" احمد نجدت سيزر" مراسم تشييع المرحوم "حافظ الأسد" في حزيران 2000م.

جواب هذا السؤال والمشكلات العالقة بين كل من سوريا وتركيا مثل الحدود، المياه، PKK دفع بمؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية المرتبطة بشكل غير رسمي بوزارة الخارجية التركية، والتي تضم نخبة من سفراء تركيا المتقاعدين إلى إعداد دراسة حول سوريا بعنوان (عوامل أثار العداء)، وقامت صحيفة "ميلليات" بنشرها، أكدت فيها (إن النظام الداخلي لحزب البعث الحاكم في سوريا يجعل الأراضي التركية حتى جبال طوروس جزءا من الوطن العربي، كما تقوم سوريا بتأييد الحركات المناهضة لتركيا كافة، وبالمقابل إن عدم اهتمام تركيا بسورية ومشكلة المياه

[1]– محمد قاياتي، العلاقات السورية التركية بين التوافق والتوتر، شبكة الأخبار العربية ANN 11/23 /2016 م.
في الموقع: http://anntv.tv.new/show/showsubject.aspx?id=48228#wdwy3d-jlqa، (2016/10/25م، 09:02).

القائمة بينهما وموضوعPKK، وعدم توطيد العلاقات الاقتصادية معها، كانت من الأسباب الرئيسية لاستحكام العداء بين البلدين).

أما القسم الثاني من التقرير الذي تأخر تنفيذ مقترحاته عدة سنوات بسبب حزبPKK، فكان بعنوان (آن أوان تنظيم العلاقات)، حيث أكد على: (انه يجب على تركيا أن تقوم بتنظيم علاقاتها مع سوريا قبل اتفاق سوريا على حل مشكلاتها مع أمريكا ودرئها للخطر الإسرائيلي، لأنها– أي سوريا–بعد ذلك ستطالب تركيا بالشيء الكثير، لذلك يجب عقد الاتفاقيات الثقافية والتعليمية والسياحية، واتفاقيات المياه والأمن معها لكي تشعر بالطمأنينة من تركيا).

أما وزير الخارجية التركي السابق "ايلتير تركمان"، فهو يكمل جواي السؤال الذي تم طرحه من قبل عندما يقول "إن فليفتنا السياسية الخارجية مختلفة عن العصر، إن أهمية الدور الذي ستقوم به تركيا في عالم اليوم لا يرتبط دائما بالتوترات في المناطق التي تحيط ببلدنا، ولا بسباقات التسلح، ولا ببؤر التنافس والخصومات، تركيا في الوقت نفسه، يجب إن تحط لنفسها مهمة بناءة وخلاقة، تصالحية ومسالمة، هذه المقاربة هي التي تعلي موقع تركيا وشأنها في العالم وفي المنطقة، وهي التي تسهل حل، ليس المشكلات الخارجية فقط بل والداخلة كذلك".[1]

إن اتفاق أضنة كان بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، حيث انه تضمن: اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وعليه: يمنع تمويله، ويمنع انطلاق أي نشاط سياسي له من داخل الأراضي السورية، وعدم السماح لكلا البلدين بممارسة أي نشاط يضر بالدولة الأخرى، وإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين الدولتين، وذلك بفتح سفارة لكل دولة لدى الدول الأخرى، ومن هنا بدأت الوفود بين الطرفين بتبادل الزيارات والتأكيد على متانة وعمق الروابط التي تربط كلا الدولتين بعضهما البعض.[2] فقد كان بمشاركة الرئيس

[1]– د. وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد غول أردوغان، حلب، دار النهج، ط1، 2011م، ص 264، 265.

[2]– شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، دمشق، دار الكتاب العربي، 2011م، ص 185.

التركي "احمد نجدت سيزار" في تشييع جنازة الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد" دلالات رمزية كبيرة في دفع بالعلاقات بين البلدين.

كان حضور الرئيس التركي "احمد نجدت سيزر" تشييع جنازة الرئيس الراحل "حافظ الأسد" في حزيران لعام 2000م قد عكس الرؤية التركية بأن سوريا بعد الرئيس "حافظ الأسد" ستبقى بلدا مفتاحا في المنطقة، والبلد الذي يقيم علاقات جيدة بسوريا، أي البلد الذي يستطيع أن يؤثر عليها سيكون صاحب التأثير الأكبر في الشرق. [1]

وفي أول زيارة مهمة وعلى مستوى عال، جاءت زيارة "عبد الحليم خدام" نائب الرئيس السوري إلى أنقرة مطلع تشرين الثاني عام 2000م، وفي هذه المحادثات التي أجراها مع القادة الأتراك، تعهدت سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق (إعلان مبادئ) يساعد على توجيه العلاقات بينهما في المستقبل، وقد اعتبر "جنكيز تشاندرا" هذه الزيارة بأنها خطوة جبارة بين البلدين المتجاورين وتمثل قفزة كبيرة إلى الأمام، وتمثل انفتاح تركيا تجاه العالم العربي.[2]

في عام 2000م، واصلت العلاقات التركية–السورية تحسنّها ولو ببطء، وفي بداية هذا العام كتبت صحيفة ميلليات التركية مقالة بعنوان (نحو إعلان مبادئ بين سوريا وتركيا) قالت فيها: "تتوقع مصادر رسمية في أنقرة أن تتوصل سوريا وتركيا إلى إعلان مبادئ سياسية واقتصادية في أواخر هذا الشهر كانون الثاني".

وأوضحت المصادر انه يتوقع انعقاد لقاءات بين البلدين على مستوى متشاركين في وزارتي الخارجية، بهدف تحقيق التقارب بينهما على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي وفي الإطار نفسه، قال مسؤول في وزارة الخارجية التركية: "إنّ أنقرة تشعر بالارتياح حيال مشاركة سوريا في مفاوضات السلام، وهي لا ترجح ظهور أي تطور يتعارض مع مصالح

[1] – رائد مصباح ابودایر،إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل من 2000م–2011م، (رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الجنان،لبنان، 2012م)، ص230.

[2]– رضوان، (العرب...)، مرجع سبق ذكره، ص274.

تركيا، إن ذلك سيفتح الطريق أمام إحلال سلام شامل وعادل في المنطقة، من جهة، واضطلاع تركيا بدور أكبر على مستوى علاقاتها مع سائر دول المنطقة من جهة أخرى"[1].

لم يكن اتجاه التقارب بين تركيا وسوريا عبارة عن تطبيع للعلاقات بعد نزاع طويل حتى أن اتفاق أضنة 1998م، على الرغم من أهميته ورمزيته، إلا أنه لم يكن اتفاق تسوية ولا اتفاق سلام، بل انه كان "إعلان نوايا" في المقال الأول، ربما هو "إعلان فوق العادة" ولكن التطورات اللاحقة أعطته أهمية كبيرة نسبيا، وعدته حدثا مؤسسا ونقطة تحول في العلاقات التركية-السورية، إذ تبعته أحداث ووقائع وتفاعلات بينية واتفاقات وغيرها غيرت مجرى العلاقات بين البلدين.[2]

لقد كان تشابك ملفات السياسة الداخلية والإقليمية سببا في تأزم العلاقات بين البلدين، وعرقلة إمكانيات التفاهم والاتفاق بشأن كثير من الأزمات التي وقعت بينهما، خصوصا أن تركيا أفادت كثيرا من الظروف الدولية الجديدة ومن الانقسامية الجديدة بين الأقطار العربية في الضغط على سوريا ومحاولة "استثمار" اللحظة السياسية، وشعور سوريا بالاستهداف الإقليمي والدولي بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 م في الولايات المتحدة، وهو أمر أحسن الأتراك توظيفه على مدى عقود طويلة[3].

لقد أدى حدث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م، دورا مهما في موضوع الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة من جانب، وفي التقارب الشديد بين تركيا وسوريا نظرا للهواجس المشتركة، فقد كان واضحا أن المحافظين الجدد يسعون إلى استغلال 11 سبتمبر بلا انقضاض على "القاعدة"، ومازال كثير من زعماؤها طلقاء، بل لتفتيت العالم الإسلامي والعربي خدمة لأمن إسرائيل، والسيطرة على منابع النفط للتحكم بها مباشرة، وأيضا جعل تركيا إحدى الدول

[1]- رضوان، (العلاقات...)، مرجع سبق ذكره، ص 334.

[2]- محفوض،(تركيا وسوريا...)، مرجع سبق ذكره، ص 16

[3]- المرجع نفسه، ص 87.

المستهدفة في مرحلة لاحقة من ترسيخ النزاعات العرقية والدينية والمذهبية (الكردية- التركية- السّنية- العلوية)[1].

المطلب الثاني: العلاقات التركية-السورية من 2002م-2007م

تأكيدا على رغبة سوريا في فتح صفحة جديدة مع تركيا، قال عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية في سوريا في لقاء له في شهر أيار عام 2002م مع صحيفتي حريات وميلليات التركيتين: "إن الجانبين: السوري والتركي قد أغلقا ملف حزب العمال الكردستاني تماما". ثم تابع قائلا: "إنه من الطبيعي أن تكون هنالك مشكلات بين الجيران، ولكن المهم هو حل المشكلات في إطار علاقات الصداقة والثقة المتبادلة". ثم دع أنقرة للعمل معا على حل مشكلة المياه مع سوريا والعراق، وقال: "إن التقاسم العادل لمياه الفرات ودجلة هو الوسيلة الوحيدة لحل هذه المشكلة"[2].

ومنذ التوصل إلى اتفاق أضنة، التركي - السوري في 1998/10/20م وحتى 19 حزيران 2002م شهدت العلاقات السورية التركية انفراجا على الصعد الأمنية والتجارية والاقتصادية والسياسية، تمثلت فيما يزيد على 12 زيارة متبادلة لوفود ومسؤولين سياسيين وعسكريين واقتصاديين أبرزهم: زيارة "عبد الحليم خدام" أوائل تشرين الثاني لعام 2000م، وهي زيارات أثمرت على رزمة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية، وإحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة، وفتح معبر حدودي جديد، وإعادة تشغيل خط جديد دمشق- استانبول، وإلغاء الازدواج الضريبي.[3]

وفي 19 حزيران/ يونيو 2002م، زار رئيس الأركان السورية آنذاك العماد "حسين تركماني" تركيا، ووقع اتفاق للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات، التكنولوجيا، التدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة بعد هذا الاتفاق العسكري التركي-السوري، جاء الفوز

---

[1]- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008م، ص 295-296.

[2]- رضوان، (العرب...)، مرجع سبق ذكره، ص 274، 275.

[3]- محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سبق ذكره، ص110.

الكاسح لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 نوفمبر من العام نفسه ليعطي العلاقات التركية السورية دفعا وقوة لم يشهدها من قبل. وقد افتتح "عبد الله غول" رئيس الحكومة التركية زيارته الخارجية لدمشق التي حضي فيها بحفاوة بالغة، وبعد لقائه بالرئيس "بشار الأسد" ذهب في زيارة رمزية كبيرة إلى قبر "صلاح الدين الأيوبي"، مما يعتبر انه إعلان عن قيام محور تركي- سوري بعد طول قطيعة وجفاء.[1]

ولم ينته عام 2002م، إلا بانتقال تحسن العلاقات السورية- التركية من المستوى الرسمي إلى المستوى الشعبي، ففي مدينة حلب وأدلب بدأت اللقاءات الشعبية بين البلدين في إعقاب أعياد الأضحى والفطر، فقد التئم شمل مئات العائلات السورية والتركية على جانبي الحدود في خمسة مواقع في سوريا وتركيا، وهي "باب الهوى في حلب، القامشلي، رأس العين في الحسكة، وكسب في اللاذقية، وعين دلفة في أدلب"، لتبادل التهاني بالعيد، بدون تأشيرات خروج أثناء فترة العيد، ووسط فرحة عكست أجواء المحبة والارتياح والتفاؤل بين الأهل والأقارب في كلا البلدين، بما يعزز صلة الرحم من جهة وبما تساهم به هذه اللقاءات من تعزيز لعلاقات البلدين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.[2]

منذ بداية عام 2003م، شغلت قضية العراق والتهديدات الأمريكية بضربه العالم العربي والإسلامي وحتى العالمي، وأصبحت القضية العراقية منذ عام 2003 م محور السياسة الخارجية لحكومة التنمية والعدالة.[3]

لقد أوجد الاحتلال الأمريكي للعراق مخاوف جدية لدى الصرفين ليس بسبب عدم الاستقرار الإقليمي وحسب أو لوجود عمليات عسكرية في دولة مجاورة، وإنما بسبب النزاعات الكيانية والميول الانقسامية للتكوينات اللأثنية في المنطقة ككل وليس لدى الطراد وحدهم.[4]

---

[1]- رضوان، (العلاقات...) ،مرجع سبق ذكره، ص 354.

[2]- رضوان، (العرب و...)، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[3]- المرجع نفسه، ص 378.

[4]-عقيل محفوض، العلاقات السورية- التركية: التحولات والرهانات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011/1/16م، بدون صفحة.

وبعد احتلال العراق ازداد التنسيق السوري– التركي، وفي أفريل عام 2003م، زار وزير الخارجية التركي "عبد الله غول" دمشق وبحسب وكالة سانا السورية، انه تأكيد القناعة الرئيس "بشار الأسد و"غول"، جرى الاتفاق على تعميق أواصر التعاون بين البلدين الجارين والارتقاء بها خدمة لمصالح أفضل تخليص للعلاقات التركية– السورية عام 2003م، جاءت على لسان قنصل تركيا العام في حلب عندما قال: "إن حجم الصادرات التركية إلى سوريا عام 2003م قدر بحوالي 300 مليون دولار، في حين إن حجم الصادرات السورية إلى تركيا يراوح ما بين 200– 700 مليون دولار، وترجع صادرات النفط السورية إلى تركيا كفة الميزان التجاري لصالح سوريا." وقال أن عدد رجال الأعمال السوريين اللذين زاروا تركيا جاوز 1700، ووصف سوريا بأنها دولة شقيقة، وإن نهضتها وازدهارها مهم لتركيا، ونوّه بلقاءات الأسرية تقام في المناسبات على الحدود/ وهي اكبر نموذج على علاقة القربي بين الشعبين، وأشار إلى أن لتركيا حدود مع 8 دول عدا سوريا، ومع ذلك ليس هناك مثل هذه الظاهرة إلا على الحدود مع سوريا. ويجاوز عدد الذين يجتمعون في تلك اللقاءات 100 ألف شخص[1].

لكن بالرغم من ذلك سارع البلدين إلى تحسين العلاقات بصورة كبيرة ففي 6 كانون الثاني/ يناير 2004م، قام الرئيس السوري "بشار الأسد" بزيارة تاريخية إلى أنقرة اعتبرها المحللون والساسة بداية لتغيير شامل في التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين، حيث عبر الرئيس التركي حينذاك "أحمد نجدت سيزار" عن أهمية هذه الزيارة بقوله : "إن زيارتكم لها صبغة تاريخية ومغزى خاص كونها أول زيارة رسمية لبلدنا لرئيس جمهورية العربية السورية" وقد شدد أيضا الرئيس السوري "بشار الأسد" خلال هذه الزيارة على ضرورة تفعيل سبل التعاون المشترك بين الدولتين في جميع المجالات، لاسيما وإن العلاقات السياسية بين الطرفين انتقلت من مرحلة عدم الثقة إلى مرحلة الثقة المتبادلة، والتي يجب استثمارها في توليد استقرار سياسي يسود المنطقة.[2]

[1]– رضوان، (العرب...)، مرجع سبق ذكره، ص 286–287.

[2]– يوسف القدرة، مرجع سبق ذكره، ص111.110.

بصفة عامة، كان عام 2004م عاما تاريخيا في تركيا، ففيه كانت زيارة الرئيس السوري "بشار الأسد" إلى تركيا وزيارة "أردوغان" إلى دمشق وطهران، جاءت بعدها زيارة الرئيس الروسي "بوتين" إلى أنقرة، وإذا اعتبرت هذه الزيارات فتحا في العلاقات مع العالم الخارجي، فما جرى في قمة بروكسل لزعماء دول الاتحاد الأوروبي في 17 كانون الأول 2004م، يمكن وصفه بأم الفتوحات، وفاق تاريخه ما سبق من أحداث.

كان موقف البرلمان التركي الرافض لمذكرة الحكومة التركية، حول السماح بمرور قوات أمريكية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق، قد أعطى انطباعا للاتحاد الأوروبي والعالم العربي والإسلامي، أيضا أن تركيا ليست تابعا أمريكيا في حال انضمت إلى الإتحاد الأوروبي، أما في العالم العربي والإسلامي فقد أعطى النموذج التركي الإسلامي مزيدا من الاحترام والمصداقية.

وفي نهاية عام 2004م وجدت نفسها في أفضل موقع يمكن أن تكون فيه منذ تأسيس الجمهورية عام 1923م، وبحسب الخبير بالشؤون التركية "محمد نور الدين" وباستثناء حساسيات المسألة الأمنية، يمكن القول أن تركيا اليوم على علاقات إما ممتازة وإما جيدة وإما دون مشاكل مع كل جيرانها والقوى الأخرى في العالم، وهذا انجاز غير مسبوق، خصوصا أن معظم هذه القوى كانت تقع في خانة العداء أو المنافسة مع تركيا.[1]

رغم الانتصار الذي حققته تركيا في قمة بروكسيل في 17 كانون الأول باتجاه أوروبا، إلا أن توجه أردوغان باتجاه العرب لم يكن مرحليا، بل على العكس، في 21 كانون الأول توجه في زيارة تاريخية إلى سوريا، وبعد ستة أشهر توجه إلى لبنان، وفي 2005/06/16م زار "أردوغان" بيروت لمدة 24 ساعة، وقد تحدث في المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الحكومة اللبنانية "نجيب ميقاتي" عن قيم لمشروع الشرق الأوسط الكبير في الديمقراطية والحرية، إنما كان يدافع عن نظرية تركيا الخاصة التي ترى إن التغيير إذا كان ضروريا فيجب أن

[1]– رضوان، (العرب...)، مرجع سبق ذكره، ص303.

يحصل بالديناميات الداخلية لا بالإملاء الخارجية، وبهذا التغيير يمكن لشعوب المنطقة أن تقطع الطريق على الطماع والمخططات الأمريكية في تعزيز الشرذمة الدينية والمذهبية والعراقية.

تعتبر زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى لبنان، لفتة إيجابية تجاه سوريا وحرص على أن تدعم تركيا كلاّ من ابنان وسوريا لتجاوز المرحلة العصيبة التي تمر بها العلاقات السورية–التركية، وهناك معلومات غير مؤكدة، تأكدت فيها بعد، أن "أردوغان" قام بدور بناء وفعال في منع تدهور العلاقات السورية اللبنانية إلى مرحلة أخطر.[1]

في تشرين الأول عام 2005م، قام نائب الرئيس الحكومة السورية للشؤون الاقتصادية "د. عبد الله الدردري" بزيارة إلى تركيا في مطلع هذا الشهر، وقد شملت هذه الزيارة عداد من المسؤولين والوزراء، وقد تم من خلالها الاتفاق على تسريع وتيرة العمل وإنجاز العديد من قضايا التعاون، وذلك لإتاحة الفرصة لهذه العلاقات للرقى إلى مستوى العلاقات السياسية، كما أجرى الوفد الاقتصادي المرافق للسيد "الدردري" إلى البرلمان التركي الذي أكد على لسان رئيسه التزام البرلمان بتصديق اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة بين سوريا وتركيا خلال ثلاثة أشهر، أي قبل نهاية عام 2005م.[2]

بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" في 14 شباط/ فبراير 2005م بذلت حكومة أردوغان جهودا كبيرة للحفاظ على سياسة الالتزام تجاه سوريا، خصوصا خلال الأشهر إلى 15 التي تلي اغتيال الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الالتقاء بعلاقات عمل عادلة مع دمشق في ظل اتهامات دولية بحدوث تورط سوري في اغتيال الحريري، والشعور بخسارة فادحة لشخصية استثنائية مثل الحريري على المسرح الإقليمي، حيث كانت حجة أنقرة في ذلك إن استمرار العلاقة بدمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة بعدما ساهمت على حد قول أردوغان في إقناع دمشق

[1]- المرجع نفسه، ص338.

[2]– المرجع نفسه.

بسحب جيشها من لبنان، وبدا واضحا من ذلك الموقف أن تركيا لا تريد التفريط بعلاقة تعتبر مدخلا طبيعيا لها إلى العالم العربي، بل إن الدولة التركية تريدها لأسباب تتعلق بالأمن، لذا فلم يلتفت أردوغان كثيرا للتحفظات الشديدة التي أبدتها الإدارة الأمريكية في شأن التقارب التركي– السوري، بل على العكس فان التزام أنقرة تزايد إزاء سوريا عبر زيارات متبادلة وحميمة بين عائلتي "بشار الأسد" ورئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان".[1]

اشترك أردوغان في مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في أواخر مارس عام 2006م في الخرطوم، حيث تعرض فيه رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" لانتقادات عنيفة من بعض وسائل الإعلام والأوساط السياسية المختلفة، رأس حربة اللوبي الصهيوني، التي استغربت مشاركته في القمة العربية الفاشلة ودفاعه عن وجهة النظر السودانية في دارفور، حيث اعترض على الوصف الأمريكي والعربي للأبحاث هناك، قال إنها ليست مجازر جماعية.

وقد هزأت وسائل الإعلام والأوساط بالواقع العربي وفشل الزعماء العرب في الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم المشتركة وأشارت إلى ديكتاتورية ورجعية الأنظمة العربية وقالت: أن تركيا لا ولن تستفيد أي شيء من مشاركة أردوغان في القمة والقمم العربية، وكما هي ستخسر الكثير من موقف أردوغان (الملكي أكثر من الملك) فيما يتعلق بدفاعه عن القضايا العربية طالما أن الزعماء العرب لا يدافعون عنها بحماس ووطنية، فهؤلاء الزعماء العرب لن يتفقوا على أي مشروع عربي طالما أن واشنطن مازالت صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في قرارات هؤلاء الزعماء.[2]

أثناء زيارة رئيس الحكومة اللبنانية «فؤاد السنيورة" إلى أنقرة في 2006/6/7م، أشار أردوغان بشكل علني ولأول مرة إلى دوره في تصحيح العلاقات اللبنانية–السورية وفي معالجة

[1]–تغيان، مرجع سبق ذكره، ص 202

[2]- رضوان، (العلاقات...)، مرجع سبق ذكره، ص 340

القضية الفلسطينية، وقال ما سنقوم به في المستقبل سيساعد على بسط الأمن والاستقرار والرفاهية في المنطقة ككل، ونحن ندرك مسؤوليتنا في هذا المجال.[1]

لقد أتاح هذا التحسن الذي شهدته العلاقات لتركيا القيام بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل لدفع مسيرة المفاوضات للأمام، بالإضافة لرغبة تركيا في تحسين العلاقات الأمريكية–السورية، حيث ظهر ذلك في اجتماع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بالرئيس الأمريكي «جورج بوش" عام 2006م، حيث اتخذ أردوغان في الاجتماع دور المدافع عن سوريا، في الوقت الذي قام الرئيس السوري "بشار الأسد" بتكليفه بذلك وتأكيد على أن سوريا تثق بتركيا، وأنها أبلغت المسؤولين الأتراك انه في حال وصول الضمانات سيكون الجو مهيأ للسلام.[2]

كانت سوريا على علم أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية–الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي، وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة، في حين سوريا كانت تترك الفرصة مواتية لكافة الأطراف، وبذلك ستصبح في وضع يمكنها معه "استدراج العروض" دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.

ومن هنا نجد أن سوريا كانت تنظر بنظرة ايجابية لتركيا ومشروطة في آن واحد، وذلك يعني أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسوريا للنفاذ للمنطقة يبقيان عملا ايجابيا للحفاظ على المصالح السورية وحمايتها، إذ تعلم سوريا أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قربا من هدفها بقيادة المنطقة، وبذلك تكون سوريا في هذه الحالة قد حصلت على الجولان المحتل.

إن المنطق لبدء المفاوضات السورية–الإسرائيلية جديا سيقود إلى التراجع في أولوية التحالف مع إيران من الجانب السوري، وهذا التراجع سيكون في مصلحة تركيا التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران في المنطقة، بمعنى آخر أن التراجع في نفوذ أحد الطرفين سيكون في صالح الطرف الآخر، وصولا إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة.[3]

---

[1]– المرجع نفسه ، 341.

[2]– تغيان، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[3]- المرجع نفسه.

إضافة إلى ذلك تشترك كل من سوريا وتركيا في مصلحة أساسية وهي منع الأكراد من تأسيس كيان آو شبه كيان مستقل في أي جزء من منطقة كردستان لان ذلك سيعود على أراضيها سلبيا، وفي النهاية تعلم أن حدودها الشمالية مع تركيا هي سياسية لا يمكن الدفاع عنها عسكريا بسبب الفارق الكبير في موازين القوة العسكرية، وبالتالي ترى دمشق في تركيا فرصة لموازنة الضغط الإسرائيلي على حدودها الجنوبية الغربية قبل أن تكون تهديدا عسكريا.[1]

لعل من أهم التحولات التي عرفتها العلاقات السياسية لسوريا اتجاه تركيا في السنوات الأخيرة أنها لم ترهن تطوير علاقاتها معا بوقف علاقات تركية بإسرائيل كون هذه العلاقة التركية الإسرائيلية لا أتستهدف الأمن السوري مباشرة، ومن هنا تتجل الخطوات التاريخية للعلاقات السورية التركية من خلال تبادل الزيارات بين بشار الأسد ورجب طيب أردوغان.[2] حيث قام هذا الأخير بزيارة سوريا في 03-04-2007م لمشاركات الرئيس السوري في افتتاح ملعب حلب الدولي الجديد بمباراة ودية في كرة القدم بين الفريقين التركي "فنار بهش" وفريق "الاتحاد السوري" وأنجزت حلب استعدادها وسط اهتمام رسمي وشعبي كبير لحفل تدشين "ملعب حلب الدولي" الذي نال التصنيف الأول دولياً، وفي تصريح صحفي للرئيس النادي التركي عزيز يلدريم الذي أعرب عن سعادته من مشاركات فريقه في تدشين هذا الملعب الدولي الضخم وقد قال بأن النشاطات الرياضية مطلوبة لتدعيم العلاقات الأخوية بين البلدين، وقد وفقت السلطات السورية على طلب السلطات التركية بفتح الحدود البرية بين البلديين والسماح للمواطنين الأتراك بالتوجه لسوريا والبقاء بها يم المباراة والعودة في اليوم التالي.[3]

في المقابل قام بشار الأسد بزيارة إلى أنقرة في 2007م بعد وصول السيد عبد الله غول إلى رئاسة الجمهورية، وكان موقفه واضحاً وصريحاً في المؤتمر الصحفي الذي عقدة في القصر الجمهوري معا عبد الله غول عندما أشعر إلى أن العمليات العسكرية التي ستقوم بها تركيا في

---

[1]– علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2009، ص 222، 223.

[2]- نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[3]- رضوان، (العرب ....)، مرجع سبق ذكره، ص 343، 344.

شمال العراق هي حق من حقوقها في الدفاع عن النفس وقوله بأننا نعلن عن دعمنا لقرار تركيا ونقف إلى جانبها، وإن سوريا ستلعب دوراً فعالاً إلى جانب تركيا في عمليات التصدي للإرهاب الذي مصدره شمال العراق.

في اليوم التالي لزيارته في 18-10-2007م وأثناء لقائه مجموعة من الصحفيين في إسطنبول وصف منظمة حزب العمال الكردستاني بالإرهابية وقرار القول بأنهم متفقين تماماً معا أنقرة بخصوص أقامت دولة كردية مستقلة في شمال العراق، ووصف قيم الدولة بأنها قنبلة شأنها أن تنسف منطقة الشرق الأوسط برمته، كما صرح أن سورية وتركيا بدأت العمل على مستوى وزارتي الخارجية اعتبارا من 17/10/2007م. (موعد بداية الزيارة) وذلك لتوضيح التصور والسياسات المتعلقة بالعراق، وتجسيد موقف واضح في هذا الخصوص، وهو بهذا يكون قد أعطى طرف الخيط بشأن المستوى الذي بلغه التعاون بين البلدين، وبذلك نجد أنا النموذج التركي السوري يعد مثلاً على نمط ناجح لإدارة العلاقات الدولية والثنائية في ذلك الوقت، فكثير من صانعي السياسية الخارجية التركية أصبحوا يدركون أنه عند الحديث عن الأزمة العراقية بأن سورية أقرب بكثير لبلادهم من الولايات المتحدة لأن هناك نقطة التقاء، بل ومصلحة واضحة بين سوريا وتركيا في إبقاء العراق موحداً دون أي تغيير في حدوده الراهنة[1].

المطلب الثالث: تطور العلاقات التركية السورية من 2008م إلى 2010م:

لقد حرصت كل من تركيا وسورية إلى مؤسسة العلاقات البينية (أي وضع إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات بينهما) وذلك من خلال التوقيع على الإعلان السياسي المشترك "Political Declaration Joint"، والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي وقد تم تأسي هذا المجلس خلال زيارة الرئيس السوري "بشار الأسد" لتركيا في سبتمبر 2009م ويتألف هذا المجلس من رئيسي حكومتي البلدين والوزراء الأساسيين في الحكومتين، ويجتمع مرتين في العام، وتتمثل أبرز انجازاته في إلغاء تأشيرة الدخول، أمام مواطني البلدين وذلك في

[1]- محفوض (سورية ...)، مرجع سبق ذكره، ص 89.

أكتوبر 2009م, إضافة إلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجلات السياسية والدبلوماسية والمجلات الأخرى.[1]

لكن ذلك لا يلغي أن ثمة هواجس كانت تطارد السوريين من إمكانيات تحول السياسة التركية وتأثيرها بالعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد كانت الانتخابات البرلمانية في تركية في 22 يوليو 2007م التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بأغلبية استطاع من خلالها تشكيل حكومة بمفرده حدثاً مهماً بالنسبة لسوريا التي أملت أن تنعكس بصورة إيجابية على علاقتها مع تركيا لتشهد دفعاً أكبر وأقوى من السابق، خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية .في أوائل 2008م عد اللوبي الصهيوني وكل المعادين للتقرب العربي التركي إلى رفع صوتهم ثانية، فأثناء خطابه أمام مجموعة البرلمانية يوم الثلاثاء 29 جانفي 2008م قال "دنيز بايكال" رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض، مستغلاً قضية الحجاب للتهجم على العرب بقوله: (إن الذين أطلقوا قضية الحجاب ... إن الحجاب يمثل زيا أجنبياً يحول المتعاونون في تركيا على فرضه، إشارة إلى أردوغان وحزبه كرمز لمشروع تفسير الدين الإسلامي العربي الوهابي العباسي الأموي الذي تستهدف تركيا بواسطته).[2]

كان عام 2009 م عاماً تاريخياً بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، فقد بدأ بزيارة ناجحة لرئيس البرلمان التركي إلى سورية بتاريخ 01 فيفري 2009م وعندما زار مجلس الشعب السوري كانت المفاجأة السعيدة تنتظره، إذ تم رفع العالم التركي كأول علم أجنبي أمام مبنى مجلس الشعب السوري، وقد عبر كوكسال تويتان رئيس البرلمان عن سعادته بهذه الخطوة قائلاً: لقد علمت أنا رفع العالم التركي في مبنى المجلس كان الأول من أنوعه في تاريخ سورية، لذا فإنني أشكركم مرة أخرى، فأجابه الأبرش: إن البلد الشقيق تركيا تستحق كل هذا.[3]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- رضوان (العرب ...)، مرجع سبق ذكره، ص344.

1- المرجع نفسه، ص 345.

لقد بدأ تنفيذ إلغاء تأشيرة الدخول لحاملي جوازات السفر البلدين الذين يرغبون في زيارة البلد الأخر في 18 سبتمبر 2009 م إلى تنامي الزيارات بين مواطني البلدين بنسب كبيرة عكست عناصر اللهم الاجتماعية الموجودة بين الشعبين .[1]

أما من الناحية العسكرية فقد وصل التعاون العسكري بين البلدين إلى مستوى كبير حيث أنه في منتصف شهر أكتوبر 2009 م وبدلاً من المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية المشتركة في إطار تدريبات حلف الشمال الأطلسي التي تحميل اسم "صقر الأناضول" في مدينة قونيا التركية، أعلن عن إجراء مناورات عسكرية تركية سورية على الحدود التركية والعراقية والسورية التي تقع على مرمي هاجر من العمق الإسرائيلي .

وبالتالي تحولت تركيا وإسرائيل إلى غرباء عن بعضهما في ضل تلاسن دائم بين قيادتي البلدين، بسبب حدة الهجوم التركي على السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، وبين القلق الإسرائيلي الدائم من الشراكة التركية السورية، والخوف من نقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية للقيادة السورية، فانهارت اتفقت التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل، مع حرمان الأخيرة من الاشتراك في مناورات "صقر الأناضول" لعامين متتاليين، هذا غير مناورات أخرى، وخصوصا حرمان تيارين إسرائيليين من التدريب والمناورة في قاعدة قونيا الجوية، وهي خسارة فادحة بالنسبة الأهم، في المقابل تطلب تركيا من سورية مشاركتها في إحدى المناورات، وهو ما شعل كارثة الإسرائيليين[2].

قبل أن ينتهي عام 2009م بأسبوع واحد عقد مجلس التعاون الاستراتيجي السوري التركي علي المستوى أول اجتماع له في رئاسة مجلس الوزراء بدمشق في 23 كانون الأول ترأس الاجتماع عن الجانب السوري رئيس الحكومة ناجي عطري فيما ترأسه رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان عن الجانب التركي، وبحضور رئيسي الحكومة في البلدين تم التوقيع في رئاسة الحكومة السورية على الاتفاقية ومذكرات تفاهم وبروتوكولا وبرامج تنفيذية، شملت كافة

[1]- تغيان، مرجع سبق ذكره، ص 200.
[2]- المرجع نفسه، ص201.

منهي الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية والمياه والصحة والثقافة والتعليم والعلي والإسكان والنفط والثروة المعدنية والأرصاد الجوية والشباب والرياضة والنقل والزراعة والتربية والإسكان والتعمير والسياحة والإعلام والاتصال والبيئة والسدود....الخ.[1]

وبالتالي تحولت تركيا وإسرائيل إلى غرباء عن بعضهما، بسبب حدة الهجوم التركي على السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيلي الدائم من الشراكة التركية –السورية، فانهارت اتفاقات التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل وحرمان هذه الأخيرة من الاشتراك في مناورات صقر الأناضول لعامين متتاليين، هذا غير مناورات أخرى وخصوصا حرمان طيارين إسرائيليين من التدريب والمناورة في قاعدة قونيا الجوية، وهي خسارة فادحة بالنسبة لهم، في المقابل تطلب تركيا من سوريا مشاركتها في إحدى المناورات وهو ما شكل كارثة للإسرائيليين.

وفي لقاء الرئيس بشار الأسد مع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان وصف الرئيس الأسد دور سورية وتركية قائلاً: إن التقاء سورية وتركيا يختلف عن أي لقاء أخر، فنحن لسنا متفرجين في الملعب، وألسنة مشجعين لعملية السلام وسورية وتركيا أحد الأطراف الأساسية واللاعبين الأساسين في عمليات السلام، وفي تعليقه على الوساطة التركية قال الرئيس الأسد: عندما يقولون إن الوسيط التركي غير حيادي فهذا يعني بحسب المصطلحات العالمية أو تفسير ترجمتها عالمياً بأنه كان وسطاً موضوعياً.أما رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان فقد قال في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس الأسد: إن سورية هي بوابتنا المتفتحة على الشرق الأوسط وهي دارنا الثانية، وتركيا أيضاً هي بمثابة البلد الثاني للسوريين، وبوابة سورية التي تنفتح على أوربا، وهناك قرابة تاريخية وثقافية بين البلدين، وقد قمنا بتعزيزها عن طريق التعاون الاستراتيجي علي المستوى، ونحن أكدنا بذلك مرة أخرى، وفي أول تعليق رسمي من هذا النوع على الوساطة التركية بين لبنان وسورية، قال الرئيس الأسد

[1]- رضوان، (العرب...)، مرجع سبق ذكره، ص349- 350.

في المؤتمر الصحفي: قلة من الناس تعرف عن الدور التركي بالنسبة للموضوع اللبناني، وأنا أريد أن أؤكد أن الدور التركي كان بعيد عن الإعلام ولم يكن يبحث عن إبراز هذا الدور، وإذ تمحور ضمن ما تحدث عنه أخي رئيس مجلس الوزراء أردوغان وهو أن تكون العلاقات بين الدول كلها علاقات سلمية وطبيعية ملؤها المحبة والاحترام المتبادل[1] .

قام الرئيس السوري بشار الأسد يومي 8 و–9 أيار 2010م بزيارة إلى إسطنبول التقى في اليوم الأول بالسيد عبد الله غول رئيس الجمهورية التركية وفي اليوم الثاني فقد التقى برئيس الحكومة رجب طيب أردوغان بحضور أمير قطر وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس التركي عبد الله غول قال الرئيس الأسد: "إن حماية العلاقة السورية التركية تكون في توسيعها بالنزول بالهرم، تبدأ العلاقة بقيمة الهرم والكن تنزيل إلى المستوى الحكومي ثم إلى المستوى المؤسساتي ثم إلى المستوى الشعبي بكل شرائحه وقطعته المختلفة بالمثقفين الأقدمين والمنظمات الأهلية غير الحكومية، العلاقات التجارية، العلاقات الشعبية على طرفي الحدود، عندها تصبح هذه العلاقة محصنة، وهذا ما نسعى إليه لذلك نحن قمنا بإلغاء التأشيرة (سمات الدخول) وهذه الخطوة من الخطوات الهامة، هناك مصالح وهناك جانب من العلاقة فيه عواطف، ولكن هناك جانب من العلاقة مبني على المصالح، عندما ترتبط المصالح مع العواطف، عندها لن يكون هناك قلق، أو أي مجموعة قد تتضرر، أو يكون لديها وجهة نظر معاكسة لهذه العلاقة فلن تستطيع أن تحقق شيئاً.[2]

وفي أعقاب حادثة أسطول الحرية في صبيحة 31 أيار 2010م عندما حدثت قرصنة إسرائيلية لهذا الأسطول المتوجه إلى غزة للتضامن معها والتي سقط فيها العديد من الجرحى والشهداء الأتراك كانوا على ظهر سفينة مرمرة وتعبيراً عن تضامن الشعب السوري كله، قام الرئيس بشار الأسد بالسفر إلى إسطنبول في 07 حزيران لتقديم واجب العزاء للشعب والحكومة التركية، وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أكد

[1]- المرجع نفسه، ص351.
[2]- المرجع نفسه.

خلاله الرئيس حافظ الأسد أن هذه الحدث ما هي إلى رسائل تسعى من خلالها إسرائيل إلى تحقيق عدة أهداف أولها: منع مساعدات تأتي إلى غزة لأن الحديث عن الحصار ممنوع وفقاً للموقف الإسرائيلي، والحديث أيضاً عن قتل الفلسطينيين ممنوع، أما الهدف الثاني هو وجوب أن تدفع الحكومة التركية ضريبة وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وانحيازها إليهم في الوقت الذي كانت إسرائيل تنتظر من تركية الانحياز إليها على حساب الدول العربية.[1]

وهكذا انتقلت العلاقات التركية السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتهديد مجلة التعاون الشامل، إلى البعد الاستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسية والدبلوماسية، والتي اعتبرت من أزهى فترات العلاقات بينهما.[2]

[1]- شريف تغيان، مرجع سبق ذكره، ص 203.
[2]- مرجع نفسه، ص 200.

خلاصة:

يتّضح لنا في الأخير أن العلاقات التركية–السورية قد مرت بمرحلة طويلة من العزلة بداية، ثم التوتر والنزاع لاحقا، لكن ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء هذه العلاقة بينها، بل كانت هذه النزاعات التي شهدتها العلاقات التركية–السورية حافزًا لعقد لقاءات مشتركة بينهما هذا ما دفع الجانبين إلى العمل على حلها، وبالتالي التقدم نحو علاقات أكثر إيجابية.

الفصل الثالث:

منحى تطور العلاقات التركية –السورية على ضوء الأزمة السورية

تمهيد:

انطلقت حركة احتجاجية سلمية ضخمة في العديد من البلدان العربية أواخر 2010م ومطلع 2011م، متأثرة بالأزمة التونسية التي نجحت بالإطاحة بالرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، انتقالا إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا وكان من أهم أسبابها، انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية العربية، وقدر لهذه الاحتجاجات أن تكون لها آثار وتبعات كبيرة، وقد كانت الاحتجاجات التي اندلعت في سوريا في مارس 2011م الأثر الأكبر على منحى العلاقات السورية التركية وعلى التوازنات الإستراتيجية في مجمل منطقة الشرق الأوسط.

لقد تباينت ردود الأفعال الدولية والإقليمية والعربية تجاه الاحتجاجات السورية وتجاه نظام الأسد، حيث وجدت تركيا أن لابد لها من التدخل في النزاع الجاري في سوريا، وقد أعلن المسؤولون الأتراك استعدادهم للمساعدة في عملية إصلاح النظام السوري وفي مقدمتهم "رجب طيب أردوغان" ووزير خارجيته "أحمد داوود أغلو"، في المقابل كان هناك لاعبون إقليميون ودوليون أعلنوا دعمهم للنظام السوري، وكانت إيران القوة الإقليمية الأولى التي أعلنت دعمها لنظام بشار الأسد، وكانت روسيا القوة الثانية، أما الثالثة التي أعلنت دعمها للنظام السوري فكانت الصين، هذا من جهة أخرى كانت هناك مواقف معارضة للنظام السوري كالسعودية وقطر...، ودول محايدة– كالجزائر ولبنان...، ولكن هذه المواقف لم تكن ثابتة بل كانت تتغير من فترة لأخرى.

إن العلاقات بين تركيا وسوريا تتأثر بعوامل الجذب والتقارب من جهة والتنافر والتباعد من جهة أخرى، ومن هنا فإنه من المتوقع حدوث سيناريوهات يمكن من خلالها أن تتحول العلاقات التركية–السورية لأحد المشاهد التالية:

1. مشهد التدخل العسكري الدولي المباشر
2. مشهد التدخل العسكري التركي المباشر

3. مشهد الاستمرار التركي في تقديم العم العسكري للمعارضة السورية.

لكن هذه المشاهد لا يعني اقتصار الاحتمالات عليها، فمن الممكن أن يحتوي كل مشهد من المشاهد الثلاث على مشاهد فرعية أخرى، كما يمكن أن تطرأ تغييرات مفاجئة عليه لم تكن متوقعة، وذلك راجع إلى تصاعد وتيرة التوتر بين البلدين نتيجة تسارع الأحداث السورية خاصة على الحدود بين تركيا وسوريا، وهو ما يمكن أيضا أن يؤدي إلى احتمال حدوث إحدى المشاهد الثلاث التي ذكرناها.

المبحث الأول: الأزمة السورية والمواقف الدولية والإقليمية منها

المطلب الأول: الأزمة السورية (الأسباب)

تشهد سوريا منذ شهر مارس 2011م، واحد من أخطر التحديات في تاريخها الحديث المتمثل في أزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت إلى أن تصل إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي، فقد أخذ هذا الصراع أبعادا متعددة أدت إلى مشهد غير مسبوق من العنف ترافق مع تدخل قوى خارجية في دعم أطراف النزاع.[1]

ويمكن إرجاع أسباب الأزمة السورية إلى العوامل التالية :

1. **شمولية النظام السياسي:** شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاث عقود، وحكم سوريا حكما فرديا مطلقا معتمد على الجيش والأمن بالحرجة الرئيسة، كما سيطر على مؤسسات الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث إلى الجبهة الوطنية التقدمية، كما عمل على تهميش الطبقة الوسطى من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية، وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، وكذلك تفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة.[2]

[1]- عبدالرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010م-2014م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، ، 2014-2015م، ص 106

[2]- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية، 2011م-2013م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر: غزة، دراسات الشرق الأوسط، 2015م، ص 37-38

2. **الاختناق المؤسساتي:** بحيث همش قطاعات كبيرة في المجتمع حارما إياها من المساهمة بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فحالة الاختناق المؤسساتي في سوريا يتجلى في فقدان المؤسسات السياسية والاقتصادية قدرتها على التطور عبر الزمن لتعبر عن التطلعات والمصالح والإمكانيات الجديدة للمجتمع.

في مجال المؤسسات تمثل الخلل المؤسساتي في ضعف كل من المشاركة والمساءلة وفعالية الحكومة، ونوعية التشريعات، والتحكم بالفساد، تمثل ذلك جزئيا في سوء إدارة الإنفاق العام وتعقيدات الإجراءات القضائية، ونقص الشفافية في السياسات العامة، بالنتيجة فشلت المؤسسات السياسية في سوريا في عكس مطالب المجتمع في تأسيس لعملية تنموية ومتوازنة تشمل نظام متكامل للرصد والتقييم، ونظام صارم وشفاف للمساءلة، وسياسات فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفقر. [1]

3. **غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصيتها:** إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري تتمثل في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، مكان تقوم بدور واضح في تقليص استقلال السلطة القضائية، كما يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة احد الملامح الرئيسية للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل العادية أو الاستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها الدستور والقانون.[2]

[1]- ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، كانون الثاني 2013م، ص7، 8.

[2]- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 38.

4. **العوامل الاقتصادية:** يشكل عام يمكن أن نلخص أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة قبل اندلاع الأحداث في سوريا فيما يلي:

أ. تراجع معدلات النمو الاقتصادي، واعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط، وهنا بدأ التحدي الأكبر بعد انخفاض احتياطي النفط السوري وإنتاجه وبالتالي عوائده، وهو ما تسبب ضغوطات كبيرة على أوضاع المالية العامة وميزانية المدفوعات ومستويات المعيشية.

ب. ارتفاع مستويات البطالة من 200 إلى 250 ألف داخل جديد إلى سوق العمل، رغم تراجع معدل النمو السكاني.

ج. انخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام وانتشار الفساد التي أدت إلى تعطيل قدرة أجهزة الدولة والمجتمع عن القيام بأعمالها ووظائفها على النحو. الصحيح، كما أدت إلى إضعاف القدرات الإنتاجية للأفراد في مختلف الميادين.

د. ارتفاع معدلات التضخم المالي والذي أثر سلبيا على الاقتصاد السوري فقد فاق معدل التضخم 15% حسب تقديرات المركز الاقتصادي السوري، و10% وفقا للتصريحات الحكومية.[1]

5. **تفشي الظلم وانعدام المساواة:** يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي... الخ، بشكل متساوي مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الأزمة على هذا النظام.[2]

[1]- عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]- غازي التوبة، الأزمة السورية: الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في اسطنبول في 1-07-2012م، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، 2014/06/24م، بدون صفحة.

المطلب الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية.

1. موقف الجزائر من الأزمة السورية:

أبرز وزير الشؤون الخارجية "رمضان لعمامرة" أمس الخميس أمام الجمعية العامة الأممية موقف الجزائر حيال عدة مسائل سياسية واقتصادية إقليمية ودولية.

تطرق لعمامرة في كلمة إلى ملفات الساعة الكبرى بحيث أكد أن الجزائر "متضامنة بطبيعة الحال مع الشعوب العربية التي تعيش مراحل انتقالية صعبة وتغيرات ديمقراطية واجتماعية واقتصادية حساسة للغاية، وإضافة أن الجزائر تشجع حلولا سياسية لازمات الحكم وتسييرا جماعيا للمراحل الانتقالية".

وأوضح أن الحلول العسكرية غير ممكنة وغير مرغوبة فيها لاسيما في سياق استقطاب المجتمعات وتفاقم الخصوصيات الذاتية والتقسيم، وبعد أن أكد مجددا رفض التهديد واستعمال أسلحة الدمار الشامل أشار لعمامرة إلى أن الجزائر تدين استعمال الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري مهما كان مستعملوه.

وأضاف في هذا السياق إن الجزائر تدعو إلى ديناميكية سياسية تقضي إلى عقد ندوة جنيف2.

أكد السفير الجزائري في دمشق "صالح بوشه"، أن موقف الجزائر من الأحداث في سوريا منذ بداية الأزمة كان ثابتا وواضحا إذ أعربت عن دعمها الدائم لوحدة سوريا وتضامنها مع الشعب السوري في محنته.

وقال بوشه لـ "الوكالة العربية السورية" إن "هدف ما تتعرض له سوريا أضعافها وثنيها عن مواقفها الوطنية والقومية وأبعادها عن دورها بالمنطقة لأن أضعاف سوريا هو أضعاف للمنطقة برمتها".[1]

[1]- لعمامرة من نيويورك، هذه مواقف الجزائر من "الأزمة السورية" التطورات في مصر و تونس والصحراء الغربية، جريدة البلاد، 2013-09-29م، في الموقع: www.m.elbilad.net/flash/détail?id=2707 (2006/11/07م، 11:12).

وأشار السفير الجزائري في دمشق إلى إن بلاده رفضت كل القرارات الصادرة عن الجامعة العربية المتعلقة بتعليق عضوية سورية فيها وكل القرارات الدولية المسيسة التي حاولت النيل من سوريا وسيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية.

وأكد بوشه أهمية إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا وإن الجزائر لن تتوقف عن أي جهد دبلوماسي يسهم في هذا الحل، لاسيما أنها تعرضت في تسعينات القرن الماضي إلى أزمة حاول من خلالها أعداؤها زعزعة استقرارها، عبر أعمال إرهابية دامت لعدة سنوات.

ونبه السفير الجزائري، من أن الإرهاب خطر على المنطقة كلها الأمر الذي يفترض تجفيف منابعه واستخدام كل الأدوات التي يمكن أن تساعد في القضاء على هذه الآفة التي تجتاح المنطقة كلها "فالجهود الحالية ليست كافية والمطلوب المزيد من التعاون بين كل الدول في جميع المجالات التقنية واللوجستية ومراجعة الكثير من السياسات والإجراءات لمواجهة الإرهاب بشكل عام، مبين أن بلاده حريصة على التعاون والتنسيق مع سوريا في هذا المجال.

أوضح بوشه، إن عدد السوريين تضاعف خلال الأزمة الراهنة في الجزائر ليصل إلى نحو 50 ألف ولهم كامل الحقوق المدنية ويحظون بكل الرعاية والاحترام فهم في بلدهم الثاني.[1]

2. الموقف السعودي من الأزمة السورية:

إن الموقف السعودي من الأزمة السورية كان واضحا ومتبلورا منذ الأشهر الأولى للازمة، وقد ظهر هذا منذ أول رد فعل سعودي رسمي على الأزمة، حيث طالب العاهل السعودي الراحل الملك "عبد الله بن عبد العزيز" بالتوقف عن إراقة الدمار في سوريا مستدعيا السفير السعودي من دمشق، وكان هذا أول رد فعل عربي رسمي على الأزمة السورية، وجدير بالذكر أن هذا الموقف لم يأتي منعزلا ولا منفردا عن مجلس التعاون الخليجي و قد جاء بعد

[1]- الجزائر توضح موقفها في الأزمة السورية، جريدة البلاد، 10-11-2015، في الموقع:
www.m.elbilad.net/article/detail?id=46892/.(11:42 ،2016/11/07م) .

عدة اتصالات غير معلنة جرت بين الرياض ودمشق لم تقتنع خلالها الرياض بحجج النظام السوري إزاء الاستمرار في قمع الاحتجاجات الشعبية، ولعل سحب السفير السعودي من دمشق يعتبر تحركا دبلوماسيا قويا للتعبير عن تغير فعلي في الموقف السعودي تجاه دمشق. الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية لم يتراجع ولم يتغير، العنوان العريض لهذا الموقف هو أن لا مستقبل للأسد في سوريا.[1]

وضوح وتماسك الموقف السعودي الذي يرتكز على مرتكزات عدة أكد عليها في الأسبوع الماضي وزير الخارجية السعودية "عادل الجبير"، من خلال عواصم دولية غدة قبيل محادثات فيينا، وهي: أن لا مكان للرئيس في مستقبل البلد الذي تمزقه حرب أهلية منذ نحو خمس سنوات، وضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية وذلك بتطبيق قرار (جنيف 1) بتشكيل هيئة انتقالية أو مجلس انتقالي يتولى إدارة شؤون البلاد وإعداد دستور جديد وإجراء انتخابات تقود إلى حكومة تشارك فيها الأطراف كافة.[2]

مما سبق تشير الشواهد إلى أن موقف السعودية من الأزمة السورية قد اتسم بسمتين أساسيتين الأولى هي الوضوح والثانية هي السرعة والحدة، حيث رد الفعل الرسمي السريع والسابق لردود أفعال الدول العربية الأخرى وقد أعلنت السعودية من قبل أنها تساند الشعب السوري وتقف ضد النظام لأسباب أخرى أخلاقية وقيمية تهدف إلى حماية الشعب السوري الأعزل وحماية سوريا نفسها.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بمدى التغيرات التي طرأت على الموقف السعودي الجديد لمبعوث الأسد.

---

[1]-أحمد عصام، الشرق الوسط: محددات الموقف السعودي من الأزمة السورية، فكر، 2016، في الموقع:
www.fekr.online.com/index.php/article/ ،(13:10 ،2016/11/07م)

[2]- حسن بن سالم، الموقف السعودي من الأزمة السورية لم يتغير، الحياة، الثلاثاء 27 تشرين الأول 2015 في الموقع:
www.alhayat.com/m/opinion/11749762 ،(07/11/2016/ 13 :50) .

أن معرفة وتتبع أي تطورات طرأت على الوقف السعودي من الأزمة السورية يتطلب الرجوع إلى مبادئ مدرسة "المصلحة الوطنية" في العلاقات الدولية، حيث تشير تلك المدرسة إلى أن مواقف الدول وسياستها الخارجية تبني على اعتبارات مصلحية بحته، إلا أن الدول في بعض الأحيان تقوم بتبني قيم أخلاقية واعتبارات إنسانية في حالة إذا ما كان هذا سيوظف فقط الأغراض دعائية بحته تجني منها الدول ثمار معينة، كما تشير المدرسة أيضا إلى أن الاعتبارات المصلحة هي الركيزة الأساسية في بناء مواقف الدور، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الموقف السعودي من الأزمة السورية قد تطور قليلا في الفترة الأخيرة ففي بداية الأزمة بدى موقف السعودية أكثر تشددا، وشهد اتخاذا للمزيد من الإجراءات الرسمية التي أظهرت عداءا شديدا لنظام بشار الأسد، ولعل هذا يتفق مع المصالح السعودية الجديدة التي تشكلت من متغيرات ومستجدات إقليمية ودولية، إلا أنه من الصعب أن يتم رصد كل تلك المصالح بدقة، لأن أغلب تلك المصالح تكون مبنية على سلسلة طويلة من المفاوضات الإقليمية والدولية السرية ومفاوضات جرت مع لنظام السوري نفسه، ولكن بتتبع التطورات على الساحة الإقليمية والدولية يمكن تحديد أربعة محاور تعد مسببا من أسباب التطورات التي شكلت على الموقف السعودي من النظام السوري.[1]

لا يمكن تجاهل الاعتبارات والدوافع الإقليمية وراء التطور النوعي في الموقف السعودي، إذ ثمة رغبة أكيدة لدى السعودية في الحول دون تحول سوريا إلى عراق جديد، أو أن تصبح ساحة ثانية للنفوذ الإيراني في المنطقة بعد العراق، ولاسيما أن هذه الدول اكتشفت أن دعمها لإسقاط هذا النظام جاء لصالح إيران والشيعة في العراق، ومن ثم فهي تريد أن تبقى لاعبا غائبا عن تحديد مصير الإيراني في سوريا سيؤدي بالتبعية إلى التخلص من نفوذ طهران في

[1]- أحمد عصام، مرجع سبق ذكره.

لبنان، وهو ما يشير إلى أن الأزمة السورية قد تحولت إلى إحدى ساحات الشد والجذب في العلاقات الإيرانية الخليجية بشكل عام.[1]

3. موقف قطر من الأزمة السورية:

لم يكن موقف قطر مرضيا للشعب السوري في بداية الأزمة، فالضبابية كانت سائدة في البدء، ولكن بعد فترة من السكون انتهجت الدوحة سياسة الوقوف إلى جانب الشعب ضد نظام الأسد.

بدأ التحرك القطري من خلال الجامعة العربية بإصدار بيان بتاريخ 2011/10/16م، كان من أهم بنوده : الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر، والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني.

ومن خلال رئاسة قطر للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤية القطرية.

فقد عملت على خلق إجماع– أو شبه إجماع– عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، تمثل بداية بتعليق مشاركة الوفود السورية الرسمية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتبارا من 16 تشرين الثاني 2011م وإلى حين قيام دمشق بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، وفي 27 من الشهر ذاته قررت الجامعة العربية مجموعة من الإجراءات تتلخص بعقوبات اقتصادية على سوريا كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري، ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة «إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى تدويل الأزمة»، كما قامت قطر بسحب سفيرها من دمشق وإغلاق سفارتها على أثر الاعتداء عليها من قبل النظام.[2]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الموقف العربي من الأزمة السورية، مركز أمنية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 19/07/2012، في: www.umayya.org/featured/1368.(20:35 ،2016/11/7) .

مع تعثر الجامعة العربية أصبح الأمير حمد الأول زعيم عربي يدعم علنا نشر قوات أجنبية في سوريا المحاولة وقف إراقة الدماء حيث صرح لبرنامج MIMTES 60 (سي بي اس نيوز) في يناير 2012 م ينبغي إن تذهب بعض القوات لوقف القتل.

فشل دور قطر الصريح والمرن في الأزمة في إحداث تأثير مباشر أو بعيد المدى، كما فعلت في ليبيا في العام السابق.

ويعود ذلك جزئيا إلى الخصومات الناشئة بين الأطراف الإقليمية إزاء القوى التي ينبغي دعمها في سوريا،إضافة إلى غياب التوافق ضمن الجامعة العربية حول الخطوات المقبلة، أنهت الاجتماع الافتتاحي لمجموعة أصدقاء سوريا، وهو تحالف دولي، الذي عقد في فبراير 2012م بحالة من الفوضى، وغادره الوفد السعودي احتجاجا بعدم القدرة على التوصل إلى موقف موحد، في أعقاب هذا الإخفاق تعثر الموقف الموحد لجامعة الدول العربية الهشة، وشكل انعدام الفعالية هذا ضربة كبيرة إلى كل من الجامعة العربية وقطر، نظرا إلى التزام الدوحة الواضح الغاية في إبقاء المشكلة تحت السيطرة العربية خلال ترأسه القمة الجامعة، نتيجة لذلك اتصفت قمة الجامعة العربية التي انعقدت في مارس 2012 م في بغداد بالتوتر والانقسام وأفرزت موقفا ضعيفا إزاء سوريا بينما ناشد رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي الجهات الخارجية عدم التدخل.[1]

أبدت قطر بوضوح عدم رضاها عن امتناع بلدان مثل لبنان والعراق عن التصرف بحزم والبدء باتخاذ موقف أكثر تشددا إزاء سوريا تدريجيا، داعية المجتمع الدولي علنا إلى دعم وتسليح المعارضة ضد الحكومة السورية.

وفي ضوء أدلة متزايدة عن أن نجم قطر في طور الأفول، أصبحت تصريحات الدوحة السياسية حادة وبائسة أكثر. ففي أكتوبر 2012م اتهم حمدين جاسم الحكومة السورية بارتكاب إبادة جماعية بعد فشل محاولة أخرى للتوصل إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة أيام. ونقلت

[1]- المرجع نفسه، بدون صفحة.

وكالة أنباء القطرية عنه تصريحا مدويا قال فيه :«ما يحدث في سوريا ليس حرب أهلية بل حرب إبادة مع رخصة بالقتل من الحكومة السورية والمجتمع الدولي».

في حين انتقلت مسؤولية سوريا إلى عاتق الأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصين، بدأت قطر والسعودية والكويت على نحو متزايد بتحديد وانتقاء الفائزين في صفوف مجموعات المتمردين الكثيرة العاملة في سوريا. في حالة قطر كانت هذه القوات على ارتباط وثيق مع جماعة الإخوان المسلمين السورية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد توتر مع سوريا. أظهرت التطورات التي حدثت في ربيع 2013م هوى تراجع النفوذ القطري ليس في سوريا وحسب بل أيضا في كافة أرجاء الشرق الأوسط. ففي الدوامة الناجمة عن الصدام بين سلطة النظام القديم الراسخة وبين العديد من المجموعات الجديدة الناشئة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أصبح واضحا أن ما من لاعب واحد يستطيع أن يتحكم بوتيرة الأحداث أو باتجاهها، كما كشفت الصراعات السياسية المطولة والمعقدة التي طبعت مشهد ما بعد الربيع العربي، عن حدود قدرات قطر.

في غضون ذلك، عكس التوتر المتزايد مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مدى اتساع الخلافات في المقاربات السياسية اتجاه الإخوان المسلمين. كانت قطر تشعر بالضغط من جانب المسؤولين الأمريكيين لضمان عدم وقوع أي من الأسلحة التي ترسلها الدوحة إلى سوريا في أيدي جبهة النصرة وغيرها من المجموعات الجهادية المتورطة.

هذا المزيج الإقليمي والدولي والمتزايد على قطر، توج بنقل غير رسمي لمسؤولية دول الخليج عن ملف سوريا من الدوحة إلى رياض في أبريل 2013م.

وقد عقدت لاحقا مفاوضات مضنية في استانبول في مايو 2013م لتوسيع المجلس الوطني السوري، وهو هيئة تضم من فصائل المعارضة مع تركيز خاص على ضم تكتل ليبرالي يرأسه "ميشيل كيلو" وتدعمه حكومات غربية وعربية.[1]

عكست هذه الإضافات محاولة تقودها السعودية للحدّ من تأثير الجناح السوري لجماعة الإخوان المسلمين (الذي تدعمه قطر) في المجلس من خلال توسيع عضوياته وتركيباته.

4. موقف لبنان من الأزمة السورية:

تعد لبنان الأكثر عرضة إلى التأثر بتداعيات الأزمة السورية من بين الدول المجاورة كافة، فالدولة فيه ضعيفة والتوترات الطائفية على أشدها والتحالفات السياسية الرئيسية اختارت صفاقاتها، فإما أيدت نضام بشار الأسد وإما عارضته بصراحة، هذا وكانت لبنان تأثر بالمناوشات الطائفية والاشتباكات الحدودية والاغتيالات، وعمليات الخطف، وتدفق اللاجئين إليه بأعداد كبيرة، ومع أن البلاد تفادت الانهيار حتى الآن، تواجه مخاطر على الأمد البعيد ولذلك لابد من اتخاذ خطوات طارئة لتعزيز الاستقرار.[2]

ليست الأسباب التي تدعو لتأثر لبنان بالأزمة السورية قليلة، بل العكس هو الصحيح، فان عوامل وروابط التاريخ والجغرافيا بين البلدين تضاف حديثات الممارسة التي انتهجها النظام السوري بخصوص الجار والشقيق منذ قرار الدخول عسكريا عليه عام 1976م مرورا بالمشاركة في إدارة الحرب الأهلية وتقرير لحظة حسمها وقيادة مصير البلاد بعدها عن طريق الوجود العسكري الاستخباراتي والنفوذ السياسي، ولم يأتي خروج القوات السورية من لبنان بعد اغتيال

[1]- كريستيان كوتس أولريكسن، قطر و الربيع العربي، الدوافع السياسية و المضاعفات الإقليمية، مركز كارتيفن للشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014، (2016/11/7م، 42 : 21) corregie-mec.org/2014/09/24/or.pub-56730

[2]-بول سالم، لبنان و الأزمة السورية، تداعيات و مخاطر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 11 ديسمبر 2012م، في http://carnegie-mec.org/2012.12.12/ar-pub-50324، (2016/11/08 م ,52: 13).

رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بنهاية، العهد السوري، تماما فقد تكفلت علاقات النظام السوري بحلفائه لاسيما حزب الله، بإعادة إنتاج هذا النفوذ بأشكال قديمة مجددة.[1]

لحظة اندلاع الأزمة السورية في آذار 2011م اختارت لبنان موقف رسمي، الناي بالنفس، عنوانا كمحاولة يائسة للابتعاد عن تداعيات المتغيرات الكبرى في سوريا، لكن القوى السياسية اللبنانية تموضع منذ اللحظات الأولى، حسب مواقعها المعروفة في طيف الموقف من النظام السوري والعلاقات والمصالح المشتركة معه حينها ،اصطفت جماعة 8 آذار (يقودها حزب الله بالتحالف مع حركة أمل) بوضوح في خط الدفاع عن النظام السوري وتبني رواياته وخطاباته بالكامل، فيما ذهبت 14آذار (متمثلة بالكتائب والقوات اللبنانية وتيار المستقبل)إلى تأييد الأزمة على نظام يعتبرونه عدوّا رئيسيا وعائقا كبيرا لكل أهدافهم وخطتهم السياسية، هكذا تكررت الظهورات الإعلامية لحسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، الهادف لدعم "النهج الإصلاحي" النظام السوري ومهاجمة الأزمة واتهامها بالارتباط بمشاريع إسرائيلية وأمريكية، ما أثار استياء قطاعات واسعة من الرأي العام المعارض في سوريا، وسار التيار الوطني الحر وحركة أمل والحزب القومي السوري على النهج نفسه، أكان ذلك في مواقفهم السياسية كأحزاب أو عن طريق الوسائل الإعلامية المملوكة من قبلهم أو المحسوبة عليهم بدورها، ذهبت حركة 14 مارس إلى النقيض وسرعان ما تحولت معاقل تيار المستقبل شمال لبنان عامة و طرابلس خاصة إلى قاعدة دعم لوجيستي للنشاط المعارض في سوريا، خصوصا في محافظة حمص لاسيما بعد نمو المقاومة المسلحة للنهج العسكري القمعي الذي سار عليه النظام السوري.[2]

أما الموقف الرسمي اللبناني فهو يتراوح بين حد ادني مبدئي، عنوانه "النأي بالنفس" عما يجري وبين حد أقصى عملي عنوانه دعم الأسد في المحافل العربية والدولية خلال مناقشة الوضع السوري والتصويت على القرارات بشأنه ومن خلال تقاضي رئيس الحكومة عن انتهاك

[1]- لبنان وسوريا: الأزمة وانعكاسات الجمهورية، 29 ديسمبر 2012م، في الموقع:
www.aljumhuria.net/261 2016/11/08 على 14:00.

[2]- المرجع نفسه.

السيادة اللبنانية، من قبل كتائب الأسد بقتل الأمينين وترويعهم في المناطق الحدودية دون أن تحرك ساكنا للدفاع عن سيادتها.

لقد أثرت الحكومة اللبنانية ممثلة برئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان، اتخاذ موقف النأي بالنفس عن التدخل في الشأن السوري، بمعنى اتخاذ موقف شبه حيادي منن هذه القضية، وإن كان موقفها يوصف بالتذبذب فتارة تتخذ مواقف مؤيدة للنظام، وتارة أخرى تكون معارضة له.

رغم أن الحكومة الحالية تحظى بدعم حزب الله إلا أنها جنبت نفسها التدخل في الشأن السوري متخذه سياسة "النأي بالنفس" وذلك للأسباب التالية:

1. خشية انتقال الأزمة وأعمال العنف من سوريا إلى لبنان، وقد ظهرت مؤشرات ذلك بوضوح.
2. النأي بالنفس مخرج لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.
3. الحالة اللبنانية معقدة لارتباط أطرافها بدول أخرى متناقضة المواقف اتجاه الأزمة السورية مثل السعودية وإيران.
4. وجود قوة "14 مارس" في الحكومة اللبنانية كان لها دورا بارزا في تحييد الموقف اللبناني.[1]
5. **موقف العراق من الأزمة السورية:**

شكلت الأحداث الجارية حاليا في سوريا محور اهتمام العراق على مختلف الأصعدة الرسمية والشعبية، تباينت فيها ردود الأفعال والواقف بين مؤيد ومعارض لها بفعل عوامل

[1]- الموقف العربي من الأزمة السورية، مرجع سبق ذكره.

سياسية وجغرافية وأمنية، أو تفاعلات إقليمية ودولية الأمر الذي يحتاج إلى قراءة دقيقة لهذه المواقف.[1]

فعلى المستوى الرسمي يوضح "هوشيار زيباري" بأن مواقف العراق تعددت تجاه الأزمة السورية، وإن بعض الواقف تغيرت وتناقضت في أوقات مختلفة ومرد ذلك يرجع لحجم هذه الأزمة وخطورتها، ولكثرة التدخلات الإقليمية والدولية التي رافقتها منذ نشوبها، لكن الواقع يبين الحكومة العراقية اتخذت خطوات مساندة لنظام الأسد كان من ضمنها امتناع العراق عن التصويت على قرار جامعة الدول العربية يوم 13 تشرين الأول 2011 م بتعليق عضوية سوريا فيها لحين قبول الأسد تطبيق المبادرة العربية لإنهاء العنف ضد المتظاهرين، كما دعت إلى سحب السفراء العرب من دمشق، الأمر الذي أوضحه المتحدث باسم الحكومة العراقية آنذاك علي الدباغي: "تعليق عضوية سوريا غير مقبول خصوصا أن الجامعة العربية لم تفعل ذلك اتجاه بلدان أخرى تواجه أزمات اكبر من سوريا"، وتوالت خطوات عملية أخرى للعراق جاء في سياقها تشديد الإجراءات العراقية على الحدود السورية بهدف منع العراقيين من تقديم أي عون أو مساعدة للسوريين في المناطق المجاورة لهم، والسماح بمرور مجموعات مسلحة مع تجهيزاتها باتجاه الأراضي السورية للمشاركة في الصراع إلى جانب قوات النظام الحاكم وقيام السلطات العراقية بإغلاق الحدود في وجه اللاجئين السوريين حتى وصل الأمر إلى اشتباك القوات العراقية مع قوات الجيش الحر مرات عديدة، أخرها ما حصل في اشتباكات معبر العربية.[2]

[1]- ريان دنون محمود العباسي، علاقات دمشق وبغداد إمام تحدي الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أكتوبر 2011، في الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/10/1110239574593729,html،(15 :20/2016/11/08).

[2]- الدكتور، متني فائق العبيدي، ليمان موسى النمس، تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي، دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 25 مارس 2015، في الموقع:
www.bierutme.com/?p=10123.(15:38 ،2016/11/8) .

وبالنسبة لموقف البرلمان العراقي من الأزمة السورية فقد حمل تناقضات كبيرة عندما تباينت وجهات النظر التي تبنتها الكتل السياسية حول هذه الأزمة إذ أيد نواب كتلتي دولة القانون والتحالف الوطني موقف الحكومة، وحذرها بعضهم مما أسموه الرضوخ للإرادة الأمريكية، بيد أن موقف القائمة العراقية جاء مخالفا لموقف هذه الكتل كما لموقف الحكومة العراقية، وأعلن نوابها تأييدهم لأزمة الشعب السوري ومطالبة بالحصول على الحرية التي عجز نظام الأسد عن تحقيقها لهم بشكل سلمي لفترة طويلة من الزمن، ولم يكتفي أعضاء القائمة العراقية بإعلان موقف مؤيد للأزمة السورية بل انتقدوا موقف الحكومة منها، إذ وصف النائب خالد العلواني موقف الحكومة تجاه الأزمة السورية بأنه مخيب للآمال موضحا أن هذا الموقف هو استهانة بدماء شهداء الأزمة السورية.

وجاء موقف التحالف الكردستاني مؤيدا ومتعاطفا مع الانتفاضة السورية رغم مسايرته في بعض الأحيان الموقف الحكومي المعارض لقرارات الجامعة العربية إذ يرى الأكراد أن أي تحول ديمقراطي هو فرصة لدعم حقوق الأقليات في سوريا ومنها الأكراد، الذين يعانون الإقصاء والتهميش في ظل حكم نظام الأسد[1]. أما على المستوى الشعبي فكان موقفهم أكثر وضوحا من المواقف الرسمية للحكومة العراقية، ويمكن إيجازه بأنه موقف مؤيد وداعم للأزمة السورية ومندد بسياسة النظام السوري وآراءها، وهو موقف نابع من تعاطف الشعب العراقي مع جاره السوري في محنته الحالية، ورغبته في وقف آلة القمع التي يستعملها النظام تجاه هذا الشعب وحماية حقوقه وتلبية مطالبه المشروعة، مع التأكيد على وحدة الشعب السوري، وهذا ما عبر عنه أمين عام حركة العدل والإصلاح العراقي عبد الله حميدي عجيل الياور الذي دعا إلى ضرورة قيام العراقيين بتقديم المساعدات الإنسانية لإخوانهم السوريين ودعمهم إعلاميا. نظرا لمنع السلطات السورية وكالات الأنباء والتلفزيونات العربية والعالمية من تغطية نشاطات الأزمة السورية، ونقل الصورة الحقيقية لما يجري في داخل المدن السورية، علما أن هناك الكثير من

[1]- المرجع نفسه.

الطلبات التي قدمت مت العراقيين المتزوجين من النساء السوريات إلى دوائر الجنسية في محافظة نينوى يطالبون بها الحصول على إذن الإقامة أو تجديدها لغرض الاستقرار في المحافظة هربا من الملاحقات التي يتعرضون لها في بلادهم. [1]

وفي السياق ذاته أعلن رئيس مجلس محافظة الأنبار جاسم الحلبوسي، استعداد المحافظة لاستقبال النازحين السوريين في حال اضطرارهم إلى النزوح باتجاه المناطق الحدودية مع العراق شرط موافقة السلطات العراقية، على ذلك كما قام شباب الأزمة العراقية الكبرى– تجمع عراقيون–بتوجيه رسالة دعم وإسناد إلى الأزمة السورية في 22 أوت2011م، معلنين فيها تضامنهم مع أهداف وطموحات الشعب السوري.

على الرغم من أن وضع العراق السياسي والأمني مختلف تماما عن وضع الدول العربية الأخرى، وله خصوصية في اتخاذ المواقف تجاه أي حدث يحصل بالمنطقة، إلا أن مقتضيات البيئة السياسية والجيوبوليتيكية تملي عليه ضرورة انسجام مواقفه مع مواقف الدول الأخرى كالتركية والخليجية حتى لا يقع في عزلة دولية وإقليمية يكون طرفا فيها.[2]

6. موقف إيران من الأزمة السورية:

اتسم الموقف الإيراني الرسمي حيال الأزمة في سوريا بالانحياز الكامل للنظام السوري منذ اندلاع الحراك الاحتجاجي الشعبي فيها حيث تبنى الساسة الإيرانيون خطابا داعما للنظام في نهجه وسياسته الداخلية هدفها النيل من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأمريكية والصهيونية، لم يخفوا وقوفهم القوي إلى جانبه بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية، بل تبنوا وجهة نظره وطريقة تعامله مع الأوضاع الدامية والمتفاقمة في البلاد.

[1]- ريان ذنون محمود العباسي، مرجع سبق ذكره.
[2]- المرجع نفسه.

وبالرغم من التصريحات الخجولة لبعض المسؤولين حول الإصلاح واحترام مطالب الشعب السوري، فإن سياسة إيران لم يعطوا الجانب الإنساني والأخلاقي أي اهتمام يذكر، بالرغم من سقوط ألاف الضحايا المدنيين، فضلا عن الجرحى والمعتقلين والمفقودين والنازحين، مع علمهم بان الحراك الاحتجاجي السلمي أعلن منذ انطلاقته رغبة الشباب السوري في نيل الحرية واسترجاع الكرامة، والتطلع إلى دولة مدنية تعددية، تقوم على المواطنة والعدالة الاجتماعية.[1]

7. **موقف الحكومة الإيرانية :** منذ شهر أوت أصبح بالإمكان رؤية تغير في لهجة الخطاب الإيراني إزاء الحالة السورية، وبتاريخ 2011/08/24م على سبيل المثال قام تلفزيون المنار التابع لحزب الله بإجراء مقابلة مع الرئيس الإيراني "احمدي نجاد" قال خلاله: "على الشعب السوري والحكومة السورية أن يجلسا مع بعض للوصول إلى تفاهم.... عندما يكون هناك مشكلة بين الشعب وقياداته، عليهم أن يجلسوا للوصول إلى حل بعيدا عن العنف، أنّه لا يحق لأحدهما قتل الآخر".

ثم عبر وزير الخارجية علي اكبر صالحي عن نفس الموقف ولكن شكل أكثر وضوحا، عندما وصف المطالب التي ترفعها المظاهرات في سوريا ب "المشروعة" مطالبا نظام الأسد بالاعتراف بها والاستجابة لها على وجه السرعة.

وأخذت بعض وسائل الإعلام الإيرانية فيما بعد– خاصة المحسوبة على رئيس الجمهورية– تعدّل خطابها من الدعم الكامل للنظام إلى نقل خبر يظهر موقف الطرفين معا (النظام والمتظاهرين).

[1]- عمر كوش، النظام الإيراني و الأزمة السورية، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2012/5/25م، في الموقع:
www.Aljazeera.net/knawledgegate/opinions/2012/5/25.(20:16 ،2016/11/8) ،

أما موقف المعارضة الإيرانية، فتمثل في استغلال هذه المعارضة لهذه الإشارات بدورها، لتعبر بشكل علني عن موقفها المعارض للسياسة الرسمية للبلاد، والقائمة على الدعم المفتوح لنظام الأسد، خاصة وإن أية الله محمد علي دستغيب– وهو مرجع إصلاحي بارز وعضو مجلس خبراء القيادة– كان قد شكك سابقا في إستراتيجية البلاد، داعيا إلى تخصيص المورد للشعب الإيراني بدلا من إن تذهب لدعم النظام السوري.

وقد عضت السلطات الإيرانية الطرف عن آراء مماثلة في الصحافة والإعلام، فنشر "مركز دراسات الدبلوماسية الإيرانية" الذي يديره السفير السابق صادق خرازي، على سبيل المثال– مقابلة مع السفير السابق للبنان والأردن محمد علي سيحاني، تحت عنوان "الدعم الإيراني الأحادي للأسد سيؤدي إلى الأضرار بطهران" تحدث فيه عن ضرورة تعديل الموقف الرسمي، لأنه لا يخدم المصلحة الإيرانية حاليا.

كما نشرت صحيفة "شرق" الإيرانية خبرا عن إرسال حوالي 200 طبيب إيراني هم من أشهر أطباء البلاد، بمن فيهم وزير الصحة السابق، رسالة إلى الأسد "الطبيب" يطالبون فيها بإنهاء العنف.[1]

يحقق الكثير من المراقبين للأزمة السورية على أن الدور الإيراني بدا خاصا ومختلفا عن مواقف دول العالم، بما فيها التي اقتربت أو انخرطت في الملف السوري ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة، لعل الأبرز فيها:

- الموقف السياسي الحاسم والمؤيد الذي تلعبه إيران إلى جانب نظام الأسد، وهو موقف لم يتغير منذ انطلاق الأزمة السورية، وقد وظفت إيران مجمل علاقاتها في كل الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والدينية لتدعيم هذا الموقف.

[1]- علي حسين باكير، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 22 نوفمبر 2011م، في الموقع:
www.dohainstitute.org/release/73ba36-e4ac-4081-8385-1c517201736(20:48 ،2016/11/08) ،

- تقديم دعم مباشر للنظام ولسياسية في الداخل السوري، وهو دعم يشمل تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية ومعدات وقروض وتمويل احتياجات النظام، وصفقات أسلحة وإرسال خبراء في مختلف الشؤون العسكرية والأمنية والتقنية، والهدف تعزيز قوة النظام وقدراته لمواجهة الأزمة والتغلب عليها.
- لعبت إيران دورا داخليا متعدد الأبعاد في سوريا، الأبرز فيه تغيير الخريطة الديموغرافية الطائفية من خلال حشد الشيعة السوريين وتنظيمهم وحرب النظام على شعبه بدعوى حماية الوافد الشيعية، ودفع وحدات إيرانية أمنية–عسكرية للقيام بمهمات خاصة في سوريا، إضافة إلى تنظيم مجيء ميليشيات توالي إيران من بلدان مختلفة، واستخدامها في القتال ضد السوريين، كما هو حال حزب الله اللبناني، ولو أبو الفضل العباسي العراقي، وتنظيم حملات تطوع أسهمت فيها ومولتها إيران في كثير من البلدان بينها اليمن وبعض دول الخليج، ودفعت في محصلتها متطوعين للقتال إلى جانب قوات النظام، وخصوصا في ريف دمشق، أبرز معاقل الأزمة والخاصرة الضعيفة لمركز النظام في دمشق. ويبدو أن الهدف الأساسي للدور الإيراني الواسع في القضية السورية مستمد من إستراتيجية التمديد الإيراني في شرق المتوسط وصولا إلى الخليج، عبر العراق الذي تسيطر عليه إيران إلى سوريا التي يحكمها بشار الأسد إلى لبنان التي يفرض حزب الله سيطرته عليها.[1]

8. موقف الصين من الأزمة السورية :

اتسم الموقف الصيني بشأن الأزمة السورية برفض التدخل الخارجي بصفة عامة والتدخل الخارجي على وجه التحديد، ومن ثم رفض أي إجراء في مجلس الأمن من شأنه أن يفتح الطريق أمام احتمال هذا التدخل، وهو ما يفسر استخدامها حق الفيتو مرتين متتاليتين ضد

[1]- محمود المنير، إيران اندفاع القوة في مقابل العجز العربي "سوريا و اليمن نموذجا" ، إسلام أون لاين، 26 يناير 2015م، في الموقع:www.islamoonline.net/sahem/9848، (2016/11/08, 02: 21).

مشروعي قرار بشأن سوريا، ولهذا طرحت وزارة الخارجية الصينية مبادرتها لحل الأزمة السورية والتي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

- ترحيب الصين بتعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان لمتابعة القرار السياسي.
- تعرب الصين عن دعم الدور القيادي للأمم المتحدة في تنسيق جهود الإغاثة، وقالت أن الأمم المتحدة أو أي كيان أخر غير متحيز ينبغي أن يقيم الوضع الإنساني في ظل شرط احترام سيادة سوريا.
- يجب على المجتمع الدولي احترام استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي سوريا، وتقديم المساعدة اللازمة وحث الفصائل السياسية المختلفة في سوريا لإطلاق الحوار واحترام نتائج الحوار.
- عدم الموافقة على التدخل المسلح أو الضغط من اجل تغيير النظام في سوريا، وتعتقد أن استخدام القوة أو التهديد بفرض عقوبات لا يساعد على حل المشكلة بشكل مناسب.
- يجب أن يلتزم مجلس الأمن الدولي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف السياسية التي تحكم العلاقات الدّولية.[1]

لقد تخلت الصين عن سياسة النأي عن التدخل في الأزمات الواقعة خارج نطاق مصالحها المباشرة أو قضاءها الجيوسياسي المباشر، وذلك للمرة الأولى في تاريخها الحديث.

هذا المتغير الكبير في السياسة الخارجية الصينية سوف يدرسه طلاب العلاقات الدولية من الآن فصاعدا. وسيكتب المؤرخون غدا أنه إذا كانت برلين قد شهدت ميلاد الحرب الباردة بين الشرق الغرب، فان دمشق شهدت ولادة التحول التاريخي في السياسة الخارجية الصينية.

[1]- فراس عباس، محددات الموقف الصيني من الأزمة السورية: الدوافع و الأهداف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، في الموقع: www.hasiraq.org/773، (2016/11/9، 10:05).

وبالطبع فان هذا المتغير لا تعني به سوريا فقط وإنما بيئة النظام الدولي عامة، إلا أن سوريا ستبقى صانعته في حسابات التاريخ.

يبدو أن الموقف الصيني تجاه منطقة الشرق الأوسط وما شهدته من موجات الربيع وتحديد الأزمة السورية، اخذ يتبلور وفقا لسياق إستراتيجية جديدة متسقة مع قدرات بكين المتنامية، حيث تجاوز الموقف الصيني من الأزمة السورية حدود عدم الرضا عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى الموقف المباشر والمعارضة لتلك السياسة بشكل علني، بعدما استخدمت الصين حق الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي الأوربي، الذي يتبنى دعوة الجامعة العربية لتنحى الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة. الفيتو الصيني الذي عد تطورا نوعيا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع المنطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضا في نظرة بكين إلى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية، هي التي تعد من اقل الأعضاء الدائمين استخداما لحق الفيتو، (استعملته 13 مرة خلال 41 عاما) لتستخدم هذا الحق أربع مرات لإحباط صدور قرارات. [1]

عن مجلس الأمن اثنان منها دعيا إلى تنحي الرئيس السوري (بشار الأسد)، وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية. فعارضت الصين أي تدخل عسكري في سوريا، حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها.

[1]- عبد الجليل زيد المرهون، الصين و المسألة السورية، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2015/10/20م، في الموقع: www.aljazeera.net/knawledgegate/opinions/2015/1/19، (2016/11/9م، 10:38).

يؤكد تغيير الموقف الصيني من أحداث وتحولات مشهد الربيع العربي على نية بكين إبراز نفسها لاعبا جديدا في منطقة الشرق الأوسط، بما يتسق مع صالحها المتنامية فيها، خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، ورغبتها في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الآونة الأخيرة، ووفقا لما تميله شروط علاقاتها و تحالفاتها الدّولية.[1]

9. موقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية:

اتسم الموقف الأمريكي تجاه القضية السورية بالتردد والغموض، ولكنه ليس موقف جاهد، فقيل اندلاع الأزمة السورية كانت الإدارة الأمريكية بصدد مراجعة سياستها تجاه الإدارة السورية، فبعد أن كانت الإدارة الأمريكية تتعامل مع سوريا على أنها من الدول الداعمة للإرهاب ومن ثم يجب تغيير النظام القائم بها، كما أنها تهدد المصالح الإسرائيلية بدعمها لحماس وفصائل المقاومة، تغير هذا الموقف في الكونجرس الأمريكي في 2008 م وتأكدهم أن سياسات الجمهوريين تجاه سوريا فشلت في تحقيق المصالح الأمريكية لذلك ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الإستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا وهذا كان متوافق مع رغبة الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" لذلك بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السورية، وجاءت الأزمة السورية لتربك الموقف الأمريكي بما تحمله من تحديات تضعها إمام السياسة الأمريكية مثلث محددات للسياسة الأمريكية تجاه القضية السورية على رأسها:

- غياب السيطرة على السلاح الكيماوي السوري،
- عدم رغبة أمريكا في التورط في حروب أخرى في المنطق بعد الفشل الذي حققته في العراق وأفغانستان وليبيا.
- الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل.

[1]- ساشا العلو، الدور الصيني في الملف السوري، السورية.مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، الاثنين 11 ابريل 2016م، في الموقع: http://www.alsouria.net/content/ (10 :55 , 2016/11/09).

-اتساع حجم الكارثة الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية

-تزايد نفوذ الدول الكبرى على رأسهم روسيا والصين في سوريا والمنطقة على حساب تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.[1]

إن الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة لم تتخذ موقف موحدا وتعرضه على الإدارة الأمريكية، بل العكس فالصراع في سوريا زاد من الانقسامات في الجالية العربية فينما (اللجنة العربية لمكافحة التمييز) تطلب من أمريكا عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية مما يعني عدم مساعدة المعارضة يركز المركز العربي الأمريكي ويرأسه جيم زغبي على ضرورة حماية الأقليات في سوريا والمنطقة، هذا على الصعيد الداخلي أما على الخارجي فمعارضة بوتين لم تمكن أوباما من الحصول على شرعية دولية لقرار الضربة. وأوباما كان أول المنتقدين لبوش، الذي وبشكل أحادي ودون موافقة المجتمع الدولي أعلن العرب على العراق، لذلك حتى لما طرح موضوع الضربة طرحها بشكل ضربة عقابية وليس عملية عسكرية متكاملة تؤدي إلى الإطاحة بالأسد.

كما أن الأسد أدار الصراع لمصلحته ونجح في صبغة المعارضة على أنها مجموعة من المتطرفين الإسلاميين.

ساهم الأسد في تحويل الصراع إلى صراع طائفي وإلى بروز الإسلاميين في واجهة المعارضة، فأطلق سراح سجناء سجن نايا قرب دمشق وهو سجن معظم نزلائه من المتطرفين وبذلك غذى الأقطاب المتطرفة للمعارضة ومنها زهران علوش، كما أن التنكيل الذي لحق بالمسحيين على يد ثوار إسلاميين منها مجزرة معلولة ومنه اختطاف وقتل بعض رجال دين مسيحيين منهم المطران السرياني يوحنا إبراهيم، والمطران فادي حداد من طائفة الروم، والأب ماهر محفوظ من الكنيسة الأرمينية دفع الجمهور الأمريكي والطبقة السياسية إلى عدم تأييد

[1]- لبنى عبد الله محمد علي يسن عبد الله، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011-2014م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية، في الموقع:
www.democraticac.de/?p=10669، (2016/11/09، 11:08).

الثوار أساس أن أهم فصائلها من المتطرفين، فمثلا في يونيو 2013م بعث أسقفين ريشارد باتس دي موانز وجراد كيكانس رسالة إلى كيري طلبوا منه عدم تسليح الثوار والحصول على حل سياسي للازمة.[1]

يمكن تحديد جملة من العوامل ساهمت في تراجع الموقف الأمريكي وزادت من تحفظه عن دعم الأزمة السورية، وهي تشكل في مجملها مؤشرات على السياسة التي سوف تعتمدها إدارة أوباما في ولايتها الثانية:

- تخوف واشنطن من التوجهات السياسية والإيديولوجية لجزء من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، إذ لا ترغب إدارة أوباما بدعم هذه المجموعات بالسلاح بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها، وغالبا ما يعمد المسؤولون الأمريكيون إلى استذكار تجربتهم في أفغانستان عندما سلحوا جماعات المجاهدين لطرد القوات السوفياتية، ثم اتخذوا ابعد ذلك أمريكا نفسها هدفا لهجماتهم، وقد تعمقت هذه المخاوف بعد مقتل السفير الأمريكي في بنغازي، وسيطرة حركات جهادية على شمال مالي، ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج جبهة النصر في قائمة المنظمات الإرهابية في 5 ديسمبر 2012م.

- **أمن المنطقة:** تنظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الأزمة السورية ومسارها المسلح، وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح وانتشار الجماعات المتشددة وغياب سلطة مركزية قوية، وتنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على امن المنطقة وبخاصة على إسرائيل.

- نظر التشرذم المعارضة السورية، وبخاصة العسكرية منها، وغياب بديل ذي توجيهات معقولة بالنسبة إلى الأمريكيين ليحل محل النظام الحالي، وبسبب تأثير التجربة الأمريكية في العراق أيضا والنتائج الكارثية لانهيار الدولة هناك، نجد أن واشنطن تقترب أكثر من الموقف

[1]- دانية الخطيب، حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، أراء حول الخليج، في الموقع:
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3432:2015-08-03-10-26-1&/temid=172&option=com-content، (11 :46, 2016/11/09).

الروسي الهادف إلى إيجاد حل سياسي يضمن الحفاظ على النظام وفق بنيته الحالية ومؤسساته، ولاسيما الأمن والجيش، وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي الجديد "جون كيري" بوضوح عن ذلك في شهادة أدلى بها أمام الكونجرس في 24 يناير 2013م إذ قال: "أن التنسيق مع روسيا في الأزمة السورية هو أقل الشرور"، وكانت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا في بريتوريا في 7 آب 2012م، أن من يحاولون استغلال معاناة الشعب السوري سواء بإرسال إتباعهم أو بإرسال مقاتلين إرهابيين، أن يعلموا أي طرف خاصة الشعب السوري لن يسمح لهم بذلك، ولذلك يجب علينا أن نضمن بقاء مؤسسات الدولة سلمية، ومن هنا يتضح سبب مسارعة الولايات المتحدة إلى الترحيب بمبادرة معاذ الخطيب رئيس "الائتلاف الوطني لقوى الأزمة والمعارضة السورية" في 5 فبراير 2013م للحوار مع أطراف من النظام، فكان تدعم واشنطن مهمات المبعوثين الحوليين إلى سوريا، فإنها تحاول أن تبني كل ما يظهر أن ثمة عملا وخطوات، ولو كان ذلك مجردا من أي فاعلية آو نتائج.[1]

تعد هذه أهم العوامل التي تحكم الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، وهي العوامل ذاتها التي تؤثر أيضا في قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرارات، فقد عارضت الإدارة الأمريكية التدخل العسكري في ليبيا، لكن التدخل الفرنسي البريطاني جرها إلى اتخاذ موقف داعم عبر حلف الشمال الأطلسي "الناتو"، أما في سوريا فان الذي سيؤثر في صنع المواقف الدولية في النهاية تجاهها هو تطور الوضع على الأرض المتمثل أولا بالكارثة والعدد الكبير من الضحايا بسبب تمتع النظام بقدر غير مسبوق من حرية استخدام أنواع السلاح المختلفة وعدم وجود سقف يجد من استخدامه للعنف ضد شعبه، وثانيا تقديم الثوار على الأرض على

[1]- وحدة تحليل السياسات، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 27 فبراير 2013م، في الموقع:
www.dohainstitute.org/release/dbc39132-11bd-852c.3d2e394e5c4b، (2016/11/13م، 35: 11).

الرغم من عنف النظام وخطر تسليحهم، ما يجعلهم يعتمدون فقط على تمويل بعض المصادر الإقليمية.[1]

10. موقف روسيا من الأزمة السورية:

كانت روسيا القوة الثانية (بعد إيران) التي أعلنت دعمها للنظام السوري، وهي كانت قد تمكنت من استعادة عافيتها خلال العقد الماضي في ظل الرئيس "فلاديمير بوتين" وباتت منغمسة في الحد من الطموحات الأمريكية للعب دور مهيمن في السياسة الدولية، وكانت موسكو تعتبر أن على العالم أن يتحول إلى عالم متعدد الأقطاب على حساب عالم تهيمن على مقدراته واشنطن ، وبالتالي فلقد سعى القادة الروس إلى الدفاع عن مصالح بلادهم في المناطق الحيوية التي تهمهم بما فيها الشرق الأوسط، وهم رأوا في المسعى الأمريكي لتغيير النظام في سوريا تهديدا بحرمانهم من حلف قوي في المنطقة.[2]

والجدير ذكره أن علاقة قوية ترسخت بين دمشق وموسكو منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وقد منحت هذه العلاقة روسيا قاعدة بحرية في طرطوس على الضفاف الشرقية للمتوسط وهو ما سعت لتحقيقه منذ عهد بطرس الأكبر في بدايات القرن الثامن عشر، وخسارة سوريا لصالح الغرب كانت ستعني إغلاق الشرق الأوسط أمام الروس، ومنح الأمريكيين فرصة استخدام تركيا لمناطق لأعمال عدائية ضدهم في منطقة القوقاز ووسط أسيا.[3]

يدعو الموقف الروسي حيال الأزمة في سوريا إلى التساؤل عن الأسباب والحيثيات التي جعلت قادة روسيا الاتحادية يتعاملون معها وكأنها القضية الأهم والأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثرون سلبا على مسار تطورا الأحداث حيث أعلنوا منذ اليوم الأول لاندلاع الانتفاضة السورية في الخامس عشر من مارس 2011م، وقوفهم القوي

---

[1]-وحدة تحليل السياسات، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 27 فبراير 2013م، في الموقع:
www.dohainstitute.org/release/dbc39132-11bd-852c.3d2e394e5c4b، (2016/11/13م، 35: 11).

[2]- المرجع نفسه.

[3]- موريال ميراك، فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى و البلاد العربية منذ عام 2002، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1، 2014، ص 188، 189

إلى جانب النظام السوري بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية، وتبني وجهة نظر وطريقة تعامله مع الأوضاع الدامية والمتفاقمة.

ولم يعط الروس الجانب الإنساني والأخلاق بأي اهتمام يذكر بالرغم من سقوط الآلاف الضحايا المدنيين، ومن معرفتهم أن الحراك الاحتجاجي الشعبي أعلن منذ انطلاقته عن رغبة الشباب السوري في نيل الحرية واسترجاع الكرامة، والتطلع إلى دولة مدنية تعددية، تقوم على المواطنة والعدالة.

ومازالوا يظهرون، مع دخول الأزمة عامها الثاني، العزيمة والاستعداد على تقديم المزيد من التضحيات من اجل تحقيق طموحاتهم في العيش في كتف جمهورية من الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات.[1]

طرحت روسيا في عام 2012م مشروعا لعقد جلسات حوار بين الممثلين عن الحكومة الروسية وممثلين عما يسمون بالمعارضة ومن ثم طرحت موسكو في عام 2013م مشروعا لإخلاء سوريا من الأسلحة الكيمائية بعد أن تذرع الغرب بوجود الأسلحة الكيميائية في سوريا لمهاجمتها، وهناك مشروع روسي ثالث طرحه الرئيس فلاديمير بوتين يتناول القضاء على خطر تنظيم داعش الذي بدأ انتشاره من العراق وذلك عبر إنهاء الأزمة الجارية في سوريا.

ويتضمن مشروع بوتين إيجاد ائتلاف رباعي بين سوريا وتركيا والأردن والسعودية وقد قال الروس أن هذا المشروع طرحه في البداية وزير الدفاع السعودي محمد بن سليمان أثناء زيارته إلى موسكو في شهر يونيو الماضي.[2]

وقد استفاد الروس من التجربة الليبية وهم لا يريدون إطلاق يد أمريكا في سوريا لتفعل ما تشاء والجدير بالذكر أيضا أن روسيا تبت زيارة لرئيس مكتب الأمن القومي السوري علي مملوك إلى السعودية رغم نفي الإعلامي السوري لحصول مثل هذه الزيارة.

---

[1]- عمر كوش، روسيا والأزمة السورية، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2012/ 03/ 30، في الموقع:
www.aljazeera.net/knowledgegte/opinions/2012/3/30، (2016/11/13م، 12:00).

[2]- المرجع نفسه.

وربما يمكن القول أن الخطة الروسية تهدف إلى إخراج موسكو من عزلتها الدولية بسبب الأزمة الأوكرانية وقيامها بدور دولي أكبر وإيلاء الاهتمام بمخاوف السعودية الأمنية بعد الاتفاق النووي بين إيران والدول الست في فيينا، ورغم أن عدم إشراك إيران في هذه الخطة يعتبر من نقاط ضعفها لكن بوتين (الذي أكد على دور إيران الإقليمي) قد برر ذلك بالمخاوف والهواجس السعودية.

وفيما يتعلق بموقف الدول الأربع التي تشملها الخطة الروسية فيجب القول أن جميع هذه الدول يعطون الأولوية لمحاربة الإرهاب لكنهم يختلفون على كيفية التنفيذ، فتركيا ترى أن المشكلة هي وجود الأسد في السلطة ولذلك لن يرغب الأتراك في المشاركة في الخطة كما أن هناك خلافا سعوديا تركيا حول الأكراد فالسعودية تريد دعم الأكراد فيها تعتبرهم تركيا أعداء لها، ومن جهة أخرى تدعم السعودية الجماعات الإرهابية في سوريا فيما يعتبر موقف الأردن أيضا قريبا من الموقف السعودي و في النهاية تقف سوريا التي تعتبر مواقفها في هذا المجال قريبة من مواقف روسيا.[1]

إن نجاح الخطة الروسية يؤدي إلى إبقاء الأسد في السلطة وإضعاف الجماعات الإرهابية المسلحة مثل داعش وهذا ما يؤمن المصالح الروسية على الصعيد الدولي بعد محاولات عزل روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية كما أن تنفيذ هذه الخطة يعزز مكانة سوريا دوليا لكن يجب الانتباه إلى أن تنفيذ هذه الخطة لا يمكن اعتباره "فرصة" فقط الآن رفع مستوى العلاقات بين روسيا والسعودية وازدياد القضية السورية حيث يمكن أن يتخلى الروس عن الرئيس الأسد ويساوموا على بقائه وهذا ما يمكن اعتباره تهديدا.

أما مكافحة الإرهاب بشكل حقيقي يتطلب الابتعاد عن المصالح الشخصية والآنية وإعطاء الأولوية للعمل المشترك بعيدا عن الأجندات السرية والمصالح الضيقة وهذا العنصر

[1]- الخطة الروسية لحل الأزمة السورية... الفرص و التهديدات، الوقت تحليلي و اختباري، في الموقع: www.alwaqt.com/ar/news/1671 ، (12 :39, 2016/11/13).

لم يتوفر في الآن لدى من تتحاور معهم روسيا بشأن سوريا كما لم يتوفر لدى أمريكا التي أعلنت إنشاء حلف لمواجهة داعش لكنها تنفذ سياسة الحفاظ على هيمنتها على المنطقة بأي ثمن كان.

إن ما يحكى اليوم عن تغير في الموقف الروسي حيال الأزمة السورية وخصوصا بعد الموافقة الروسية على البيان الرئاسي الأممي الداعم لمهمة كوفي عنان، لا يعدو أكثر من مراهنات لتغير لم يتجسد بعد بخطوات عملية على الأرض.

ومن السابق لأوانه حدوث تبديل كبير في الموقف الروسي، إن لم يترافق بضغط روسي لحمل النظام في سوريا على تنفيذ النقاط الست التي حملها عنان معه إلى دمشق، إذ ليس المهم إعلان الموافقة عليها بل تنفيذها وفق آليات واضحة ومحددة تقضي إلى إحداث عملية تغيير حقيقي في روسيا. [1]

ولا شك في أن مال واتجاهات الأزمة في سوريا محفوفة بالمخاطر، وأن القادم ربما ينذر بالأسوء على الناس وعلى البلد ويدعم ذلك غياب أي أفق لحل سياسي للازمة الوطنية العامة في الوقت الحالي، نظرا لانسداد الأفق وإمعان النظام السوري في المراهنة على الحل الأمني والعسكري، الذي يرهن أرواحا كثيرة وعزيزة في مختلف المدن والبلديات والقرى السورية.

وبالرغم من ازدياد مظاهرات العسكرة والتسلح، فان الملاحظ هو استمرار الحركة الاحتجاجية في الازدياد والتصاعد، مظهرة قدرة كبيرة في الدفاع عن مطالبها واستعدادا منقطع النظير للتضحية، والمضي قدما في الحراك الثوري السلمي، ومبرهنة على أنها عابرة للإثنيات والمذاهب والمناطق.

[1]-المرجع نفسه.

وعليه فإن اتجاهات وسيناريوهات الأوضاع في سوريا تحكمها محددات عديدة أهمها، استمرار الأزمة الشعبية السلمية واتساع زخمها بوصفها جوهرة كل الحسابات والمعادلات الداخلية والخارجية، بما فيها المواقف والمعطيات والحسابات الدولية.[1]

المطلب الثالث: موقف تركيا من الأزمة السورية.

لم تكن تركيا شديدة الاهتمام بما جرى في تونس أو مصر أو اليمن، وكانت متحفظة كثيرا لاتجاه ما كان يجري في ليبيا، وأعلنت أنها لا توافق على تدخل الحلف الأطلسي (وهي عضو مهم فيه)، تنفيذ القرارات مجلس الأمن بهذا الشأن الذي تحفظت عليه أيضا، أما بالنسبة لسوريا فقد اختلف موقف الحكومة التركية كثيرا، فمنذ اللحظة الأولى لخروج السوريين إلى الشوارع مطالبين بالحرية والكرامة والديمقراطية، كان الموقف التركي داعما لهم ومؤيدا لمطالبهم على خلاف ما هو متوقع،[2]

بعد أشهر قليلة من اندلاع الأزمة السورية قام خلالها وزير الخارجية التركي آنذاك احمد دوواد أوغلو بعدة زيارات إلى دمشق للتوسط لدى النظام للتخلي عن الحل الأمني والقيام بإصلاحات ديمقراطية، اتخذت تركيا قرارها بدعم المعارضة والمطالبة برحيل النظام، تماشيا مع سياستها الداعمة للثورات والمراهنة على لحظة الربيع العربي.

تبدو تركيا شريكا مثاليا راهنا في مقاربة الوضع السوري، فهي حدودها المشتركة التي تبلغ 600 ميل مع سوريا، وبالقواعد العسكرية التابعة للناتو الموجودة على أراضيها التي يمكن كنها إطلاق العمليات، إذ تعتبر ذخر لأي عملية محتملة، ففي عام 1991م على سبيل المثال تم استخدام قاعدة إنجيرليك التي تبعد ستة أميال عن أضفى في جنوب شرق تركيا، كمنصة

[1]- عمر كوش، مرجع سبق ذكره.
[2]- منذر خدام، تقلبات الموقف التركي من الأزمة السورية، في الموقع :
www.alhayat.com/articles/650232/.(14:36 :2016/11/13):

تطلق منها العمليات الجوية الأمريكية دورياتها في منطقة حظر الطيران العراقي، ويمكن بسهولة توفير دعم جوي للمقاومة السورية انطلاقا من هذا الموقع العسكري المدار دوليا. [1]

إن تركيا مثلها مثل سائر الدول في المنطقة تخشى تدهور وضع سوريا و تفتتها على أسس أثنية ودينية، إذ حينها يمكن أن تصبح الدول المجاورة منغمسة في الصراع عبر الانحياز إلى أي من المجموعات الطائفة أو الإثنية، وإذا ما تذكرنا الأحداث التي شهدتها قبل زمن غير بعيد كل من لبنان والعراق، فان السلطات التركية تبدو محقة في مخاوفها، إلا الصراع مفتوح في سوريا ستدخل فيه قوى أجنبية، قد تكون له عواقب خطيرة على الأمن الإقليمي.

وبالفعل باشرت تركيا لعب دور نشط في دعم المعارضة السورية، ونيابة عن الحكومة التركية، تضطلع منظمات تركية غير حكومية مثل " مؤسسة حقوق إنسانية والحريات والإغاثة الإنسانية ومنظمة "مازلومدر" بمسؤولية الوساطة وجهود التعاون والتنسيق مع مجموعات المعارضة السورية واللاجئين السوريين، هذه الحركات منضمة إلى حدّ كبير من جانب الحكومة التركية، ويشير الواقع أن هذه المنظمات تنشط في دعم مجموعات المعارضة السورية واللاجئين السوريين إلى أن حكومة أردوغان، على الأقل على المستوى غبر الرسمي أقلته للغاية وتمل إلى مساندة المقاومة السورية، وهي أمنت لقيادي المعارضة السورية طيلة الأشهر القليلة الماضية فرض تنظيم لقاءات دولية في انطليا واسطنبول.[2]

لكن بعد ذلك فإن الموقف من الأزمة السورية بدأ يتحرك ببطء ولكن بشكل تصاعدي في الضغط على الأسد، فلدى أنقرة مخاوف مشروعة وتعتمد في الوقت نفسه على عدد من المعطيات الموضوعة في رسم مسار موقفها من الأزمة السورية، فحساباتها دقيقة جدّا ومعقدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حساسة ومتعددة في آن واحد أثناء اتخاذها لموقفها.

---

[1]- سعيد الحاج، خيارات تركيا أمام عاصمة حزم محتملة في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات 26 ابريل 2015، ص 3.

[2]- بيرم بالسي، المعضلة السورية، رد تركيا على الأزمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط في الموقع:
www.arnegie.mec.arg/2012/02/10/ar-pub-47154 ، (14 :52, 2016/11/13).

فهي تعرف أن التغيير سيطال المنطقة برمتها، لكنها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي نظرا الارتباط النظام السوري بملفات متفجرة، وتأمل أن تدير هذا الموضوع من سوريا بشكل يحفظ الحقوق والمطالب الشعبية التي تساندها، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تجنيبها الخسائر الكارثية فيما لو انزلقت الأمور إلى الفوضى.[1]

لكن بعد أن استمدت الأزمة دون حل، وحالة الفوضى العسكرية السائدة على الأرض السورية إضافة تذبذب الموقف الأمريكي كانت من الأسباب التي أدت إلى تراجع الموقف التركي عن شرط رحيل الأسد، خصوصا في ظل توقعات باتفاق وشيك بين إيران ودول (5+1) في 2014م وتبعاته المتوقعة، وهو ما دفع تركيا لتأييد الحل السياسي من خلال مفاوضات "جنيف 2" وحث المعارضة السورية على المشاركة به.

وفي جوان 2014م ومع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الموصل وتشكيل التحالف الدولي لمواجهة تبلور الموقف التركي حيث وافق لفظيا وبشكل مبدئي على المشاركة به، لكنه تمنع حتى الآن عن الانخراط الفعلي في العمليات العسكرية، أو اللاتينية، راية تطالب بإسقاط النظام في دمشق باعتباره أحد أهم أسباب ظهور التنظيم، وثانيا لسوق تركيا شروطا ثلاثة بين يدي مشاركتها حماية لأراضيها وهي المناطق الحدودية الآمنة ومناطق حظر الطيران، وتدريب وتسليح المعارضة السورية.[2]

كذلك من العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا إلى هذا الربع (الحل السياسي) حالة الركود والمراوحة في الوضع الميداني بين النظام وحلفاءه من جهة وفصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والاتفاق الأمريكي–الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني وشكل

[1]- علي حسين باكر، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011م، بدون صفحة.
[2]- سعيد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 3.

سوريا المستقبلية ضمن بنود شملت تهديدا مبطنا بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق.[1]

تخلل مرحلة الحل السياسي انتخابات السابع من حزيران. يونيو وما ترتب عليها من متغيرات داخلية وخارجية أثرت على صانع القرار التركي، ودفعته لإعادة تقييم سياسة الخارجية، وشهدت هذه المرحلة فتح قاعدة إنجيرليك العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط أنقرة بشكل فعلي. وأن بمستوى ما–في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة–داعش.

أما فيما يتعلق بمرحلة الانتقال من المبادرة للدفاع وتعتبر المرحلة الأخيرة والتي يمكن تأريخها بحادثة إسقاط أنقرة لمقاتلة الروسية والممتدة حتى الآن، وقد فقدت خلالها تركيا أيأمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيع كافة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية على مستويين:

الأول: السياق العام المتعلق بالإجراءات العقابية الروسية ضد أنقرة، على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، وفي مقدمتها فرض موسكو حالة حظر الطيران فعلي فوق سوريا منعت الطائرات التركية حتى الآن من التحليق فوق سوريا وأحيانا من الاقتراب من الحدود، وجعلت فكرة المنطقة الآمنة لتي تنادي بها تركيا منذ سنوات في حلم المستحيلة، فضلا عن أن تقدما دعما نوعيا لفصائل المعارضة السورية التي تواجه حملات تقدم النظام بغطاء جوي روسي إضافة للمواجهات مع قوات حماية الشعب وتنظيم الدولة.[2]

الثاني: السياق الخاص المتعلق بتقدم قوات حماية الشعب (الكردية)، وهي الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا، باسمها أو تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل هي معظمها، في مسعى تدعمه روسيا عسكريا والولايات المتحدة سياسيا لإقامة شريط كردي محاذ للحدود

[1]- الحاج سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز ادارك للدراسات و الاستشارات، مارس 2016، ص 11، 12
[2]- المرجع نفسه.

التركية– السورية، ومن ملامح تراجع التأثير التركي في هذه المرحلة وانكفائها على محاولة الدفاع عن مصالحها، تكسر الخطوط الحمراء التي أعلنتها فيما يتعلق بتقدم القوات الكردية، أولا غرب الفرات (وقد حصل ذلك أثر السيطرة على سد تشرين) ثم شرق عفرين (و قد سيطروا على بلدة تل رفعت وحاولوا التقدم نحو إعزاز) شهدت هذه المرحلة ارتفاعا وتيرة التنسيق والتعاون بين أنقرة والرياض، مع ملاحظة الانسحاب شبه الكامل للدوحة، وإن لم يصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي الكامل ومن ملامحه تولي الرياض ملف هيئة المفاوضات الممثلة للمعارضة والمشاركة في محادثات جنيف3، فضلا عن إرسال السعودية لعدد من مقاتلاتها إلى قاعدة إنجرليك التركية، وسط تصاعد وتيرة التسريبات التي تتحدث عن قرب عملية عسكرية تركية– سعودية في سوريا.[1]

وفي الأخير يمكن القول أنه نظرا التضارب المصالح الإقليمية والدولية، فالحرب الطائفية طويلة الأمد، والقمع المستمر من قبل نظام الأسد لقوى المعارضة، سبلا في قبولا من قبل بعض الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، وطبعا لانطباق ذلك على تركيا، حتى الآن، لقد تضمنت الجهود التركية اتخاذ موقف واضح ضد النظام السوري، ودعم المعارضة واستضافة اللاجئين، والمساعدات على إقامة تحالف دولي والعمل على تقديم المساعدات الإنسانية، إذا لم يقم تحالف دولي بدعم تلك الجهود، سيكون من غير المرجح أن تستمر تركيا بمفردها، الدعم التركي للمعارضة يوثق علاقات تركيا بقادة المستقبل في سوريا، وفي تقدير تركيا لن يكون الأسد قادرا على استعادة السيطرة مرة أخرى.[2]

- الجهود التركية في حد ذاتها غير كافية لإسقاط النظام، وبرغم كل العيوب الحالية للمعارضة السورية الوليدة والمسلحة نسبيا، إلا أنها يجب أن تكون من يوجه الضربة

[1]- الحاج سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 12
[2]- المرجع نفسه.

القاضية للنظام، عندئذ فقط يمكن أن يكون للجهود الدولية والضغوط الخارجية تأثير ظاهر.

انخراط تركيا واستثماراتها الهائلة في سوريا خلال العقد الماضي، جعلت منها صاحب مصلحة رئيس في مستقبل سوريا المستقرة، والآن فإن التحدي الكبير بالنسبة لتركيا بعد الربيع العربي حماية المصالح الأمنية والوقوف بجانب ثورات الشعوب، وتجنب العمل العسكري أحادي الجانب والانجراف إلى حرب أهلية طائفية، وتجاوز التعقيدات الإقليمية والعالمية في سوريا.[1]

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية – السورية على ضوء المستجدات الحالية

المطلب الأول: سيناريو التدخل الدولي المباشر في سوريا.

يعتبر هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات المطروحة على الساحة الدولية خطورة، حيث يهدف إلى احتواء المواجهات العسكرية الإقليمية التي تسعى إلى جر المنطقة بأكملها إليها، الأمر الذي يستلزم تدخلا مباشرا للحيلولة دون الوقوع في مواجهات عسكرية إقليمية.[2]

بعد عشرة شهور من الأزمة السورية المباركة يظهر أن الموقف السوري بات مقسوما إلى قسمين: النظام: وقد حسم أمره في محاربة الشعب، وقطع كل خط للرجعة أو مبادرة الإصلاح قامت بها جهة ما للوساطة، ويساعده في ذلك إلزامه من السياسيين والعسكريين ومشايخ السلطة.

الشعب: وقد نفض عن نفسه غبار الخوف والجبن، وقدم التضحيات الكبيرة في ذلك، وقد حسم أمره في إسقاط النظام، لاسيما بعد التغيرات الجذرية التي أحدثتها الأزمة فيه. فكريا، وسياسيا، واجتماعيا، ودينيا، وحقيقة منجزات ضخمة على مختلف الأصعدة.

---

[1]- ازول جيجي وقادراوسن، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، في الموقع:www.rouyaturkyyar.com، (2016/11/14، 12:12).

[2]- سامية بيرس، سوريا و تركيا بين التحالف و العداء، مجلة شؤون عربية، شتاء، 2012، ع 152، ص 182

من الواضح أن استمرار الأزمة بعد هذه الفترة الطويلة من الزمن بطريقة المظاهرات السلمية فقط، والتضحيات الجسيمة، أصبح محل تساؤل عن جدواه، ظهرت مطالبات عديدة لتسليح الأزمة آو تدخل أطراف خارجية لدعمها. تتعارض الآراء حول شكل التدخل العسكري المنتظر في سوريا، بين أن يأتي على شاكلة النموذج الليبي أو النموذج الكوسوفي، على الرغم من أن قرارا أمريكيا بالتدخل لم يتخذ بعد. [1]

قال لؤي المقداد، المنسق الإعلامي والسياسي للجيش الحر، في تصريح خاص لـ "إيلاف" أن هيئة الأركان تعتبر تجديد سلاح الصواريخ والطيران عن معركة بشار الأسد ضد الشعب السوري بأي شكل من الأشكال، مطلبا رئيسيا وضرورة ملحة جدا، خصوصا بعدما تجاوز الأسد كل الخطوط الحمراء في استعمال السلاح الكيماوي، من خلال قصف المناطق المحررة وشبه المحررة بالكيماوي، والصواريخ غير التقليدية.

وأضاف نتيجة الاتصالات التي حصلت بين القيادات في هيئة الأركان والقوى الثورية الأخرى مع قيادات دولية، يجد المجتمع الدولي نفسه في موقف محرج للغاية اليوم، ومن غير المنطقي عدم التحرك في ظل تجاوز نظام الأسد كل الأعراف والقيم، إلى درجة أن الغرب باتوا في حالة حرجة أمام شعوبهم، موضحا أن صور الأطفال الشهداء باتت في شوارعها، وهذا كله يؤكد مع مجموعة معطيات أخرى أن الدول العظمى بصدد تحرك معين[2].

لا يخفي أن روسيا أحد أكبر داعمي نظام الأسد منذ اندلاع الأزمة السوية ضده، ومع تطورها لحرب أهلية في سورية كلها، لكن التطور الكبير جاء في سبتمبر الماضي حيث قامت روسيا بتدخل عسكري مباشر في سوريا عبر القيام بضربات جوية لمواقع المعارضة السورية. أعلنت روسيا أن تدخلها جاء فقط للحفاظ على سوريا ولمحاربة داعش، لكنّ الانتقادات تنهال

[1]- عماد الدين خيتي، خيارات الأزمة السورية بين التسلح و التدخل الخارجي، موقع نور سورية، 2012م، في الموقع: http://syrianoor.net/revto/1221.(14:52 ،2016/11/18م).

[2]- بهية مارديني، سيناريوهات التدخل العسكري في سوريا، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2013/08/27 م، في الموقع:

www.asharqalarabi.org.uk/.(15:02 ،2016/11/18م) ،

على روسيا لأنّ الغارات الجوية إنما جاءت فقط على القوى المعادية للنظام السوري، بالتحديد جبهة النصرة وأحرار الشام. التدخل الروسي المفاجئ ينذر بتغير خريطة الصراع في الداخل السوري، وقد يعد بتدخل سعودي تركي وفقا لبعض المتغيرات التي سكرها في التقرير.

وزير الخارجية الروسي في مناورة دبلوماسية أعلن أمس الأحد عن استعداد روسيا للتعاون مع الولايات المتحدة بدعم الجيش السوري الحرّ بضربات جويّة ضد داعش والجماعات المتشددة في سوريا، لكن الأمر يتطلب إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في سوريا في إطار أية تسوية للأزمة السورية بالطبع تصريحات لا فروق واضحة، لن نترك الأسد[1].

لكن هل يغير التدخل الروسي الواقع على الأرض ويغير توازن القوى الحالي بين النظام والمعارضة، سؤال يستجيب عليه الأيام القادمة عند اقتراب موعد نهاية الحملة الجوية الروسية التي ستستغرق ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر.

الحملة الأمريكية المستمرة منذ أكثر من عام ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق لم تغير الواقع على الأرض كثيرا ومازال التنظيم متماسكا ومحافظًا على أغلب الأراضي التي استولى عليها عندما أعلن عن تأسيس "دولته" في العراق والشام.

تقول موسكو إن التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن عاجز عن إلحاق الهزيمة بالجماعات المتطرفة في سوريا وأن حملتها الجوية مدعومة بقوات الحكومة السورية كفيلة بالقضاء على هذه الجماعات، فيما قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن التدخل الروسي سيؤدي في واقع الأمر إلى تقوية تنظيم "الدولة الإسلامية".[2]

---

[1]- عبد الناصر. ساست بوست، السعودية وتركيا في سوريا هل صار التدخل العسكري وشيكا، ترك برس، 2015، في الموقع: www.turkpress.co.mode.(17:00 ،2016/11/18) .

2- المرجع نفسه.

لكن هل بمقدور الأسد الذي فقد السيطرة على نحو 85 بالمائة من مساحة سوريا استعادة السيطرة على كل الأراضي السورية بمساعدة موسكو دون التوصل إلى توافق إقليمي ودولي على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية؟.

ومع تأكيد موسكو أنها لن ترسل قوات برية إلى سوريا، فهل تستطيع قوات الأسد لوحدها استعادة السيطرة على كل سوريا؟، لكن إذا فشلت موسكو في تحقيق ذلك، هناك مخاوف من أن يتحول الوضع الحالي، بقاء سوريا مقسمة بين مختلف القوى إلى وضع شبه نهائي.

الولايات المتحدة التي مازالت ترفض الانخراط بشكل مباشر في الصراع السوري ترى أن الخطوة الروسية أشبه بربط الروس أنفسهم بسفينة تغرق في إشارة إلى نظام الأسد حسب وصف وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر.

وأضاف كارتر أن التدخل الروسي في سوريا "زاد من حدة الحرب الأهلية في سوريا، وبات يهدد فرص التوصل إلى حلول سياسية، معربا عن أمله أن يرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مخاطر هذه الإستراتيجية".[1]

كما أن التدخل الروسي العسكري المباشر في سوريا وإقامة موسكو مركز التنسيق الاستخباري مع كلّ من العراق وإيران وسوريا وبمشاركة روسية في بغداد، آثار الكثير من المخاوف في دول المنطقة حول النيات الحقيقية بموسكو، وتراه تعزيز النفوذ الإيراني، وهو ما قد يدفع القوى الإقليمية إلى زيادة الدعم العسكري والمالي لقوى المعارضة السورية مما يزيد حدة الصراع والحرب في سوريا ويجعل أي حل سياسي أبعد مثالاً مما هو عليه الآن.[2]

---

[1]- عربي، ما أهداف التدخل الروسي في سوريا؟، BBC، 5 أكتوبر 2015م، في الموقع: www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/10/151005-comments-syria-russia-military، (2016/11/18، 16:10).

2- المرجع نفسه.

التدخل في سوريا يحمل مخاطر شديدة بالنسبة لروسيا فهي قد تحفز (الجهاديين) على القتال المباشر ضدها، كما أنها رمت كامل أوراقها على حليف ضعيف الشرعية دوليا وإقليميا، في الوقت الذي يملك رافضيه الإقليميين على الأخص تركيا والسعودية العديد من مميزات القوة والتأثير.

لاشك أن التدخل الروسي الآن يمثل إشارة للمعارضة المسلحة داخل سوريا ومن يدعمها من الأطراف الإقليميين، إلى التزام روسيا الكامل في دعم النظام السوري، وما سيترتب عليهم من فرض قناعة أن فكرة "نصر عسكري حاسم" ضد النظام السوري أصبحت غير ممكنة بما في ذلك فرض ما يسمى "منطقة آمنة" شمال سوريا، وبالتالي تفرض على المعارضة بحلول سياسية يكون الأسد موجودا فيها.[1]

إن التدخل الدول لن يكون مشهدا أو سيناريو مرجح الحدوث بصورة كبيرة، ذلك أن هناك اعتبارات عديدة تمنع حدوثه، على الأقل في الوقت الراهن أو في المستقبل القريب، بسبب وجود عدة موانع تمنع هذا السيناريو من الوقوع منها:

1) الموقف الروسي المتشدد ضد إسقاط النظام السوري، حيث أن موسكو وقفت منذ البداية مع النظام ضد محاولات تركيا والغرب إسقاطه، وقد نستنتج من الوقف الروسي عدة نتائج منها:

- رغبة روسيا في إعادة أمجاد الإمبراطورية السوفياتية التي عاشت لسنوات عديدة ضد الغرب الأوروبي والأمريكي.

[1]- صفوان دؤود، التدخل الروسي المباشر يبعثر أوراق الحرب السورية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2015، في الموقع: www.europarabct.com/، (2016/11/18, 12: 18).

- الخوف من امتداد الربيع العربي لدول القوقاز، وما سوف تجره من ويلات عن النظام الروسي الاستبدادي، خاصة أن دول القوقاز تدين الإسلام، وتنمي للمذاهب السنية الرائدة لثورات الربيع العربي.
- العامل الدولي الذي أحرج روسيا وحاول عزلتها واقتلاع آخر حصونها في الشرق.
- إمكانية عودة الحرب الباردة بين الروس والدول الغربية ولكن بصورة غير مباشرة، من خلال ساحة الحرب السورية.

إجمالا تعددت كثرة التصريحات الروسية تجاه الأزمة في سوريا، حيث أجمعت أغلبها على الحل السلمي مع عدم المماس بالرئيس بشار الأسد، حيث أكد ميخائيل بوغدانوف– مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط– أن روسيا لن توافق على أي قرار يفرض أو يهدد تفرض عقوبات على سوريا أو يتضمن أي إشارة للتدخل الخارجي، وأكد أن روسيا مع المساعي الرامية لحل الأزمة السورية سياسيا عبر جمع الأطراف المعينة على طاولة الحوار.[1]

وقد نقل عن دبلوماسي روسي قوله: "إن روسيا لن تؤيد أي قرار يطالب الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي، وفي نفس السياق أعلن غينادي غاتيلوف– نائب وزير الخارجية الروسي– رفض موسكو مشروع القرار الغربي في مجلس الأمن بشأن سوريا لأنه لم يراعي الموقف الروسي.

وهكذا فإن الموقف الروسي المتصلب حيال التدخل الغربي في سوريا قد يكون بمثابة حجر عثرة أمام الدول الغربي وتركيا في هذا التدخل، وبالتالي فإن خوف روسيا من التغلغل الغربي على حساب مصالحها في سوريا جعلها تقف وقفة المدافع الأكثر شراسة ضد أي مساس تركي أو غربي بدمشق.

[1]- يوسف القدرة، مرجع سبق ذكره، ص151.

2) المحور الثنائي (حزب الله، إيران) الذي يقف بجانب النظام السوري، حيث أن العامل المذهبي للطرفين إلى جانب التحالف بين الأطراف الثلاثة جعل النظام الإيراني وحزب الله اللبناني يقفان بجانب النظام السوري منذ بداية الأحداث، حيث أشارت عدة تقارير عن وجود عدد كبير من المقاتلين الإيرانيين ومقاتلين من حزب الله في سوريا يقاتلون بجانب جيش النظام السوري، وقد أشارت هذه التقارير عن وجود ثلاثة آلاف عنصر من عناصر الحرس الثوري الإيراني، بجانب 2000م عنصر من حزب الله اللبناني يقاتلون جميعهم بجانب حليفهم الرئيس[1] بشار الأسد، علاوة عن وجود آلاف من جنود حزب الله على أهبة الاستعداد للقتال في سوريا بجانب النظام السوري.

إن الغرب وحلفاء يريدون من إيران ان تتدخل في سوريا بأي طريقة كانت، وذلك لتحقيق أهداف عديدة من هذا التدخل منها، استنزاف الطاقة القتالية والحربية لإيران من خلال تكبيده خسائر كبيرة جراء مشاركته في القتال الدائر في سوريا، وأيضا استنزاف القدرات القتالية للنظام السوري من خلال إطالة مدة الحرب الأهلية داخل سوريا، والعمل على أضعاف جميع الجبهات سواء الداخلية المتمثلة في النظام والمعارضة، أو الجبهات الخارجية المتمثلة في إيران وحزب الله اللبناني.

3) أن القوى الغربية ستواجه تحديات أكبر بكثير عند التدخل ضد بشار الأسد من الناحيتين السياسية والعسكرية، مما واجهته في ليبيا، ويقول المعهد الملكي البريطاني للدراسات الدفاعية والأمنية في تقرير بمناسبة الذكرى الأولى للقرار الذي أصدرته الأمم المتحدة، "التدخل في ليبيا حدث في لحظة نادرة للغاية، عندما توافقت أبراج الحظ الدولية مع مجموعة من الظروف المواتية"، وعلى العكس من القذافي، فقد قام الأسد بتحديث قدراته

[1]- يوسف القدرة، مرجع سبق ذكره، ص151.

الجوية والبحرية منذ اندلاع الأزمة ضده قبل سنة، حسب المعهد السويدي الدولي لحراسات السلام الذي يتابع الصناعات العسكرية غير المعلنة، وفي تقريره السنوي حول تجارة الأسلحة العالمية الذي سينشر اليوم، سجل المعهد مليارات من الدولارات أنفقها الأسد على شراء أنظمة متطورة من الأسلحة الروسية سلم الكثير منها خلال العام الماضي.

وهكذا ترى الدراسة صعوبة التدخل الغربي في سوريا حاليا بالرغم من التطورات التي تحتم على الغرب التدخل ضد النظام السوري، لكن ما يجب قوله أن الغرب يريد استنزاف القوة القتالية لكل من النظام السوري والمعارضة، إضافة إلى إيران وحزب الله اللذان يقاتلان إلى جانب النظام السوري، وبالتالي فان احتمالية التدخل الغربي مع تركيا أو بدونه هو احتمال لا يرتقي إلى الجدية أو إلى الرهان عليه.[1]

المطلب الثاني: سيناريو التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا.

في أحد اللقاءات الصحفية تحدث رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي عن المذابح التي ارتكبها في سوريا ضد المدنيين قائلا: «إن ارتكاب مثل هذه الأخطاء سيتسبب في مشاكل لا يمكن لسوريا ولا المنطقة تحملها، وإذا تدهورت الأمور في سوريا إلى مجازر فسنكون مضطرين إلى القيام بما يجب القيام به» ولكننا نتساءل بهذا الصدد: ما هذا الذي يجب القيام به ؟ [2]

لا يزال المسؤولون الأتراك يعيشون السيناريوهات كيفية إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وفي ظل استحالة القيام بتدخل عسكري خارجي دولي تكون تركيا جزءا منه، يبدو أن أنقرة لا تزال تبحث عن كيفية التدخل بمفردها برغم كل المحاذير المحتملة والتحذيرات الداخلية من ذلك.[3]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- محفوض، (سوريا و تركيا..)، مرجع سبق ذكره، ص 61،62

[3]- محمد نور الدين، سيناريوهات تركية رسمية للحرب على سوريا، السفير، عربي ودولي، في: 21/11/2011، ص13

يرفض غالبية الأتراك تدخلا عسكريا لبلادهم في الأزمة السورية، رغم إقرار كثيرين بضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية وتجنيب المنطقة حربا، ويستبعد كتاب ومحللون أتراك الاحتمال القائل بتدخل عسكري تركي وشيك في سوريا.

اسطنبول: العلاقات التركية السورية المتوترة بعد إسقاط دمشق للطائرة الحربية التركية، والتصريحات شديدة اللعبة الصادرة عن كلا الجانبين تشير في الأذهان سؤالا حول الخطوة التي تعتزم تركيا القيام بها في المرحلة المقبلة، وهي التي تستضيف على أراضيها نحو 80 ألف لاجئ سوري فروا من العنف المتصاعد في بلادهم.[1]

وفي وقت ينقد فيه النقاش في تركيا على أشده بشان السيناريوهات المحتملة، يتساءل البعض حول احتمال انتقال أنقرة– التي أدلت في الآن بأشد تصريحات بوسعها الإدلاء بها بشأن سوريا، والتي كانت قبل نحو عام واحد فقط تتمتع بعلاقات طيبة للغاية مع النظام السوري وعائلة الأسد– في المرحلة المقبلة من الحيز النظري إلى التطبيق العملي.

وزير الخارجية التركي احمد داوود أووغلو الذي تبنى القضية السورية كما لو كانت قضيته الخاصة أكد مرارا وبمنتهى الوضوح أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي حيال المظالم المرتكبة في سوريا. من جهته قال الرئيس رجب طيب أردوغان أنّ بلاده لن تغض النضر عن ارتكاب النظام السوري مجزرة مشابهة لمجزرة حماة مشيرا إلى أنّ الموقف التركي مما يجري في سوريا لن يقتصر على مجرد تصريحات فقط وهو ما اثأر في الأذهان الكثير من علامات الاستفهام ذات الدلالة.[2]

بعد تردد طويل، قررت تركيا الدخول مباشرة في أتون الصراع الدائر في سوريا، فقامت صباح يوم 24 أوت 2016م، بإرسال دبابات وقوات خاصة مدعومة بغطاء جوي لمساندة

[1]- المرجع نفسه.

[2]- إسلام اوزكان، احتمالات تدخل عسكري تركي في سوريا ما زالت مستبعدة، موقع مجلة إيلاف، عدد 4535، 25 يونيو 2012)، بدون صفحة.

هجوم المعارضة السورية على مدينة جرابلس الحدودية. وبمجرد استعادة المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية، وجهت تركيا إنذارا أعطت فيه " قوات سوريا الديمقراطية" التي تمثل وحدات حماية الشعب الكردي عمودها الفقري مهلة ثلاثة أيام لسحب قواتها إلى شرق نهر الفرات، بعد أن تمكنت بدورها، وبغطاء جوي لقوات التحالف الدولي، من استعادة مدينة منبج ذات الأهمية الإستراتيجية من تنظيم الدولة– فما الذي حدا بتركيا إلى التخلي عن ترددها الطويل واتخاذ قرار التدخل المبشر في سوريا في هذه المرحلة تحديداّ؟ ولماذا انتظرت كل هذا الوقت للقيام بذلك؟[1]

ساهمت حملة من العوامل في دفع تركيا إلى التدخل مباشرة في الصراع السوري، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبعضها الآخر مرتبط بالوضعين الإقليمي والدولي وتغيير علاقة تركيا بالقوى المؤثرة في الموضوع السوري.[2]

دوافع التدخل :

هناك دوافع عديدة تشير إلى إمكانية تدخل عسكري في سوريا من أهمها:

1. تطور الأحدث بشكل دراماتيكي لصالح النظام في شمال سوريا، بمساندة روسية، مما ينذر تقطع ممرات الإمداد للمعارضة السورية مع الحدود التركية بشكل كامل، وبخاصة في ظل تجهز النظام للسيطرة على مدينة حلب، وكلما استمرت الأمور بهذا النسق ازداد احتمال تعرض المعرضة للهزيمة في حلب، وهذا سيجعل تركيا تخسر أحد أهم أوراق قوتها، بل ربما يضعها أمام أسوء وضع منذ بدء الأحداث في سوريا، وستكون أيضا في مواجهة مباشرة مع التهديدات، فشل محادثات حنيف مما ينف لنهاية الحلول السياسية في سوريا، مع عدم الاقتناع بجدواها وبخاصة في ظل سلوك الإدارة الأمريكية

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المركز العربي للأبحاث، التدخل التركي في سوريا: دوافع داخلية و فرصة خارجية، المدن، جريدة الكترونية مستقبلية 31/8/2016، في الموقع: www.almodon.com/arabworld/2016/8/31، (12:02، 19/11/2016).

الحالي، وتحديدا الطريقة التي تعامل بها سواءا المبعوث الدولي دي ميستورا أو وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع هيئة التفاوض الممثلة للمعارضة السورية.

2. تزايد النفوذ الكردي شمال سوريا، وتزايد الخشية لدى تركيا من تلاحم الأكراد شمال سوريا بعضها ببعض، وبخاصة المنطقة المتبقية حوالي 90 كلم، بالإضافة إلى الاستياء التركي الشديد من العلاقات الأمريكية مع وحدات حماية الشعب الكردي، وفي هذا السياق انتقد أردوغان بشدة الزيارة التي قام بها مؤخرا المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي إلى التحالف الدولي ضد الجهاد بين بريت ماكغورك إلى "وحدات حماية الشعب" الكردية التي تسيطر على كوبان السورية، ودعا واشنطن إلى الاختيار بين تركيا و بين ما سماهم "إرهابيي كوبان".[1]

3. استعداد السعودية للمشاركة في عمليات برية في سوريا ضج تنظيم الدولة، ووجود توافق سعودي تركي قطري ستشعر الخطر من ترك المعارضة وحيدة أمام القصف الروسي والتدخل الإيراني على الجبهة الشمالية.

4. الرغبة التركية في وضع حد للنفوذ والتدخل الروسي والإيراني في المنطقة.

عوائق التدخل:

1-المعارضة الأمريكية للتدخل، و عدم موافقة حلف الناتو على تقديم الدعم، أو الضغط الشديد على توجيه التدخل ليكون ضد داعش فقط.

2-الخشية من الانتقال لمواجهة مباشرة مع روسيا وإيران، حيث تمكن إن تتطور إلى حرب شاملة.

[1]- سيناريوهات التدخل العسكري التركي في سوريا، التجمع الوطني للعاملين في مؤسسات الدولة السورية، 2016، في الموقع: www.syria.nass.com، (20 :07, 2016/11/19) .

3-الاضطرار للدخول في مواجهة مفتوحة مع القوات الكردية شمال سوريا على طول الحدود التركية السورية وهو ما قد يشعل مواجهات في المدن ذات الأغلبية الكردية داخل تركيا.

4-عدم وجود ضمانات على فعالية التدخل، أو إمكانية تحقيق لأهداف في ظل عدم قدرة السعودية على التقدم في اليمن وإخراج الحوثيين من صنعاء، بالرغم من عدم وجود شبكة التعقيدات الموجودة في سوريا.

5-وجود أجندات مختلفة وأهداف متفاوتة، وبخاصة أن التدخل العسكري التركي لن يكون فرديا بأية حال من الأحوال، إضافة إلى أن التحالف معرض للانقسام، أو الانفضاض، آو عدم التعاطي بنفس المستوى من الجدية من بعض الدول المنضوية تحته.

6-عدم وضوح الرؤِية السياسية للحملات العسكرية التي يدور الحديث عنها.

7-في حال فشل التدخل العسكري ستكون تركيا المتضرر الأكبر بسبب حدودها الممتدة مع سوريا و وجود كم كبير من الأكراد و العلويين الأتراك المعارضين للحكومة في داخل تركيا.

8-احتمال قيام داعش بتكثيف عمليات استهداف الداخل التركي.

9-وجود قناعات مؤثرة لدى الجانب التركي بالاعتماد على الحل عبر المباحثات والحوار.[1]

تبدو العملية العسكرية التركية حتى الآن محدودة وينحصر هدفها الرئيس في أيعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية، ومنع وحدات حماية الشعب من ملء الفراغ الذي يخلفه انحسار التنظيم ومن ثم السيطرة على الشريط الحدودي مع سورية، خصوصا في مناطق غرب الفرات نما تمثل اختبارا لقدرة الحكومة التركية على قيادة المؤسسة العسكرية و إخضاعها

[1]-المرجع نفسه.

للسلطة المدنية، وتحقيق حالة من التوازن بين الدعم الأمريكي المشروط، وغض الطرف الروسي المقصود، وتوافق المصالح مع إيران للحد من تطلعات الأكراد الاستقلالية في الوقت نفسه، يمثل التدخل فرصة للمعارضة السورية لإثبات جدارتها في إي تسوية سياسية للمسألة السورية.[1]

ثمة تقارير تشير إلى إن هذا السيناريو بوشر به عمليا على الأرض من خلال الإجراءات الأمنية في المنطقة الحدودية وتحديد المناطق الجغرافية التي سيتم الدخول إليها من قبل 20 ألف جندي، وهي بطول 150 كلم^2 وعمق 35 كلم^2 تمتد من منطقة تل ابيض إلى غرب طرابلس بهدف قطع الطريق أمام المشروع الكردي.

غير أنه، ورغم هذه التفاصيل وغيرها، ثمة من بتحدث عن صعوبة تنفيذ سيناريو التدخل العسكري بسبب رفض المؤسسة العسكرية وتحديدا رئاسة الأركان التي ترى في الأمر مغامرة، بل ربما مؤامرة هدفها جر تركيا إلى مستنقع كبير الهدف منه تركيا نفسها.[2]

المطلب الثالث: سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية

تشكل المعارضة السورية بالنسبة إلى تركيا رهانا جديا تعمل على إنتاجه وبلورته، وتقوم بكل ما هو ممكن من اجل جعله خيارا سياسيا واقعيا، وقوة سياسية وميدانية متزنة. حيث بدأت قصة تركيا مع المعارضة السورية قبل سنوات عديدة، وقد سبق لنواب من حزب العدالة والتنمية أن تحادثوا مع الرئيس السوري بشار الأسد بخصوص الإخوان المسلمين، كما أن العلام التركي المقرب من أردوغان وحكومته يواصل الإشارة إلى الظاهرة السورية من منظور انتقدي لدمشق و ما تمارسه من تضيق و خناق للمعارضة السورية.[3]

---

[1]-المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، دوافع التدخل التركي في سوريا و احتمالات توسعه، العربي الجديد، 2016م، في الموقع: http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/8/30/1، (2016/11/19م، 20:19).

[2]- خو رشيد دلي، تركيا والتدخل العسكري في سوريا، شبكة الجزيرة الإعلامية في الموقع: www.aljazeera.net/Knouledgegrte/opinion/2015/6/30، (2016/11/19م، 20:44).

[3]- محفوض، (سوريا وتركيا)...، مرجع سبق ذكره، ص 53.

بعد أن اتضح أن النظام السوري لن يستجيب بشكل بناء للنصيحة التركية، وأصرّ على استخدام القوة المفرطة ضد مواطنيه، اتخذت تركيا موقفا صارما ضد الأسد، و استضافت بكل علانية المعارضة السورية في أوت 2011م. و اعتبر تغير الموقف التركي تجاه الأسد متأخرا، و مبكر في نفس الوقت.[1]

فقد رأى الليبراليون أن تركيا اتخذت مواقف ضد نظام الأسد بعد قوات الأوان، حين رأى "الواقعيون" أن تركيا كان يجب عليها ترك الباب مفتوح لمواصلة المفاوضات مع النظام. على أية حال، أظهرت تعاملات تركيا مع نظام الأسد منذ أوائل العقد الماضي أنّ الأسد عاجز عن إجراء أية إصلاحات أو حتى التوصل إلى حلّ عن طريق التفاوض.

علاوة على ذلك، اثبت النظام السوري انه ليس عاجزا فقط عن إجراء إصلاحات لقد دمر نظام الأسد المدن الكبرى مثل حمص بحجة محاربة الإرهابيين في الواقع، يهدف النظام السوري إلى ترك بنية مفككة للقوى السياسية القادمة، و ذلك بعد أن تتمكن المعارضة من اسقط النظام في دمشق.

لقد عملت تركيا على تحسين العلاقات على اعتبارها صاحب مصلحة في استقرار سوريا في المستقبل، عند انتهاء الأزمة السورية. لكن للأسف جهودها لم تكن كافية لتغيير رغبة نظام الأسد في رؤية الفوضى، بدلا من تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية في دمشق.

اليوم، تعمل تركيا على تغيير النظام في سوريا، ويعتبر هذا من أهم وأخطر التحديات تأني تواجه السياسة الخارجية على مدى العقود العديدة الماضية.[2]

على امتداد العامين الماضين وبعد نكسات عدة (السقوط القيصر بيد قوات نظام الأسد وعناصر من حزب الله في مايو 2013م) لحقت بالمعارضة السورية المسلحة، شهدت الساحة

[1]- المرجع نفسه.
[2]- ازول جيجي، قادر اوسن، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

السورية تطورات ميدانية وسياسية مهمة، إذ تمكنت قوات المعارضة، مستفيدة من التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية– السعودية بعد تسلم الملك سلمان دفة القيادة في السعودية وظهور مناخ سياسي جديد في المنطقة بعد القرار السعودي التدخل في اليمن من أحداث تغيير نسبي في المعادلات الميدانية على امتداد الجغرافيا السورية، وقد جاءت هذه الانجازات أيضا نتيجة تشكيل عزف عمليات مشتركة. تمكنت من رفع مستوى التنسيق الميداني بين الفصائل، وأن لم تؤد إلى توحيدها.[1]

بعد التورط التركي في الأزمة السورية وإعلان أنقرة القطيعة بينها وبين النظام السوري، لم تكتف بإقامة مخيمات للاجئين وانتهاج أسلوب التهديد، بل أمنت المأوى للجيش السوري الحر وباقي المجموعات المسلحة، ودعمتها بالسلاح وتحولت الناطق الحدودية إلى ممرات للمسلحين والجيش الحر وإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري، أما على المستوى السياسي احتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين السورية، وفي اسطنبول تأسس المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من تركيا مقرا له، وبات يطالب بإسقاط النظام، واللافت في كل هذا أن حكومة رجب طيب أردوغان التي كانت على صداقة متينة مع النظام السوري لم تقم بأي وساطة بين المعارضة السورية والنظام للتواصل إلى حل سلمي للأزمة السورية وهي نفسها التي قامت بوساطة بين النظام السوري وإسرائيل من اجل التوصل إلى اتفاقية سلام، و كل ما سبق كان كافيا لانتهاج سورية سياسية مضادة للسياسة التركية.[2]

عقدت مجموعة الاتصال حول سورية، التي تضم قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة وروسيا، وعدد من الدول العربية وتركيا، لقاء في مدينة جنيف يوم السبت 30 جوان

[1]- سورية وثلاثة سيناريوهات مستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/06/25م، في الموقع: http://www.alsouria.net/content، (2016/11/09, 02: 21).

[2]- المرجع نفسه.

2012م، سبقته توقعات متفائلة بالتواصل إلى اتفاق أمريكي– روسي حول مستقبل النظام السوري.

وكان الجانب الروسي قد فشل، أثناء التحضيرات للمؤتمر في إقناع واشنطن وعدد من العواصم العربية بضم إيران إلى اللقاء، ما أدى في النهاية إلى استبعاد كل من إيران والسعودية، لكن وبالرغم من المحادثات المكثفة بين وزيرة "خارجية الولايات المتحدة "هيلاري كلينتون" وروسيا سيرغي لافروف، فان الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق حاسم و قاطع حول الحل في سوريا.[1]

وتشير التطورات بعد ذلك إلى صعوبة حل الأزمة السورية في المستقبل القريب لعدة اعتبارات:

- **الأول:** إن مبعوث الأمم المتحدة عجز حتى الآن عن تطبيق أي من مشروع النقاط الست الذي اقترحه للتعامل مع الأزمة، بل أن الأمم المتحدة أوقفت فعليا بعثة المراقبة الدولية التي أرسلتها إلى سوريا.
- **الثاني:** إن معدلات العنف وصلت إلى مستويات قياسية منذ انطلاق الأزمة، فمن ناحية، تبدو قوات النظام وكأنها سابق الزمن لفرض سيطرتها على إنحاء البلاد، موقعة خسائر فادحة بالأهالي، في كافة المناطق الثائرة. ومن ناحية أخرى، تحسن أداء قوات الجيش الحر، سواء من حيث التسلح، أو من حيث انضمام المزيد من الضباط و الجنود المنشقين إلى صفوفها إضافة إلى الآلاف من المدنيين المتطوعين.[2]
- **الثالث:** يتعلق باتساع الهوة بين النظام والقوى التي تدعمه، مثل إيران، وروسيا، من جهة، وقطاعات الشعب المناهضة وقوى المعارضة والدول العربية والإقليمية والغربية التي تساند الثوار السوريين، مثل تركيا وقطر والسعودية وغيرها من جهة أخرى، فبينما

[1]- يوسف القدرة، مرجع سبق ذكره، ص154.
[2]- المرجع نفسه.

يحاول المعسكر الأول الحفاظ على قلب النظام الأساسي بكل الوسائل، ومهما بلغت التكاليف، يستهدف المعسكر الثاني إسقاط النظام كلية. ما كان يمكن تصوره قبل شهور من وجود مساحة سياسية رمادية في الوسط، يمكن أن تفتح مجالا للتفاوض، تبخر عن آخره في دوامة العنف المتصاعدة.

ليس ثمة مؤشر على أن روسيا والصين ستخطوان، سريعا، خطوة أخرى باتجاه التوافق مع الدول الغربية على مصير الأسد. ولكن حتى أن تغيير الموقف الروسي، وقبلت موسكو بأن الملتفة حوله ستتخلى عن الحكم، لاسيما هناك في رأس النظام وفي أوساط إيرانية من يرى أن الخيار للأسد قد يكون تقسيم البلاد وانسحاب النظام إلى دولة علوية. ما أصبح واضحا الآن، على أية حال، إن سوريا ماضية نحو حرب استطراف طويلة ستحسمها المقدرات العسكرية للطرفين، وإن أي حل سياسي لن يبدأ في التبلور قبل أن تستشعر قيادة النظام ومن يقف خلفها إن الهزيمة باتت محققة.[1]

ترى الدراسة أن الولايات المتحدة لا يمكنها المجازفة في سوريا بحرب لن تجلب لها إلا عداء اكبر من سابقه، ولن تستفيد من هذا التدخل، فبترول ليبيا لن تجده في سوريا، وما وجدته من دعم في شمال إفريقيا لن تجد مثيله في بلاد الشام، وبالتالي فمخطئ من يراهن على حرب ستشنها موسكو أو واشنطن نيابة عن الآخرين، الآن الإستراتيجية الأمريكية ومعها الروسية باتت تعتمد اليوم على "المخملية" التي تدير الأزمات سياسيا فقط من وراء الكواليس فيما الحراك العسكري متروك للدول الصغيرة تحت عناوين قومية أو طائفية أو مذهبية.[2]

يمكن أن نستنتج مما سبق، أن هناك سيناريو محتمل الحدوث، بل أن سوريا تستر الآن في ذلك السيناريو المظلم، وهو الطريق الذي ابتكرته ولعبت على أوتاره الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح "الفوضى الخلاقة" والذي يقوم على اللعب على العامل الطائفي داخل سوريا

[1]- المرجع نفسه. ص 156.
[2]- المرجع نفسه.

من خلال رفع شعارات طائفية ومذهبية مثل "سنة" و"شيعة" و"أكراد" و"علويين" وغير ذلك، مما يؤدي في النّهاية إلى تفتيت البلاد إلى دويلات صغيرة يسهل على الولايات المتحدة حكمها، فتصبح قنبلة موقوتة تنفجر في أي لحظة.[1]

عند الحديث عن الدعم التركي والغربي للمعارضة كسيناريو محتمل الحدوث ستكون الإجراءات الغربية والعربية فردية على المستوى كل دولة على حدى وفق ما ترتئيه مصالحها ومنافعها الخاصة، وهذا الواقع لن يمنع التحالف الغربي– العربي من تقديم شتى أنواع الدعم للمعارضة حتى على المستوى العسكري رغم وجود ما يشبه القناعة في عواصم القرار العربية والغربية أن المعارضة بوضعها الحالي غير قادرة على الإمساك بالسلطة، وإن النظام بالمقابل غير قادر على استعادة سيطرته على كامل التراب السوري، وبذلك يبدو أن سوريا ذاهبة إلى ما يشبه حرب الاستنزاف الداخلية طويلة الأمد مع ما سيرافق ذلك من كر وفر، وسيكون المواطن العادي هو كبش المحرقة لأنه سيكون مهددا بحياته وكذلك بلقمة عيشه خاصة وأن سوريا تمر الآن بأزمة اقتصادية نتيجة تراجع مبادلاتها التجارية، وانخفاض كميات النفط المعد للتصدير، وهبوط سعر صرف الليرة، وتدني مستويات احتياط البنك المركزي من العملات الأجنبية.[2]

إن الخطاب التركي يركز في كثير من الأحيان على وجود مخاوف كبيرة من إمكانيات حدوث صدمات أو حرب مذهبية وطائفية داخل سوريا، وهو ما يمكن أن تؤثر على الأمن القومي التركي من عدة اتجاهات وفي النهاية يمكن أن تؤول هذه الصدمات إلى تقسيم طائفي ومذهبي لسوريا لكن عند الإمعان في تحليل السياسة التركية تجاه الأحداث في سوريا يمكن

[1]-رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة "الربيع العربي بين الأزمة والفوضى"، دار الكتاب العربي للنشر: دمشق-القاهرة، 2012م، ص 203.

[2]- المرجع نفسه.

أن نستنتج أحيانا إن أنقرة نفسها تبحث عن سيناريو كهذا، أو تشتغل على حدوث مثل هذا السيناريو.[1]

ومن هنا فان الدراسة ترى أن سيناريو استمرار الدعم التركي والغربي والأمريكي للمعارضة هو المشهد الذي يمكن أن يستمر لفترة أطول، فلا نعلم ما هو المستقبل الفعلي لسوريا ولكن ما يوجد من قاعدة وأرضية تشير إلى احتمالية حدوث هذا المشهد لعدة اعتبارات:

- ❖ الوقوف الروسي والصيني والإيراني وحزب الله اللبناني بجانب النظام السوري، واستخدام روسيا لحق الفيتو ضد أي قرار يمكن أن يطالب بإسقاط النظام السوري، هذا إلى جانب تعهد هذه الأطراف بحماية النظام لآخر لحظة والحيلولة دون إسقاطه، لان سقوط النظام السوري يعني سقوط إيران وحزب الله اللبناني، وانهيار آخر حليف من حلفاء روسيا في المنطقة.
- ❖ إن الولايات المتحدة تريد بقاء الوضع على ما هو عليه لاستنزاف جميع الطاقات القتالية الأطراف المتنازعة وبالتالي ستقوم في النهاية بتشكيل سوريا كما تراه مناسبا.
- ❖تدرك تركيا قوة النظام السوري، في مقابل فشلها في وعودها للسوريين بإسقاط هذا النظام أن تعوض ذلك الفشل بتسليح المقاومة ودعمها بكافة الطرق وبالتالي سيظل نوعا من الوفاء تحمله لها المعارضة في حال تم إسقاط النظام مستقبلا.[2]

[1]- يوسف القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 156
[2]- المرجع نفسه، 157

خلاصة:

- في الأخير يمكن القول أن سوريا لا تعاني فقط من مشاكل داخل البنية الداخلية للدولة، بل ابعد من ذلك وهو صراع الثقافات والطوائف، ربما هذا لا يظهر على ارض الواقع بشكل جلي وواضح، إذ يمكن اعتبارها أزمة ثقافية ذات أبعاد سياسية واقتصادية، تحتمل بعدين على المستوى الخارجي استنادا إلى أنّه لا صديق دائم ولا عدو دائم وإنما الدائم هو المصلحة.
- **البعد الأول الإقليمي:** نجد نوع من التناسق بين كل من إيران وتركيا بشأن تسوية الأزمة السورية، تركيا من مساندة إلى التردد في الرأي وانحياز إلى المجتمع الدّولي في الفترات الأخيرة، وبالتالي محاولة إيجاد منفذ جديد في حال سقوط نظام بشار الأسد. أما إيران فيمكن القول أنها تعاني من مأزق يفتح الأبواب لعدة تطلعات في المستقبل من خلال إقحام القوى الدولية في المسألة السورية واعتبارها إلى حدّ ما مؤامرة من الغرب الذي بدأ يفقد سيطرته على المنطقة.
- **البعد الثاني: الدولي:** ويمكن اعتبار سوريا ساحة للحرب الباردة بين أمريكا وروسيا فأي تغيير في نظام الحكم سيؤدي للتغيير جيوسياسي في المنطقة سيؤدي لتغيير في المواقع الإستراتيجية وهذا ما لا يخدم الطرفين، وعلى هذا الأساس يتم التحرك لحل الأزمة.

هذا دون إهمال الوضع الداخلي في سوريا فأي مستجدات ستطرأ على الوضع السياسي الداخلي سواء سقوط النظام أو التنازل عن الحكم الذي يعتبر مستحيلا نوعا ما، سيؤثر على الوضع الداخلي للدولة وعلى البيئة المحيطة بها.

من خلال استعراض السيناريوهات المتوقعة فنحن نذرك بأن أي منهما محتمل الحدوث في أي لحظة وذلك راجع إلى المستجدات التي تشهدها المنطقة وإذا ما كانت الدراسة قد رجحت تغليب سيناريو على آخر، فذلك لا يعني بالضرورة إهمال واستحالة حدوث السيناريوهات

الأخرى، ولكن ما يبدو حاليا هو بداية لسيناريو حرب أهلية طويلة الأمد، يقابلها دعم تركي وغربي بالأسلحة والعتاد والوسائل القتالية المعارضة السورية ومن جهة أخرى استمرار روسي إيراني وحزب الله اللبناني بإمداد النظام السوري بكافة الأسلحة والمقاتلات، بل تخطى ذلك لإرسال مقاتلين للقتال جنب إلى جنب مع النظام.

هذا دليل على أن ليس من العقل والمنطق أن تجازف سواء الدول الغربية أو التركية بإعلانها الحرب على النظام السوري ألا ذلك يعني إمكانية جر المنطقة بأكملها إلى حرب إقليمية محتملة الحدوث.

من خلال ما توصلنا إليه في دراستنا نستنتج في نافلة القول أنه لا يمكن لأي دولة من الدول الاستغناء عن العلاقات التي تقيمها مع الدول الأخرى وخاصة تلك التي تقيمها مع محيطها الإقليمي لم لهذا الأخير من تأثير كبير في تطور هذه الدولة في أمورها الداخلية .لقد ركزنا في دراستنا على تطور العلاقات التركية السورية من 1923م إلى 2016م، حيث مرت هذه العلاقات بثلاث مراحل، امتازت المرحلة الأولى بفترة طويلة من العزلة بداية من التوتر والنزاع لاحقاً بسبب قضية لواء إسكندرونة، وقضية المياه المشتركة، والقضية الكردية، في حين امتازت المرحلة الثانية بعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين وذلك بعد اتفاق أضنة 1998م، حيث تم في هذه الفترة التوقيع على عدة معاهدة واتفاقيات في مختلف المجالات (الاجتماعية، السياسية، العسكرية...الخ) فقد امتازت هذه العلاقات في الفترة بين 2008 م إلى 2010م بالتقارب الشديد بين تركيا وسوريا فقد وصل التعاون بينهما إلى ذروته ويظهر ذلك جلياً من خلال التحالف الاستراتيجي بينهما في 2010م، وتأتي المرحلة الأخيرة للعلاقات التركية-السورية مع بداية الأحداث في سوريا مارس 2011م التي أدت إلى تراجع العلاقات بينهما مجدداً، حيث قطع كل البلدين علاقتهما ببعضهما البعض، وفي أحيان عديدة وصلت العلاقة بينهما إلى إمكانية إعلان الحرب، وهذا الوضع مازال قائماً إلى يومنا هذا .إن العلاقة التركية السورية تتسم بطبيعها معقدة ومتشابكة وذلك راجع للتقارب الكبير بين البلدين، سواء من الناحية الجغرافية أو التاريخية أو الديموغرافية...الخ، ومن هنا بعد أن هناك محدثات عديدة تحكم مسار العلاقات التركية السورية.

فالمحددات الداخلية لكل دولة من الدولتين تفرض على كل دولة تحديد العلاقة مع الدولة الأخرى، فالتقارب الجغرافي بين تركيا وسوريا فرض عليهما تداخلا في الأراضي والسكان، هذا ما أجبر الطرفين على التقارب الشديد في كافة المجالات إضافة إلى التقارب التاريخي بين الدولتين كون سوريا بين الدولتين كون سوريا كانت واحدة من المناطق التي خضعت لحكم الدولة العثمانية، كذلك من أهم محددات التقارب التي حكمت العلاقة بين البلدين

نجد التقارب الاجتماعي و الزيارات المتبادلة والمصاهرة، بالإضافة للعوامل العسكرية والأمنية لكل دولة من هذه الدول فوجود حزب العمال الكردستاني على حدود الدولتين أثر على أمنهما القومي هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن أن نغفل العوامل الإقليمية التي حكمت العلاقة بين الدولتين ومن أهمها بروز الدور الإيراني في المنطقة، حيث سعت إيران إلى لاعب دور في المنطقة وذلك على حساب الوجود التركي، إضافة إلى تصاعد الدور القطري في المنطقة، نجد أيضاً التأثير الإسرائيلي حيث لعبت تركيا دور الوسيط بين المنطقة وإسرائيل وذلك قبل أن تتدهور العلاقات التركية الإسرائيلية نتيجة العنف الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، وانتهى بمقتل عدد من الأتراك على يد الإسرائيليين على متن سفينة "مرمرة" المتجهة نحو قطاع غزة لفك الحصار عنه، إضافة إلى ذلك فإن الأحداث التي شهدتها سوريا في 2011 م أدت إلى تغيير العلاقات التركية السورية، حيث انتهجت تركيا موقفاً عدائياً ضد الأدهم السوري، وإلى هاذا اليوم مازالت العلاقات بينهما على حافة الهاوية .إضافة إلى المجددات الداخلية والعوامل الإقليمية فهناك عوامل أخرى حكمت العلاقات التركية السورية والتي تتمثل في العوامل الدولية، فتركيا سعت بكافة الوسائل للحصول على مقعد في الاتحاد الأوروبي، ولكن فشلها في تحقيق ذلك دفعها للتوجه نحو المنطقة العربية لتعوده ذلك الإخفاق، إضافة إلى هذا نجد تعاظم الدور الصيني والروسي في المنطقة، فتعاظم هذا الدور راجع إلى العلاقات الكبيرة التي تربط كل من روسيا والصين بسوريا، بسبب المصالح المشتركة لكلا الطرفين، كما أن الوجود الأمريكي في المنطقة لا يمكن أن يسمح بزيادة النفوذ التركي في سوريا على حساب مصالحه، فالولايات المتحدة الأمريكية استخدمت من تركيا في بعض الأحيان كأداة لتنفيذ مصالحها في المنطقة، وبالتالي نستنتج أن الثغرات التي يشهدها النظام الدولي كانت عوامل كبيرة حكم العلاقات التركية السورية .وفي آخر دراستنا حاولنا استشراف مستقبل العلاقات التركية السورية في ضوء المستجدات الحالية، حيث قمنا بوضع سيناريوهات مختلفة ومحتملة الحدوث، وهذه السيناريوهات ليست تنبؤ بما سيحصل بقدر ما هي تطلع إلى أرضية أو قاعدة موجودة بالفعل

حيث تنطلق الدراسة من خلال تحليل مضمون هذه الأوضاع الآنية ووضع تصور لما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب.

استنتاجات :

1-إن المحددات الداخلية والإقليمية والدولية لكل من تركيا وسوريا لعبت دورا كبيراً في تغير وتطور العلاقات بين الدولتين سواء بالسلب أو بالإيجاب .

2-مرت العلاقات التركية السورية بثلاث مراحل رئيسية من 1923 م إلى 2016م :

المرحلة الأولى :من 1923م إلى 1998م بحيث تعتبر أطول مرحلة تاريخية في العلاقات بين الدولتين وقد شهدت هذه المرحلة الكثير من التوترات والنزعات تمثلت في ثلاث قضايا هامة (قضية لواء اسكندرونة، قضية المياه المشتركة، القضية الكردية)

المرحلة الثانية: منذ اتفاق أضنة 1998م إلى 2010 م حيث في هذه الفترة عادت العلاقات إلى حالتها الطبيعية وتم التوقيع على عدة اتفاقيات وصلت إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي 201، **المرحلة الثالثة** :من 2011م إلى 2016 م وفي هذه المرحلة عادت العلاقات إلى التراجع بسبب الأزمة السورية التي اندلعت في 2011م كما أثرت على العلاقة بين البلدين تناقض المواقف التركية والإقليمية والدولية.

3-لعبت تكريا دوراً مهماً في الأحداث الراهنة السورية وذلك من خلال فتح بوابة لها في المنطقة العربية من خلال جارته سوريا.

4-إن التعاون بين تركيا وسوريا وصل إلى حد التكامل والتوأمة في جميع المجالات ولكنها انتهى مع الأحداث التي شهدتها سوريا، وهذا دليل على عدم بقاء العلاقات على وتيرة واحدة مهما تعاظمت، لأن التعاون والتكامل عندما يتعارض مع المصلحة الخاصة فإنه يصبح كأنه لم يكن.

5- إن أحداث التاريخ السابقة تؤكد أن العلاقات التركية السورية لم تستمر على مبدأ التعاون والود لمدة طويلة، فسرعان ما يشوبها العدوان وبذلك لا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه العلاقات بين البلدين.

ملحق (1) : خريطة توضح الحدود التركية مع جيرانها وأيضا خليج البوسفور

المصدر: www.turkytravel2.com-arabic

ملحق (2) : خريطة توضح الحدود السورية مع جيرانها

المصدر : www.arabic.mapsofword.com

ملحق (3) : خريطة توضح المناطق المسيطر عليها

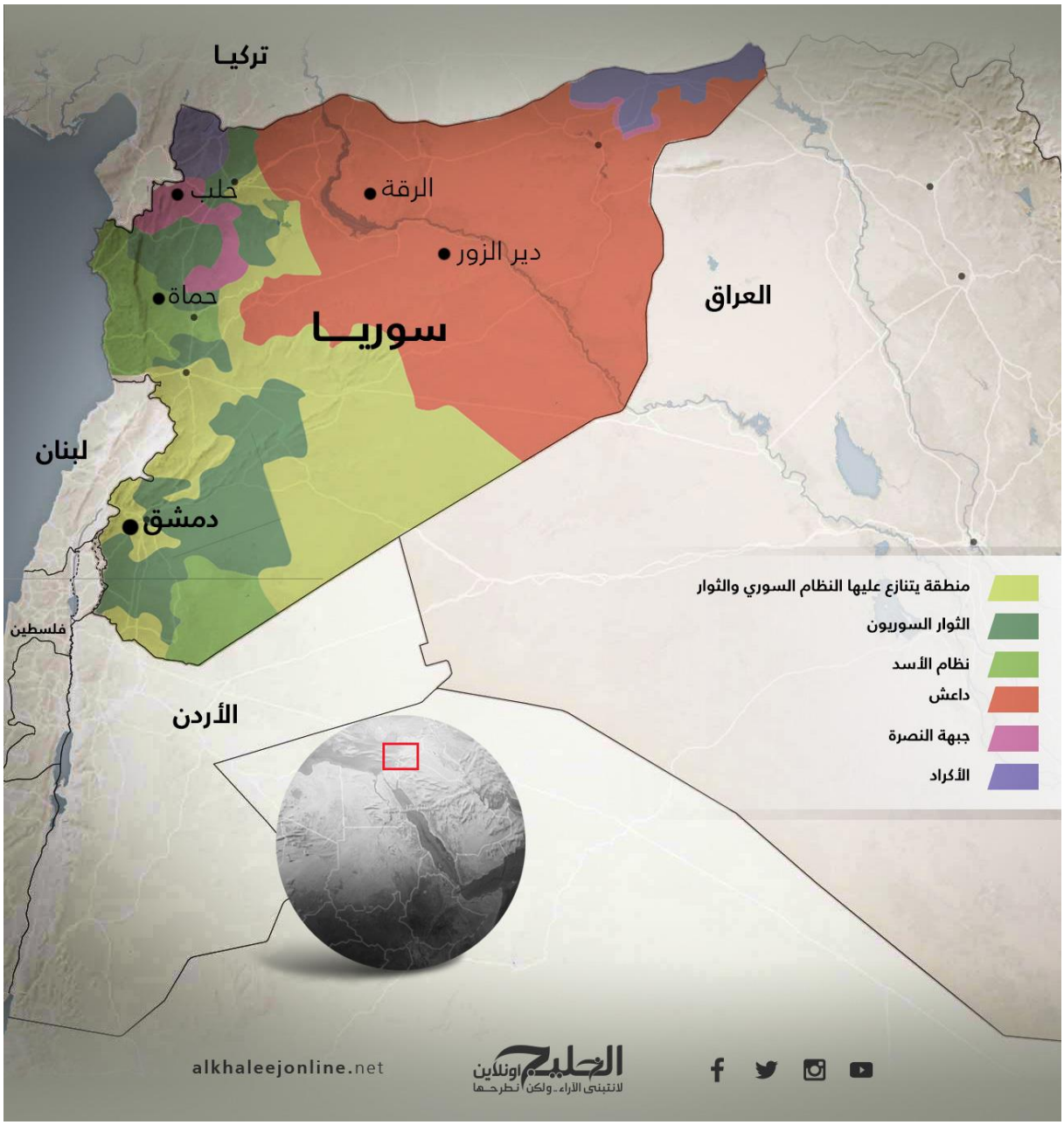

المصدر: www.alkhaleejonline.net/infographic/1426767956879569200

ملحق (4) : خريطة توضح المناطق المسيطر عليها في سوريا

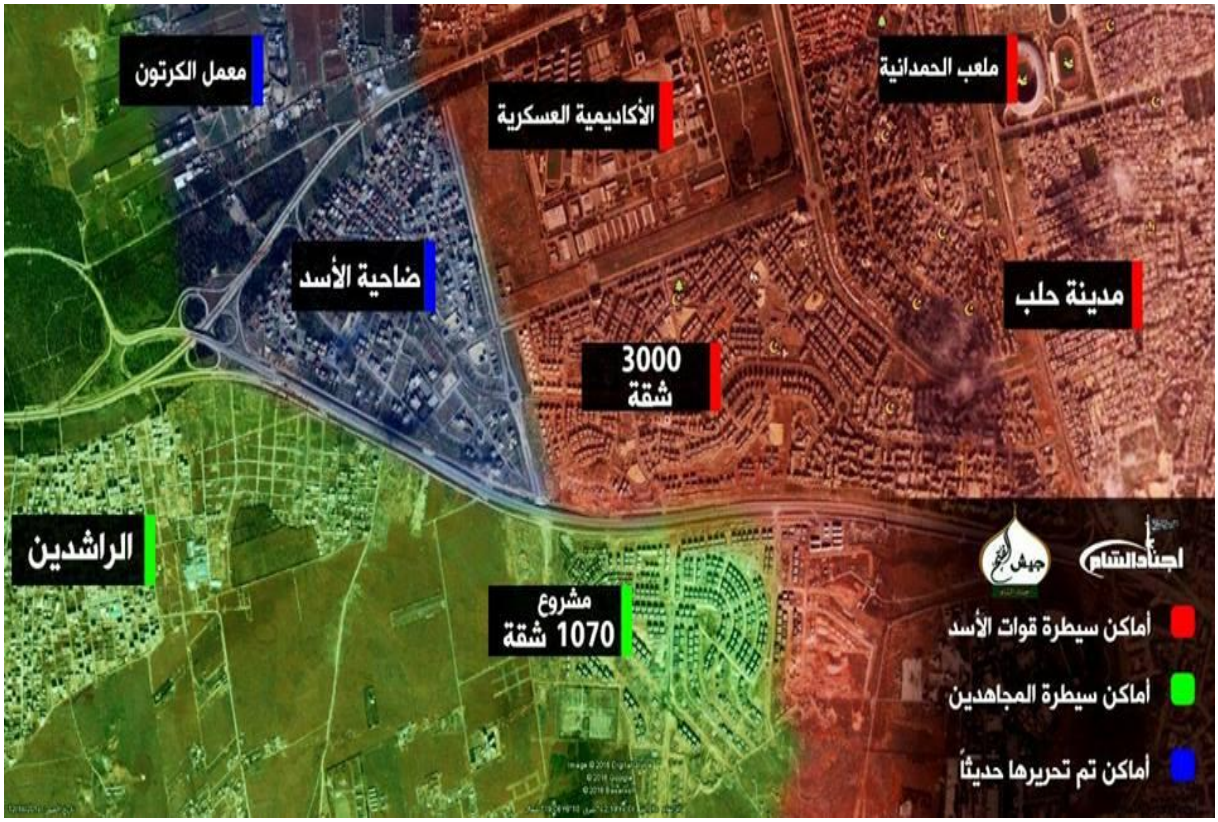

المصدر : https://www.google.dz/search?q=k

ملحق (5) : خريطة توضح المناطق المسيطر عليها في سوريا في نوفمبر 2016.

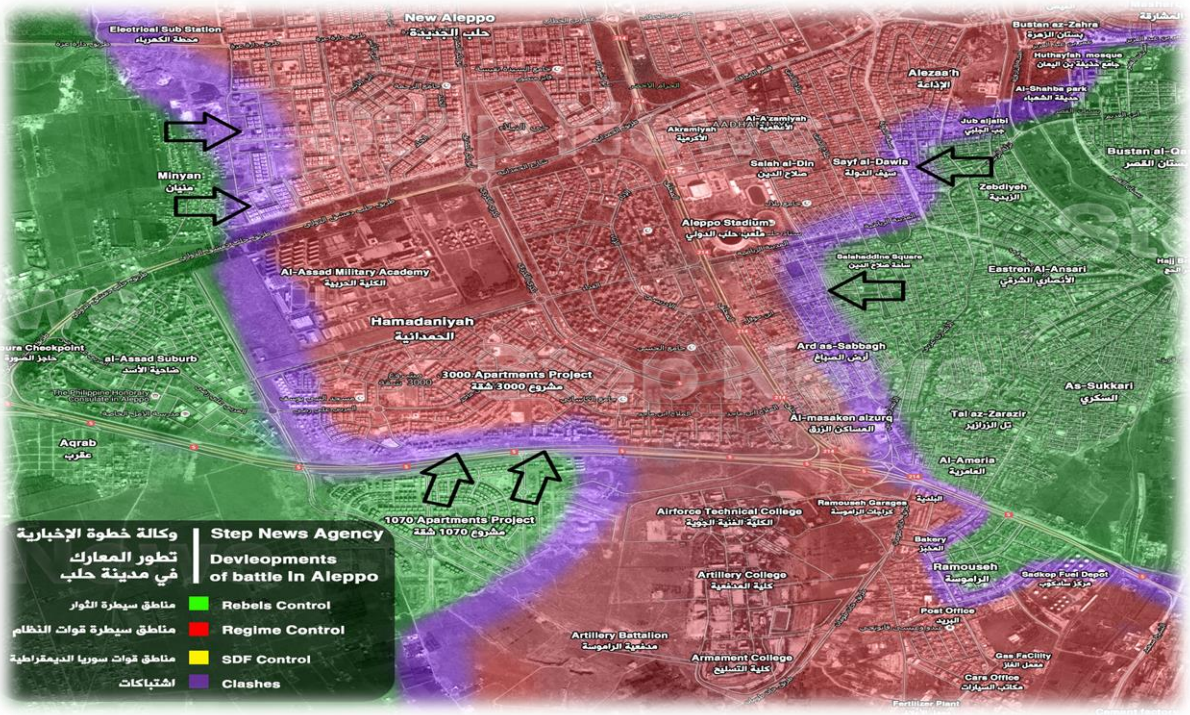

المصدر : https://www.google.dz/search?q=k

قائمة المراجع:

أولا / الكتب :

1-أحمد حسن ياسر، **تركيا البحث عن مستقبل**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006.

2-أغلو أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

3-الميناوي رمزي، **الفوضى الخلاقة "الربيع العربي بين الأزمة والفوضى"**، دار الكتاب العربي للنشر: القاهرة، 2012.

4-النايف حسام، لواء **الاسكندرونة: حكاية وطن سلب عنوة**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013.

5-تغيان شريف، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان**،(دمشق، دار الكتاب العربي، 2011).

6-الجعفري بشار، **السياسة الخارجية السورية، 1976-1986**، دمشق: دار طرابلس للنشر، 1987.

7-جود الله فاطمة، **سوريا نبع الحضارات**، ط1، سوريا: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1999.

8-حسن النقيب خلدون، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

9-حسين دلي خورشيد، **تركيا وقضايا السياسية الخارجية**: دراسة، من منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.

10- حميد بوزرسلان، **تاريخ تركيا المعاصر**، ط1، (د.ب.ن): (د.د.ن)، 2009.

11- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، لبنان: مؤسسة هانياد، (د.س.ن).

12- ديب كمال، **تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف2011**، ط1. ط 2، بيروت: دار النهضة للنشر، بيروت، 2011م-2012م.

13- رضوان وليد، **العرب والأتراك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد غول أردوغان**، حلب: دار النهج، ط1، 2011.

14- سعيد محفوض عقيل، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغيير**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2012م.

15- سعيد محفوض عقيل، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

16- سلامة غسان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع إشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م.

17- صادق صبور محمد، **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**، ط1، (د.ب.ن): (د.د.ن)، 2006م.

18- علي زرقة محمد، **قضية لواء الاسكندرونة، وثائق وشروح**، بيروت: دارالعروبة، 1993.

19- كحي الدين الصواف مفيد، **سوريا ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير**، سوريا: دار الفكر.

20- كشيشان اكسندر، **كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء إسكندرون**، ط1، سوريا: دار طلاس للنشر، (د.س.ن).

21- مانترات روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، مصر: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

22- ميراك موريال، فايسباخ، واكبم جمال، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام2002**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1، 2014.

23- نور الدين محمد، **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008.

ثانيا / المجلات:

1-إسماعيل العبيدي أميرة، إشكاليات السياسية المائية بين سوريا وتركيا، مجلة التربية والتعليم، مجلد (17)، العدد 3، 2010م.

2-أوزكان إسلام، احتمالات تدخل عسكري تركي في سوريا ما زالت مستبعدة، موقع مجلة ايلاف، اول يومية الكترونية، ع 4535، '25 يونيو 2012م.

3-السيد سعيد محمد، **الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف**، السياسية الدولية، العدد 168، أفريل 2007م.

4-بوزان صالح، القضية الكردية في سوريا خلال نصف القرن (رؤية نقدية)، الحوار المتمدن، العدد 1783، 2007.

5-بيرس سامية، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، مجلة شؤون عربية، شتاء، 2012م، عدد 152.

6-علي المهداوي مثنى، تحولات سياسة تركيا اتجاه التسوية العربية-الإسرائيلية بعد 2002م، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 14، كانون الأول.

7-علي محمد، تميم الجبوري محمد، **المعضلة المائية بين تركيا والجوار العربي**، المستقبل العربي، العدد 419، جانفي 2014م.

8-ليتيم فتيحة، تركيا الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر، العدد5.

9-ماكوفسكي ألان، حيوية النشاط الجديد في السياسة الخارجية التركية التحول إلى قوة إقليمية كبرى، العدد 230، فبراير 2000م.

10- محمد الزغبي خيام، السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير، السياسة الدولية، العدد178 أكتوبر 2009م.

ثالثا / الدراسات والملتقيات:

1-الحاج سعيد، خيارات تركيا أمام عاصمة حزم محتملة في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أبريل 2015م.

2-بدون ناشر، العلاقات التركية السورية البعد التاريخي والرؤية المستقبلية، 1923-2013م، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية.

3-توبة غازي، الأزمة السورية: الأسباب والتطورات، (دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في اسطنبول في 1-07-2012م)، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، 2014/06/24م.

4-حسن باكير علي، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

5-حسين باكر علي، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م.

6-سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز أدارك للدراسات والاستشارات، مارس 2016م.

7- فاعور ملكاوي عصام، "تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، الملتقى العالمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، الخرطوم- السودان، فيفري 2013م.

8-فوزي عبد العزيز هشام، مشروع أنابيب السلام والمواقف العربية من 1987-1999م، تاريخ تسلم البحث 2005/09/25م، تاريخ قبوله للنشر 2007/07/09م.

9-ماهر السيد مرسي زينب، العلاقات التركية العراقية "دراسة حالة الأكراد"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

10- محفوض عقيل، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012م.

11- محفوظ عقيل، العلاقات السورية-التركية: التحولات والرهانات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011/1/16م.

12- محمد عبد العاطي، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، (دون بلد نشر): مركز الجزيرة للدراسات، 2010م

13- نصر ربيع، محشي زكي، أبو إسماعيل خالد، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، كانون الثاني 2013م.

رابعا / المذكرات:

1- بوزيدي عبدالرزاق، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، 2014-2015م.

2- حمام فوزي، بن قمير نبيلة، السياسة الخارجية التركية بين الأوروبيانية والشرق أوسطية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، قسم الحقوق العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013م.

3- خليل يوسف القدرة محمود، تطور العلاقات التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص دراسات شرق أوسطية 2013.

4- سليمان سالم الرحاحلة أحمد، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" الفرص والتحديات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014م.

5- طيوش تقي الدين، الصالح جمال محمد، تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من 1983-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945م، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014-2015م.

6- قاسيلي عبد القادر ، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990-2014م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة خارجية، 2014-2015م.

7- العساف بيان، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جويلية 2005.

8- علي سلامة السليحات صخر، دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط: دراسة حالة تركيا، العراق، سوريا للفترة 2003-2013م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية ، 2013-2014م.

9- فتحي سليمان أبو مصطفى سهام، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية، 2011-2013م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الأزهر: غزة، تخصص دراسات الشرق الأوسط، 2015م.

10- القطاونة ياسين أحمد، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 2001-2008م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009م.

11- مصباح ابودابر رائد، إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل من 2000-2011م، مذكرة دكتورة غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان، 2012م.

خامسا / المواقع الإلكترونية:

1- www.fekr.online.com/index.php/article/.
2- www.rouyaturkyyar.com.
3- http://carnegie-mec.org/2012.12.12/ar-pub-50324.
4- www.asharqalarabi.org.uk/.
5- www.arnegie.mec.arg/2012/02/10/ar-pub-47154.
6- www.m.elbilad.net/article/detail?id=46892/.
7- www.alhayat.com/m/opinion/11749762.
8- www.aljazeera.net/Knouledgegrte/opinion/2015/6/30.
9- www.alwaqt.com/ar/news/1671 .
10- http://araa.sa/index.php?view=article&id=3432:2015-08-03-10-26-1&/temid=172&option=com-content
11- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/10/1110239574593729,html .
12- www.europarabct.com/.
13- http://www.alsouria.net/content/.
14- www.syria.nass.com.
15- http://www.alsouria.net/content .
16- www.aljazeera.net/knawledgegate/opinions/2015/1/19.
17- www.turkpress.co.mode.
18- www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/10/151005-comments-syria-russia-military
19- www.dohainstitute.org/release/73ba36-e4ac-4081-8385-1c517201736.
20- http://syrianoor.net/revto/1221.
21- www.Aljazeera.net/knawledgegate/opinions/.
22- www.aljazeera.net/knowledgegte/opinions/2012/3/30.
23- www.aljumhuria.net/261
24- www.emocraticac.de/?p=10669.
25- www.m.elbilad.net/flash/détail?id=2707.
26- www.dohainstitute.org/release/dbc39132-11bd-852c.3d2e394e5c4b

27- www.hasiraq.org/773 .

28- www.iasj.net/iasj.edu.jo/nara/manaf/.

29- http://anntv.tv.new/show/showsubject.aspx?id=48228#wdwy3d-jlqa

30- www.islamoonline.net/sahem/9848.

31- www.leb.econ.arq/site/wp-content/uploads/2013/07/ .

32- www.almodon.com/arabworld/2016/8/31.

33- http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/8/30/1.

34- www.umayya.org/featured/1368.

35- www.bierutme.com/?p=10123

36- www.alhayat.com/articles/650232/.

37- Econoist Intelligence Unit (EIU), Country ptofilesyria (London : the unit, 2005

شكر 01
الإهداء.....02
الخطة.....04
مقدمة 06

الفصل الأول: دراسة جيوسياسية لتركيا وسوريا

تمهيد: 10

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لتركية..... 11
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لتركيا 11
المطلب الثاني: تاريخ دولة تركيا القديم والمعاصر 15
المطلب الثالث: دور تركيا إقليميا..... 22

المبحث الثاني : دراسة جيوسياسية لسوريا 27
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لسوريا 27
المطلب الثاني: تاريخ دولة سوريا القديم والمعاصر 31
المطلب الثالث: دور سوريا إقليميا 39
الدائرة العربية 40
دائرة الشرق الأوسط 43

خلاصة 46

الفصل الثاني: البعد التاريخي للعلاقات التركية السورية وتطورها من 1923- 2010

تمهيد: 55

المبحث الأول:البعد التاريخي للعلاقات التركية السورية 1923-1998 56
المطلب الأول: قضية لواء إسكندرونة..... 56
المطلب الثاني: قضية المياه المشتركة 58
1. مشروع الفرات الأسفل..... 54

2. المشروع الإروائي لسهول شاتلي أورفه–حران.....54
3. مشروع مارجدين–جيلان ينار الإروائي..... 54
4. مشروع الإرواء بالضخ لمنطقة سفيرك–حلوان..... 54
5. سد قرة قايا..... 55
6. مشروع الفرات..... 55
7. مشروع سور جيازكي..... 55
8. مشروع اديامان كاشنا..... 55
9. مشروع اديامان– كوك صو عريان..... 55
10. مشروع غازي عنتاب..... 55
11. سد هانج أغز والمنشآت الإروائية..... 55
12.سد قايجك وسد كلن والمشروع الإروائي..... 55
المطلب الثالث: القضية الكردية..... 58

المبحث الثاني: تطور العلاقات التركية– السورية منذ اتفاق أضنة 1998 – 2010 ... 66
المطلب الأول: العلاقات التركية- السورية من 1998- 2001..... 66
المطلب الثاني: العلاقات التركية-السورية من 2002-2007..... 70
المطلب الثالث: تطور العلاقات التركية السورية من 2008 إلى 2010 74

خلاصة: 80

الفصل الثالث : منحى تطور العلاقات التركية- السورية على ضوء الأزمة السورية

تمهيد: 94

المبحث الأول: الأزمة السورية والمواقف الدولية والإقليمية منها. 85
المطلب الأول: الأزمة السورية (الأسباب). 85
1. شمولية النظام السياسي 85
2. الاختناق المؤسساتي..... 86
3. غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصيتها..... 86

4. العوامل الاقتصادية 87
5. تفشي الظلم وانعدام المساواة 87

المطلب الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية. 88
1. موقف الجزائر من الأزمة السورية 88
2. الموقف السعودي من الأزمة السورية 89
3. موقف قطر من الأزمة السورية 92
4. موقف لبنان من الأزمة السورية 95
5. موقف العراق من الأزمة السورية 97
6. موقف إيران من الأزمة السورية 100
7. موقف الحكومة الإيرانية 101
8. موقف الصين من الأزمة السورية 103
9. موقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية 106
10. موقف روسيا من الأزمة السورية 110
المطلب الثالث: موقف تركيا من الأزمة السورية. 114

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية – السورية على ضوء المستجدات الحالية ... 119
المطلب الأول: سيناريو التدخل الدولي المباشر في سوريا. 119
المطلب الثاني: سيناريو التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا. 126
دوافع التدخل 128
عوائق التدخل 129

المطلب الثالث: سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية.... 131
خلاصة: 138
خاتمة 140
ملاحق 144
قائمة المراجع 147